





کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب: شرح وقایع
مؤلف:
موضوع:
شماره اختصاصی: ۱۸۸۸
شماره ثبت کتاب: ۱۰۷۷
تبریز - خیابان

[illegible]

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب : مع وقایع
موضوع : مداره ثبت کتاب
شماره اختصاصی : ۱۸۸۸
شماره ثبت کتاب : ۱۸۸۸

[illegible]

تواند از او

24.6)

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اخذ ای
مستحق کرامت
۱۳۷۷

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

و(عز)

لأن الأصل أن المصدر لا يثنى ولا يجمع كونه اسم جنس يشمل جميع أنواعها
 وأما إذا فوجبه الحاجة إلى اللفظ الجمع **م** قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا
 قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق **س** افتح أكنافك
 بهذه الآية يتبين أن الدليل أصل الحكم وقوله وللصلوات مقوم بالربط
 ثم لما كانت الآية دلالة على وأنزل الضمير داخل في ما التقيد في قوله
 فغرض الوضوء غسل الوجهين والشعر من غرض الشكر وهو منتهى في قوله
 مشوا إلى **س** الذين **م** الذين **س** فليكون ما بين العذار والاذن داخل في الوجه
 كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه فغرض غسل وجهه كغرض غسل يديه
 الآية الحلول في وجهه فإنه يسل ما بين العذار والاذن ولا يجب إسله
 عليها بناء على ما روی عن أبي يوسف وجعل المصل آذان بل ووجهه وأعضاء
 وضوءه بالماء ولم يسل الماء على أعضاء الوضوء جاء من قبل في ما يؤيد له
 عن العضو قطره فخر كان **م** لم يترك **م** واسفل الذن **س** فتمت حمد
 الوجه من الأطراف الأربعة ثم عطف على الوجه قوله **و** واليدين **و** والرجلين
 مع الموقنين **و** وكهجه **س** جلا فأنزله فانه عنده لا يدخل الرخافان **م**
 في الغسل لأن الغاية لا يدخل تحت المعنى كالليل في الصوم من غفل
 كانت الغاية **م** حيث لو لم يدخل كلمة إلى لم يتناولها صدر الكلام لم تنحل
 وإن كانت بحيث يتناولها الصدر كما عتق فيه تدخل تحت المعنى
 على أن الموقنين في إلى أربعة مذابح الأول دخول ما جدها فيها قبلها الأجزاء
 الثاني عدم الدخول الأجزاء الثالث أن لا يشترك الرابع الدخول إن كان

[illegible]

هذا في المتنوع في المجلد الثاني

[illegible]

七

جیمہ

تا على الضمير فان قيل ضل بهذا الكلام بيان في

جواب

پایین

علیاء

بل مريم النوح يلقى حكم الظهور

مملوء النعم

فان قيل في قوله تعالى واخلقنا ملائكة
فان قيل في قوله تعالى واخلقنا ملائكة

مغفور فلا يكون عجبا

مستعد لان يبرهنوا فاختار طبيعة العضو فاعطاه الذراع حكمه فلا يبرهن
 المعروف فانه اذا راسل من راس على علم ان الدم انتقل عن العروق في هذه
 الساعه وهو الدم الجاني اذ لم يسلم علم ان الدم العضو بهذا في الدم في
 الدم فالتفصيل هو الماء الذي كان في اعداء المعدة وهو يستعمل في الجاني
 في حكم الربيق **م** ونوم مضطرب ومثلي او مستند الى ما لا يثبت لا يبرهن
 الوضوء نوم غير ما ذكره وهو النوم قائما او قاعا او راكعا او ساجدا **م** والاضيق
 والمجنون **م** على ان يثبت كمالا ويدخل في الاعشاء السكر وحده هناك يدخل في
 في مثبته **م** وهو الصحيح وكذا في العيين حتى لو خلف انه سكران يثبت هذا الحق
م وقته تفتت على بالغ تركه وسجد حتى لا ينقض الوضوء وهمه الصبي
 وشغل ان يكون في صلواته رات ركوع وسجود حتى لو تفتت في صلوة الجنابة
 او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل تطل ما تفته فيه وان شرط ما ذكره
 انتقاض الوضوء بها يثبت بالعدس على خلاف القياس فيعقر على موره عم
 القهقهة انما تنقض اذا كان يقظا حتى لو نام في الصلوة على ابي يمينه
 فقهقهة لا ينقض الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالتهمة وقد
 ان يكون مسرعة بمراته والصحيح ان يكون مسرعا لا يبرهن بطل الصلوة
 لا الصلوة والوضوء وان يثبت ان لا يكون مسرعا اصلا وهو لا يبرهن
 والعياضرة العاشرة الا عند محمد **م** وهو ان يتعاس بدنه بغير
 مجرد من انتش التث وقاس الزجالي **م** ودودة خرجت من الدبر لا بدوة
 خرجت من البويج **م** لانها طاهرة وما عليها من نجاسة قليلة واما الحارثة

من الدبر

من الدبر فتقتضيه بل ان خروج القليل منه ناقض ومن الاحليل لانه حارثة
 من جرح ومن قبل الحارثة فيه اختلاف المشايخ **م** ولا يبرهن منه **م**
 اي من جرح **م** ولا من المرأة والمكر **م** خلافا للشافعي **م** وفرض العليل
 المضمضة والاشفاق **م** ويثبتان عند الشافعي ولان الفم داخل من جهة
 خارج من وجهه عند انطباق الفم وانما حده وحكمه في ابتلاع
 الصائم الربيق وهو دخول الشئ في فمك في داخل في الوضوء وخارج في العليل
 لان الوارد مصفة الجبانة وبينها طهارة وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك
 الاغتر **م** اذا غطض وقدم في كسائه طعام فلا يبرهن **م** وغسل البدن
م جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العيين في الظفر فغسل لا يجزئ **م** وهو
 في البدن يجزئ اذ هو متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينهض فيه
 وكذا الصبغ والخنا فالحاصل ان المعتق في هذا المخرج واذا ادين فارتد
 فلم يعمل بجزي واما غيب القط فان كان القط فيها وغسل طنة ان الماء
 لا يصل من غير ترك فلا بد منه وان لم يكن القط فيها كان غيب طنة ان الماء
 يصل من كلفه لا يكتف **م** وان غلب طنة ان لا يصل الا يكتف **م** يكتف
 انتم التفتت بعد نزوحه واما حال ان امر عليه الماء يدخلها وان غفل لا يدخل
 امر الماء ولا يكتف في ادخل شئ سوى الماء من حب او طهر وان كان
 في اصبعه خاتم صيق يجره كغيره ليعمل الماء طنة ويجب على الاقلاع ادخل
 الماء داخل الغلظة وان نزل البول بها ولم يخرج عنها نقص الوضوء
 عند بعض المشايخ فلها حكم الطاهر من كل وجه وعند البعض لا يبرهن

الماء في العسل مع انه ينقض الوضوء اذ نزل البول اليها فالحكم بالباطل
 في العسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء **م** لا وكه وسنت ان يغسل يديه
 وفرجه ويبرهن ان كان **م** اي ان كان الجاسة على بدنه **م** ثم يتوضأ
 الارجلية **م** ثم يتوضأ **م** اسفل اي يغسل اعضاء الوضوء الارجلية **م** ثم
 يغسل الماء على كل بدنه فلا يتم يغسل رجليه لافي مكانه **م** اي اذا كان
 مكان العسل على الماء مستحق حتى اذا اغتسل على لوح او جرح يغسل الرجلين
 هناك **م** وليس على المرأة تغسل فمها ولا يبرهن اذا ابتل اصبع **م** حتى ان المرأة
 تغتسل فيك اذ ابع الماء اصبع منوع وجب على الرجل يغسلها وقيل اذا كان
 منفردا تغسلها على راسه ولا تترك الا بالاحوط **م** وقوله ولا يبرهن قال بعض
 مشايخنا يبرهن ذوبها وتغيرها كمن الاقح عدم وجوبه وهذا اذا كانت
 مغسولة اما اذا كانت مغسولة في ايمان الماء الى انتاء الشوك في الحجة
 لعدم الجرح **م** وهو وجه الزوال متى زنى دفن وشهوة عند الانتفاض حتى لو
 انزل بالاشهوة للبحر العسل عند اختلاف المشايخ **م** الشهوة شرط في وقت
 الانتفاض عند اتي حيفة ومجردها منه وقت الطرح عند اتي حيفة حتى ان
 انتفض عن مكان بشهوة واخذ بهن العضو حتى كانت شهوة شرج بآشوة
 في العسل عند ما لاهده وان اغتسل قبل ان يبعول ثم خرج بريقه المني بغير
 العسل ثانيا لا يبرهن **م** ولا يبرهن **م** ولا يبرهن **م** ولا يبرهن **م**
 العسل عند ما لاهده **م** ولو يوم **م** ولا فرق في هذا بين الرجل
 والمرأة وروى عن محمد بن رواحة الاصل اذ انكرت الاحتلام والاززال

والشهوة

والشهوة ولم تزل كان عليها العسل قال الحسن الاثمة الحلو ان رجلا يؤخذ به
 الرواية **م** وغيبه خشف في قمل او دبر على الفاضل والمفعول به ورواية
 المستيقظ الكنى او المدي وان لم يكتف **م** اما في المدي فلا حائل كونه حيا
 حارة البدن وفي خلاف ذلك يوسف **م** وانقطاع البصر والتفاسس لقوله تعالى
 ولا تقربن حتى يظنن **م** على قراءة التشديد وكان الانقطاع عيبا لا يغسل
 فاذا انقطع ثم استلمت لا يبرهن الاحتلام اذ وقت الانقطاع كانت المرأة
 وهي غير مأمورة بالشراب عذرا ومنى استحب حبسها على غسل الجنابة
 لان الجنابة امر مبرهين وجب بعد السلام والانقطاع **م** ومنه فافترقا **م**
 لا وطن **م** بسمية بلا الزوال ومن الجعة والعبدن والاحرام وعرفه **م** يغسل
 الجوعين بصوة الجعة والصحيح **م** ويجوز الوضوء على السماء والارض كالمطر
 والعين **م** واما ما، الفتح فان كان ذابا بحيث يتقاطر يجوز والا لا **م**
 وان تغسل بطول الكف او غير احداهما **م** اي الطم او اللون او الجرح **م**
 ستر طاه كالزيب والكنان والصائون والرهوان **م** اما عند هذه الاشياء
 يعلم ان الحكم لا يختلف باءه كان المخطو شيئا من جن الارض كالزيب او شيئا
 يعقد خطه الطير كالاشنان والصائون او شيئا او كالزهرقان وعلم ان
 ان كان المخطو شيئا ينقض به الظاهر يجوز الوضوء الا ان يغسل على الماء حتى
 يزول طبعه وهو الرقة وان كان شيئا لا يعقد به التطهير في رواية يفرط
 لعدم جواز الوضوء به غلبة على الماء وفي رواية لا يشرط وفيه ليس جنس
 الارض خلاص الشافعي **م** وبما جاز في غسل ما يبرئ اى طهر اوله او يبرئ

فالماء الذي يغسل به لا يبرهن الاحتلام اذ وقت الانقطاع كانت المرأة

وہ

يعبر عن السبب وعند محمد بن الباقر فقط وعند الشافعي بازالة الحديث لكن الزائدة
لحديث لا تتحقق بالبيئة القبرية عنه باعتبار ان شرط البيئة في الوضوء والاختصاص
الثاني في من يبرئ منه في الصلاة انه لما اريد عن العوضه صار متوقفا للاختصاص
الثالث في حكمه فعند احمد بن محمد بن عيسى في غايه غايه وعند ابن ابي عمير
بن جعفر بن محمد وعند محمد بن طاهر بن محبوب وعند مكيه وعند محمد بن علي بن ابي حمزة
بن عمار ومطهر بن نغول لو كان طاهر بن جابر في الصلاة وضوءه ثم التفت منه
ولم يقبل احد منهم وكل من اتى به رجع طهر التجدد لحديثه والادب **س** اعلم
الرباغة من الزاوية الثماني والرطوبة الخمسة من الجفاف كانت بالادوية
كالعرق ونحوه يظهر الجذ والاعوجاج الحادة ايد او ان كانت بالزوايا بالنفس
يظهر الزاوية ثم ان الصائت الماء بعد عذبا فحق ان اخذ من رطبات
وعني ان يوسف بن ابراهيم بالنفس بحيث لو ترك لم يفسد كان دافعا وعند
جلد الميتة اذا رتبس ووقع في الماء لم يتجشع غير فضل والصريح في نافية المسكر
جواز الصلوة معها من غير فضل **م** وطاهر جلده بالادوية يظهر بالذكوة والركعة
وان لم يוכל وما لا فلا **س** ان ما لم يظهر جلده بالادوية يظهر بالذكوة والركعة
بالذكوة ان يبرئ المسلم واكثر من غير ان يتكلم التسمية عالم وشوايسته
وعظمي واحافوا وقرنا وشوايسته الانسان وعظمي طاهر ويجوز صلوة من اعاد
سته الى قناتن جاذ وقد رددت **س** افر هذه الصلوة بالذكوة مع انما التفت
ثم رآه لأن السن عظمي ووجب وقد ذكر ان اعلم طاهر مكان الاختصاص في مكانه اذا
اذ كان من اكثر من قد رددت **س** لا يجوز الصلوة بعينه عند محمد **فصل** في شوايسته

دی سکو جا جو نامی

مرینه لایحه و من مصلحه الجارسة بل من الجانب الاخر ان کانت

فما يخص او مات فيها حيوان وانتمخ او نفع او مات فيها ادمي او نسا
او كلب ينسج كل ما فيها ان اكس والا فقدر ما فيها **س** الا ان يوجد
تلك في الاما بها في الماء ومقدر ما في النوا شتم وفي نحو حامة او
دجاجة ماتت فيها البعوض الى سوس وفي غفارة او مصفوفة عشرة من الى
شتمين والمعبرة الدلو الحوط وجاوزه احسب ويجس من وقت الوقوع
ان علم ذلك والا فخذ يوم وليلة ان لم تنسج ومن غلثة ايام وليلتان ان تنسج
وقال منذ وجد ورسول ادمي والعسل كل حيوان مأكول الى طائر والكلب
والخنزير وسباع البهايم والاراة والدجاجة الخفاة وسباع الطيور كل
ابيض مكره والواحد والبغل مشكوك بوضاهه ويتم ان عدمه والبق
عشرة **س** لان السور غلط بالاحاب حكم الدجاجة والعق واحد
ان كلاهما متولد من اللحم فان قيل بان لا يكون بين سور مأكول الى وغير
مأكول فرق لان احسب الى حكم واحد منهما طائر بان احسب مأكول اذا كان
في العين اذا لم يكن يكون طائر وان احسب ان حيوانا طائرا مأكول الى
ذلك سواد قنن الحشرة اذا لم يكن تلك ادميها انما ينسج لكن في شبهة ان
الحشرة لا تحط بالعدم طائر اولادها لا يكون خاسنة لذاته لكن الجسد العين
ليس كذلك فغير مأكول اللحم اذا كان حيا فعليه متولد من اللحم الحرام الخوطا ادمي
يكون جنس الاجناس ادمي اما في مأكول اللحم فلم يوجد الا ادمي وهو الخنزير
الدم فلم يوجد خاسنة السور لان جنسها العلة بانها ذواتا ضعيفة اذ الدم
موضع لم يعد لحكم نجاسة في الحيوان اذا لم يكن حيا فان لم يكن حيا كان

بخلافه كان ما كونه لا يجوز له ان يتركه في حرامه فلو لم يتركه
 مع اختلافه فيكون بخلافه وان كان كذلك كان طاهر الا في ما كان في الصلاة
 لم يوجد له في الاصل والدم وما في غير ذلك من الاصل لم يوجد له في الصلاة
 طهرته في غير كفاية في الصلاة على ما في الصلاة في اجتماع الامرين
م فان عدم الايراد في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بالتمتع في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 اشترط وصار مسكرا لا يتوضأ به اجماعا **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 وحائض ونفساء لم يقدروا على الماء **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بل يكتفي بالوضوء لا الغسل يجب ان يتم ولا يجب عليه التوضؤ عند خلعه
 للشافعي انما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء عليه الوضوء
 للحدث فائتم بالجنابة بالاتفاق واذا كان للحدث ما يكتفي لغسل بعض اعضاءه
 فالحل لا يثبت ايضا **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 وخمس الى اربعة الا في ما ذكره الرواية وفي رواية المجلد انما يكون
 معتبرا اذا كان في طرف من غير فادى حتى يبرئ من ذنبا وجنبا فاما اذا كان في
 غير ذلك يكون يميني ما ورض **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 اشترط وضوءه حتى لا يشترط خلو النصف من الارض من تحتها والارض
 فوق ضرر زيادة الشمس وهو وجه التيمم **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 او عظم **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 المتساوي فيجب نقول للشرع جازم التيمم اذا كان كذا في الصلاة على الله للشرع

والوضوء

والوضوء فاما الماء المقدر للوضوء فانه يجوز ان يترك منه وهذا ما سلم الغسل
 عكس هذا فلا يجوز ان يترك منه **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 العبد في الابتداء **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 وهذا بالاتفاق **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 في صلاة العبد متوضئا من قبله للحدث وخاف ان يتركه متوضئا متوضئا
 جازا ان يتركه للحدث **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 للحدث جازا ان يتركه للحدث **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 لم يقدروا وضوءه للحدث **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بقوله لم يقدروا وقوله في الابتداء متعلق بالمقابلة تقديره ان يتركه في وقت
 صلاة العبد في الابتداء او بعد التيمم **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 لغو في الصلاة والوقية **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 ضرورة التيمم وجهه ضرورة التيمم **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 على ان يتركه في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 ان يتركه في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 يتبين ان راوس الاصابع ثم باطنها باليسرة والايام الى رؤس الاصابع وكذا
 يفعل بالذراع اليسرى ثم اذ لم يجد في الغار بين الاصابع فعليه ان يتركه
 في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 كالماء في الرجل والرجل **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 انما اذا كان مسبوكة فانه اذا كان مسبوكة في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين

قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 قوله في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين

والشواهد كان عليه ما في روى الا قبل ولا يجوز على مكان في الصلاة وقد زال
 اثره مع ان يجوز الصلوة فيه ويجوز ان لا يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 عند ان يتركه في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 ولو لم يتركه عليه **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 ما صاحب وجهه فذا روى غير ما روى حتى يتركه عليه **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بنية اداء الصلوة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 كالجناية وحدث بوجوب الوضوء في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 لا يتركه في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 الصلوة بهذا التيمم عند خلعه الا في بعض من فقهه يتركه طهارة التيمم
 حتى جواز الصلوة ان يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 او يتركه في الصلاة **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 الجازة او سجدة التلاوة يجوز هذا التيمم اداءه على كونه وان يتركه في الصلاة
 او دخول المسجد لا يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 ودخل المسجد **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 صلوات هذا الوضوء خلافا للشافعي في بناء على مسئلة النية في الوضوء بالنية
 فاسلم على الطاهر فثبت ان النية في الصلاة لا يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 مباغاة فيضوضو بالنية **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
باب في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 وهذا بناء على ما روى في اصول الفقه ان التيمم في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين

وعندنا

وعندنا خلق مطلق فحق ان يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 التيمم في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه يتحقق بنية التيمم في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 طلبه جازا ان يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 منه وصل لم يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 مع رفقته ماء فعليه ان يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 وجهه بعض الطرح ولم يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 حادثة وليس في سوال ما يحتاج اليه فذلكه فذلكه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بعض جوابه من غيره وفي الزيادة ان التيمم في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 كثيرة او في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 في صلاة العبد متوضئا من قبله للحدث وخاف ان يتركه متوضئا متوضئا
 جازا ان يتركه للحدث **باب** في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 على طهارة لا يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 صلواته في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 واذا لم يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 نسج الاضام كما في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 بطريق او النذرة فعليه ان يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 او يتركه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين
 فانه في الصلاة في غير كفاية في الصلاة في اجتماع الامرين

البس غلوتوضا وضوء غير رتب بقصير رجل اليمنى وادخلها الخ
ثم غسل وجهه اليسرى وادخلها الخ ليست لطهارة تامة في صورة الاول
اذ البس الخميني في صورة الثانية اذ البس اليمنى كنهها ملبوسا على طهارة
كاملة فعلم ان قوله ما يوجب احسن من غيرها ومنه انهما على طهارة
كاملة لان كلاهما طهارة كاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان
بهاء البس لان زمان حدوثه فهو ان يقال بهما ملبوسان على طهارة كاملة
وقت الحدث ولا يوجب ان يقال بهما على طهارة كاملة وقت الحدث
لان الفعل نال على الحدث والاسم نال على الدوام والاسم لا على
زمانه وقت حدوثه وبرقع وفخا ذين **س** القفاين ما يوجب على الكف
ليكنه عنهما غلب الصغر وخوفه **م** وفرض قدر ثلث اصابع اليد **س** فانه
مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خطه فاعلم انها بالاصابع دون الكف
وما زاد على مقدار ثلث اصابع اليد فانه هو ما يستعمل على اعتبار الرشيطة
مقدار ثلث اصابع ولا يوجب فيه شيء اخر كالنية وغيره **م** ومدة التقيم
يووم وليلة والنية فرغت ايام ولياليها من حين الحدث **س** لانه قوله البس
عليه السلام مسح التقيم يوما ولياليه الحدث فاجوز المسح في المدة المذكورة
وقبل الحدث لا يجزى الى المسح فانه الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح
وهو من وقت الحدث مقدورا بقدر المقدار المذكور **م** وبه خففنا
الوضوء ونزع الخوف **س** ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين ليعلم ان نزع
احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احد الرجلين فوجب

فانما نزع احد الرجلين فوجب غسل
احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما
وجب غسل احد الرجلين فوجب

فصل

غسل الاخرى اذ لا يجزى بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد خفيه حتى صار
جميع الرجل مغسولا واذ اصاب الماء اكثر من ذلك اعند الفقهاء لا ينعقد
ومضى المدة وبعد احد من **س** ايسر الخوف ومضى المدة **م** على المتوضئ
غسل **س** جليبه **س** اي على الذي كان له وضوء الا يجزى عليه الا غسل
اي لا يجزى غسل بقية الاعضاء وينبغي ان يكون في غسلها ما ذكرنا على رتبة
الاولا **م** وجوز اكثر العقب الى الساق **س** ونظا القرون
انما القدم وما اختارده في المشي من غير خضعة **م** ويحذف خرق بيده
منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرا لا مادونه **س** ولو كان الخوف طويلا اجزى
فيه ثلث اصابع ان ادخلت لمن لا يبدو منه المقدار جاز المسح ولو كان
مضموا لمن ينسخ اذا مشى وبظاهر هذا القدر لا يجوز فعل منه ان قام
يضع من العول وخوفه مشقوق اسفل الكعب لانه كان يسر الكعب
خطا او نحوه ينسد بعد البس بحيث لم يبدو منه شيء فهو كغير المشقوق
وان بدا كان كالخوف فيجب المقدار المذكور **م** ويجمع خروق تحت الاخفين
س اي اذا كانا على خف واحد خروق كثيرة تحت الساق ويبدو من
كل واحد شيء قليل بحيث لا يجزى بالبدى يكون مقدار ثلث اصابع من
المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز المسح **م** ويتم مدة المسح ما سار
قبل تمام يوم وليلة ويترجمان اقام قبلهما وينبغي ان اقام بعدهما **س** فانه
اربع مسائل لانه ان سار او اقيم او يقيم مسافرا وكل واحد منهما اما قبل
تمام يوم وليلة او بعدها وقد ذكر في الخس ثلث منها ولم يذكر ما ذكرنا

من العصابة فالاقامة كيفية المسح اذ يغسل قبل العصابة فرما ينغذ البنية
موضع التمسك ويستعمل الاتعاب في مسح الجبهة والعصابة في رواية الحسن لاجل
وهو المذكور في الامار وعند البعض كفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم اعاد
فغسل ان بعد المسح فان لم يجد اجزاه فاذا سقطت عنها قبلها باخرى فلا يصح
اعادة المسح فان لم يجد اجزاه ولا ينشأ ثلث مسح الجبهة بل يكفي مرة
واحدة هو الاصح ويجوز ان يعلم ان مسح الجبهة يغني مسح الخوف في انه يجوز على
حدث ولا يقدر مدة فاذا سقطت الاخرى لا يبطل وان سقطت عن يمين
غسل ذكر الموضع خاصة بخلافه اذا خلع احد الطرفين حيث يلزم غسل
الرجلين **باب الحيف** الدماء الحثثة للنساء ثلثة حبض وثلاثة نفاس
م فالحيض هو دم يتخثر دم امرأة بالهنة **س** اي بفتح السين لا داءها
ولم يتلخ الا بالسنن والذين لا يكون من الرحم ليس بحيض وكذا الذي لا يكون
قبل سن البلوغ اي تسنين وكذا ما يتخثر الرحم فاذ اتمت الدم كان
سبلان البعض جميعا فكان حيضا وسبلان البعض بسبب المرض فلا يكون
حيضا وكما يتبدد الدم الجب ان يقيد بعدم الولادة ايضا احراز
عن النكاح ثم الاصح ان الحيض موقت الى سن اليأس واكثر المشايخ
قدوة يستبين سنة ومشايخ غاري وجوز انهم خمس سنين سنة
فما رات بعدها لا يكون **م** حقيقا في ظاهرها عند جبه الحائض ان رات
رات دما قويا كالاسود والاحمر الثاني كان حيضا وبطل الاعتدال بالاشهر قبل
التمام وبعده لا وان رات صفرة او حرة او رتية فهي كحقيقة **م**

القيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو وجوب النزع **م** ويجزى جوف
الحدث فلا يبطل سقوطه الا عن **س** المسح على الجبهة ان افترجا زكروا ولم
يفترجا اختلف الروايات عن ابي حنيفة رز في جواز تركه والحاضفة لا يجوز
تركه **س** الا ان لا يشترط كون الجبهة مشدودة على طهارة وانما
يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذكره البعض لا يقدر على
غسل بان كان الحاضفة او كان الجبهة مشدودة بغير خلعها اما اذا كان
قادرا على مسح فلا يجوز مسح الجبهة اذا كان في اعطاش شاق فان عجز عن
غسل يرضاه امره الماء عليه فان عجز عن مسح يرضاه المسح ثم ان عجز عن غسل
ما حوله ويتركه وان كان الشقاق في يده ويحجز عن الوضوء ينعان بالغير
لنوضوءه فان لم يستعن ويتم جاز خلعها لها واذا وضع الدوا على شقاق
الرجل امرا فحق الدوا فاذا امرا لها ثم سقط الدوا فان كان السقوط
عن بر غسل الموضع والا فلا واذا اخذ ووضع حرقه وشدا العصابة
وعند بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الحرقه وعند البعض ان مكنته
شدا العصابة بلا اعانة احد لا يجوز عليها المسح فان لم يكن فلو جاز
وقال بعض ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها بغير الحاجة جاز مسح
عليها والا فلا وكذا الحكم في كل حرقه جاوزت موضع الفرجه وان كان حل
العصابة لا يترك مسحها عن موضع الجراحة بغير غليها ويغسل ما تحتها
الى موضع الجراحة ثم يمسح ما يوجب موضع الجراحة وعامة المشايخ على
على جوارحه عصابة المقصود اما الموضع الظاهر من البدن ما بين

اليعقوبين

واقعة نشئة ايامها واكثره عشرة وس وعندي بعض اصا فقه يومانا
واكثر الثالث وعنده الشيخ اصا فقه يوم وليلة واكثره عشرة وعشر وعشر
تسبب يقول النبي عليه السلام اقل الحصى الجارية البكر واليتيم ثلثة ايام
وليامها واكثره عشرة ايام ثم اهلان سدا الحصى من وقت خروجه
الدم الى العرج الخارج في حلقه الكرش لا يقطع الصلوة فعند وضع
الكرش عما يتحقق الخروج الا اذا رجعت الكرش حتى يتحقق الخروج
من وقت الدم وكذا في الاستحاضة والغاس والبعل ووضع الرجل
القطنة في الاصل والقطنة كالخارج ثم وضع الكرش حتى تسحب
الحصى ولا يثبت في كل حال ووضع موضع البكارة وتبوكه في الفرج اوائل
في الطاهرة اذا وضعت اول البيل تخمين اجحت رات عليه بشر القم
فالا ن يثبت حكم الحصى والطاهر اذا وضعت رات عليه البياض حين
اجحت حكم بطرائها من حين وضعت الطهر التحليل راي ابن الدنيا
م في مدته راي في مدة الحصى م ومارات من لون فها راي في لغة
م راي البياض حصى فقولوا الطهر متبدا ومارات عطش عليه حصى
خبو واعلم ان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا غفل بين الدمين
ان كانا اقل من ثلثة ايام لا يغسل بينهما بل هو كالمدة لغتوا الى اجسامنا
كان ثلثة ايام او اكثر فعند الما يؤمن اصا فقه واول الاضيقه اخر الاضيقه
وان كان اكثر من عشرة ايام فيجوز بدنية الحصى وضعت الطهر على
هذا القول فخطو وقد ذكر ان الفتوى على هذا متبسة على الفتوى والحسن

کتابخانه

اولاً دم وعشرة طهر
والعشرة الرابعة التي
طرأها طهر اضي جيلي

فليس الخيرة والسعدان هما جبراً عما وكذا الصلوة المنسبحة في الاصل الحقة
والصلاة المنسبحة والكثرة والبنوية جبراً عما وفق ما بينهما ان الكثرة
يغرب الى البياض والبنوية الى السواد وانما قدم منه الطهر المحلل على الوان البياض
لانها متعلقة بقية الطهر فاطمها بهما ثم ذكر الانون ثم بعد ذلك شرع في
احكام الطهر فقال **يقع الصلوة والصوم** ويقع بصلواتي اي يقضى
الصوم الصلوة بناه على ان الطهر يقع وجوب الصلوة وصحة ادائها كما
لا يقع وجوب الصوم فخر وجوب ثابت بل يقع صحة ادائه بغير الطهر
اذا طهرت ثم اعطى عندنا اخر الوقت فاذا خافت في اخر الوقت سقطت
وال طهرت في اخر الوقت وجبت فاذا كانت طهرتها الصلوة وجبت
الصلوة وان كان كان الباقي في الوقت لمحة وان كانت لاقل منها كان
الباقي من الوقت مقدار ربع الغسل والخيرة وجبت والافوقت الغسل
يكتسب مناس من مدة الطهر والصلوة اذا خافت في النهار وان كان في اخر
بطل صوماً فيجب قضاءه ان كان صوماً واجبا وان كان لغلاً لا يخلو صلوة
الغسل اذا خافت في خلاها وان طهرت في النهار ولم ياكل شيئاً لا يجزى صوم
هذا اليوم لكن يجب عليها الامساك وان طهرت في الليل لعدة ايام يجب
صوم هذه اليوم وان كان الباقي من الليل لمحة وان طهرت لاقل من مئة مرة
يجب الصوم ان كان الباقي من مقدار ما بين الغسل فان لم يمسح بالصلوة لا يسقط صوماً
وودخول المسجد والطواف **واستسحب** ما عدا **الازار** كما غلبنا في الاستسحب
وعلى القبله صلاة ما عدا **الازار** وعند محمد بن يحيى شعار العصر اي يطوع

2

التفتيح على راسها او كذا لو كانت متحدة ففقد الاعتقاد بطريق
 وانما قطع لاقول من ثلثة ايام فخر الصلوة الى اخر الوقت كان غايته
 توفيقا وصحت في الصوم المذكورة اذا عدا الدم في العشرة بطل الحكم
 بطلانها بمثل ذلك كانت او معتادة فاذا قطع العشرة او اكثر ففقد الغاية
 حكم بطلانها وجب عليه الاعتدال وقد ذكرنا المعتادة التي عداها
 انما هي يوم واحد او يومين هكذا في عشرة ايام فادار انما في الصلوة
 والصلوة في يوم واحد او في يومين فادار انما في الصلوة في يوم واحد او في يومين
 وصحت في يوم الثالث تنكر الصلوة والصوم في اليوم الرابع
 اعتدلت وصحت هكذا في العشرة واصل الطهر في عشرة ايام او
 لا كثره الا لاعتداله فان اكثر الطهر معتد في حقه في اقله
 في قدر مده والاعتدال معتد ستة اشهر الا ساعده لان العادة
 تقسمان طهر في الحائض واقل مدة الحمل ستة اشهر فاقطع في هذا الشيء
 وهو ساعده صورت معتدلة رات عشرة ايام وما وصت انما طهر
 ثم استمر في قطع عدتها تسعة عشر شهرا الا ان ستة ساعات لا
 تحتاج الى ثلث حصص لكل حصص عشرة ايام والى ثلثة اطهر في كل
 طهر ستة اشهر وما تقصير في اقل الحين اي الدم انما تقصير
 على اثنته او اذ على اكثره اي على العشرة او اكثر الناس
 يجوز ان يكون يوم واحد او على عدة عرفت بخص وجاؤه في العشرة او اكثر
 وجاؤه لا يكون اي اذا كانت المعتادة في الحين وفرضها سبعة

فراست الدم

فراست الدم في عشرة ايام اي اياهم بعد اربع ايام فادار كانت لها
 معتادة في النعاس ومن غشون يوما مثلا فراست الدم في يوم واحد او في يومين
 انما بعد الثلثة ايام فادار الحكم المعتادة ثم اراد ان يبين حكم المعتادة فقال
 او على عشرة حصص من بلغت مستحقة او على اربعين نفاسا اي على عشرة
 انما بلغت مستحقة حصصا من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها كشيء
 فيكون طهر في عشرة ايام وما انما النعاس فاذا لم يكن للمرة في عدة ففقد
 اربعون يوما والى عليها كشيء فادار حكمه من بلغت بالصلوة في
 العشرة وقوله نفاسا بالصلوة في اربعين يوما ورايت حاله في كونه
 اي الدم الذي تراه الحائض ليس بخص بل هو كاشفة فتقوله وما تقصير
 بتدليله فتقوله نفاسا في عدة يومين حكم كاشفة فقال لا ينعى صلوة وهو
 ووطن لم ينعى عليه وقت فرض الا به حد في اي الحد الذي اتى به
 من كاشفة او عاذا في طهره في وقت كل فرض اي احتراز عن قوله
 انما في دم فان عدة توقف على فرض وعلى النعاس بتعبه في فرض
 به غير ما اشار من فرض وعلى وبقطره في وقت لا يدخل في اي احتراز
 عن قول زفر فادار انما تقصير عدة دخول الوقت وحده اي يوسف فان النعاس
 كاشفا فيحصل من توفيق الزوال الى الوقت الطهر حلا والى يوسف
 وزفر فادار حله في وقت ولم يحصل في وقت لا بعد طهر النعاس
 من توفيق فادار من توفيق في وقت طهر النعاس في وقت طهر النعاس في وقت طهر النعاس
 فادار وجد النعاس في وقت طهر النعاس في وقت طهر النعاس في وقت طهر النعاس

للاجل

كذا في السطح في الغيب
 كذا في السطح في الغيب

ضيقه في الاطهر المبدى بالوكن والسيف والمرة وظهه بالمسح والى
 يجرى الماء عليه ليلة والارض الاجر الموقوف باليسر ذهاب الانس كاشفا
 لا يتكسر اي يجوز الصلوة عليها والاجور اليتم بها وكذا المحض
 يقع النورة وفي الغوب هو بيت من القصب وشجر وكلاهما في الارض
 اذا تنحى في حقه هو الشجر وما قطع منها بغسل خفيف لا يفسد في ذلك
 انما ساقه تنحى في تقسمها على الغليظة والخفيفة وبينهما ما بينهما
 فقال وقد اورد من من جرس غليظة كولوم وفروخا في جرد وبول جرد
 عرا وفارة وروث وحشي وما دون ربع غوب مما خفف كحول فوسر وما
 اكل حبه خرا لا ياكل ولا يخلو وان زاد لاس قبل المراد ربع الغوب
 ربع اولي غوب يجوز فيه الصلوة وقيل الموضع الذي اصابت به الغوب
 كالذي في الدخيل وقدره ابو سفيان به شرفي طبرم وبجيرة وزنا
 الدرهم بقدر مثقال في الكثرة مساحه بقدر عرض كف في الرقيق
 المراد بعض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع وقم
 السهم ليس بجرح وحاب البهل والى لا يجس طهر لاس لانه مشكوك في كونه
 لا يزيل كونه بالشك وبول استنج مثل روث الاربعين شني وما ورد
 على جرح كعكس اي كان الحاد في عكس في عكس وهو روثا في عكس على
 الماء لا يماز قدز وطع كان حاشا اي لا يكون شني حاشا وفي رماة
 القدر خلاص الشاني في وبعين على شوب بقاته جرح اي اذا لم يكن
 الشوب شني في وعلى طرف بها طرف اخر جرح في احد جانبي جرح

فادار انما تقصير عدة الدخول ولم يحصل في النعاس ولم يعقب والى
 لا تقدر كاشفا واربعون يوما في حقه في اكثر من ستون يوما عدة
 في يوم واحد او في يومين من الاول خلاف طهر في النعاس ولدان من بطل واحد
 لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل هو ستة اشهر وانقضاء الفترة من
 الاخر اجبا على سقط يري بعض خافية ولد سقط جنينا يري صفة ولد
 خبره في تقصير من بقتله والى اقامه العدد ويتبع المعلق بالولد اي
 اذا قال ان ولدت فانت طالق تطلق خروج سقط طهر بعض خلقه
 في وتقصير عدة به اي اذا طلقها زوجها تنقض عدتها بخروج جنينا
 سقط باب الاجناس يظهر بين المصل وتوبة ومكانه عن جنس
 مرتى بزوال عينه وان بقي اثر شني زوال الماء بالام متعلق بزوال
 عينه وبطل ما يجر طهر من كل طهر وعنه اي في اثر شني في وقت طهر
 مرتى بفسله ثلثا وعنه في كل مرة ان امكن بشطآن يبالغ في العصر
 في المرة الثامنة بقدر قوته والى يغسل ويترك الى عدم سقوطه ثم غم
 وكذا وضعت عن ذي جرم جوف بالذكاء بالارض وجوزه ابو حنيفة في رطبه
 اي في رطبه في جرم اذا بالغ فيه بفتق وعنه لا جرم بالفضل
 فقط اي يظهر للفتق لا جرم لكا بول بالفضل فقط وعنه المبتلي
 بفسله سودا كان رطبا او ياسا او فرك يابس هذا اذا كانا
 راس الزكر طهر بان يال ولم يغسل او بول عن راس جرح او جرحا في راسه
 ولا فرق بينا في شوب والبدن في طهر الرواية في رواية الحسن عن اي

صحة

حاصلة في آخر الوقت لا يجزئ عليها قضاء صلوة ذكر الوقت خلافا لما في
الادان هو سنة للوقت لا يجزئ عليها قضاء صلوة ذكر الوقت خلافا لما في
سنة في وقتها لا يجزئ عليها قضاء صلوة ذكر الوقت خلافا لما في
الادان بعد الوقت لا يجزئ عليها قضاء صلوة ذكر الوقت خلافا لما في
لا يرد الشك في وقت القضاء ولا يرد كون بعد وقت الادان انفسه لا يرد
في وقت حال النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام اذا ذكرها فان ذكرها وعندها لم يرد
يجوز للمؤمن في نصف الاخير من الليل فيها ولو اذ قد قبله ووردت حالها بالوقت
ينال الشك في اي الشك الذي وعد المومنين مستقبل القبلة واجتماع
في اذنية يترسل فيه اي سهل ولا يحل وترجع كل من في الوقت طرب
وترك ما هو من الحان الاعاني فلا يحل فيها من خروجه ولا يزيد في انما
صحا وكذا لا يزيد ولا ينقص من كفاية الموقوف كالمكاتب والسكان والنفقات
وجزء كل شخص الصوت فاما جود تحسين الصوت فلا يغير لفظه فانه حسن و
الترجيع في الشرائع ان يحسن بها ثم يرفع الصوت بها ويحذف جهم
في الحركات في سنة وسيرة ويستحسن في صومعة ان لم يكن الخوض مع النيات
في مكانه والملازمة ان كان المكان حيث لو حوّل وجهه مع شيئا
قدسه لا يحل الاصلاح في سنة يرفعها يرفع رأسه من ركعة العيني ويقول
صلى على الصلوة ثم يرفع الى ركعة اليسرى ويخضع بينه ويقول صلى على
الصلوة ويقول بعد ذلك في الصلوة خير من النوم مرتين والادان
مشقة خلافا لما في حان عند خلافة فادان او قد تمت الصلوة

في تمام صلوة او غيرها

يحد

يحد فيها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيها الا بالصلوة
في اشياء الادان ولا في اشياء الاقامات وتحسن الفنون تنويع الصلوة
التنوع في الاعلام بعد الاعلام وتحسن بها الا في المغرب يؤذن
للغاية ويقوم اي اذا صلى فاقبته واحدة وكذا الايام الغواني
اي اذا صلى فاقبته كثيرة ولكل من البواقي ياتي بها او بها وجاز ان
المحدث وكراهة اقامته ولم يجرها او كراهة انما الجواز في وقت ولا يجرها
بالحج لانها من شيعتنا لانها لا تلائم الاعلام لها فيمكن الرخصة
والادان للاعلام الغائبين فيجعل من بعض الاعمال دون بعض تكراره
مفيد كما ان الحركة والمخوض والسكان اي يكره ويستحب اعادته
وياتي بها المسافر والمصلي في المسجد جماعة او في بيتي المصلي
تكررها لاولين للاثالث اي كره تكررها في كل ركعة او بعد من كل ركعة
والمصلي في المسجد جماعة اذا ترك واحد منها فاقبته فقول اما المصلي
في المسجد جماعة فليكره ترك واحد منها واما الشك في سجدة او ركعة
بالاقامة والمصلي في بيتي من ترك ركعة منها فليكره تركها او يسجد
اذا ان الحسن يكرهها ولا هذا اذا اذن واقبته في سجدة واحدة او في الركعة فان
كان فيها مسجد فادان واقبته في كل المصلي فيها كما ترك المصلي في بيت
يكفيه اذ ان المسجد واقبته ولو لم يكن فيها مسجد فليكره في كل سجدة
حكم المسافر ويقوم امامه والقوم عند الصلوة ويشيع عند قد قامت
الصلوة **باب في صلاة** من ظهر بين المصلي من حدث وجب

ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه صلى امامه ان اراد ان يعلم ان الامام
امامه وهذا اعلم من ان يكون هو خلف الامام لانه اذا كان الامام قد اتم
يحتل ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جهة اخرى وانما يكون
هو خلف الامام ان كان وجهه الى وجه الامام وجب جهته توجه الامام
مطلوبة وكذا ما سبق في هذا في عبارة الحق ولا يترجم جهته امامه
اذا علم انه ليس خلفه بل على الغيبة اي اذا علم ان الامام ليس حاضر
يعني قصد عليه صلوة فليكره هذا تنبيه في هذا تنبيه في هذا
افضل وكذا في النفل والتراخي وسائر النيات مطلق الصلوة والنفل
شروط تنبيه لانيته عند ركعته وللغلبة نية صلواته واقتضائه
باب في الصلوة في غير التيمم وهو قوله في التيمم وما يقوم
مقامه وهو شرط عند المصلي في ركعته فصل وعنده الشافعي ركن
فاما رفع اليدين في القيام والركعة والركوع والسجدة بالجملة
والانفاس احمد يجوز عند ان يخفف روح الاكتفاء بالانفاس عند عدم
العذر خلافا لها والشافعي على قولها والقعدة الاخرة عند التشهد
والاخر بصفة واجبة قراءة الفاتحة وضوء سجدة وركعة الترتيب فيها
تكرار اي في الصلاة مراعات الترتيب فيها شيعتنا تكرار من الافعال
وتكرار في جواسيس الهداية نقل عن المصنف كالسجدة فانه لو قام الى
الثانية بعد ما سجدة واحدة قبل ان يسجد الاخرى بقضاء الركعة
القيام معجبا لانه لم يترك الا الواجب اقول فليكره في كل ركعة

الحدث الجاسة للكنية والجنب الجاسة للحقيقة ونحوه مكانه كونه
عورته وسبق الفيل والنية والعورة للرجل من تحت ستره في وقت
ركبته ولائمة مشايخ طهرا وبطنها والركعة بدنها الا الوجه كلفه
والقدم وكلفه بجملة سابقا وبطنها وطهرا وركعة وشعرها من رأسها
وكذا ربيع ذكره منفردا والاشيخ ينعى المصلي ان كشف ربيع العضو
الذي هو عورة فيجوز الصلوة فالركن عضو والشعر النازل عضو
اخر الذي ذكره في الايمان عضو اخر وعاد من ربيع النعلين في كل ركعة
فان صارا ربيع نوبه ظاهره في ركعة في اقل من ركعة لا فصل صلواته
فيه ومن عدم ثوبا فصل ما يما جازها عدا مومنا ندية قبله خائف
الاستقبال جهته قدرته فان جعلها وعدم من يسأل غيره ولم يجد ان
احل وان علم به صلواته او يحول رايه الى اخرى كنداء ان علم بالمكان
في الصلوة او يحول عليه فله الى جهة اخرى وهو في الصلوة استدار وان
شيعتنا لا يخفى انهم وان اصاب لان قلة جهة تركه ولم يوجد وان
غيره كل جهة لا علم حال امامه وهم خلفه جاز لا علم حال او تعدد
اي اصل يقوم في ليلة مظلمة بالجملة وتروا القبلة وتوجهك واحد
كراهة الى جهة تركه ولم يعلم احد الامام الى اي جهة توجهكم
يعلم كل واحد الامام ليس خلفه جازت صلواتهم وانما علم احد منهم
في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذلك خالفه لا يجوز صلواته وكذا ان علم
ان الامام خلفه فليكره في ركعة في كل ركعة لان كلامنا فيها ان علم احد

الامام

منه لم يكن عن ما عداه فان مراعاة الترتيب في الاركان التي لا يتكرر في
ركعة واحدة كالركوع والوقوف واجب ايضا على ما يأتي في باب سجود
السجود وسجد السجود يجب تقديم ركعة الى آخره واوراد النظر في
الركن الركوع قبل القراءة وتسمية السجود لا يجب الا بركن الواجب فيه
ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير متكررة في ركعة
واحدة وقد قال في الزخيرة اما تقديم الركن كونه ركعة قبل القراءة
فلان مراعات الترتيب واجبة فخذ احسن الشئ خلافا لغيره
فانها فرض عند فعل ركعة الترتيب واجب مطلقا فلا حاجة الى
قوله فيما ذكره في هذا الموضع في المحرر كخطيبه ان الركن لا يكرر ما يكرر
في الصلوة اجزا عما لا يتكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وهو ركعة
الانشاء والنعمة الاجرة فان مراعات الترتيب في ذلك فرض في
الاولى والثانية **م** وذكر في الزخيرة ان القعدة الاولى والثانية واجبة
كمن المستفاد لم يخذلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في كل
الصلوات لا يوجب الترتيب في قراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب
الوجوب لكل في كليهما ولما كانت القراءة في القعدة الاولى واجبة
كانت القعدة الاولى ايضا واجبة لاسيما **م** ونظر المسلم في خلافا
للتأنيب فان فرض عند قعود الترتيب واجب في العبدان وتعين الا في
القراءة وتعين الاركان **م** خلافا لابي يوسف والتأنيب في ركعة فرض
عند عودها والاولى في الركوع وكذا في السجود وقد عرفت رتبة

وكذا

وبسبب **م** اي الغناء والتعريف والتسمية خلافا للتأنيب في التسمية
بناء على انها تسمى الغناء عند الاعتناء وكثير من الاصحاب في الصحيح
واراد في اداء الصلوة والخطبة الركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
بالحمد لله رب العالمين **م** ثم يقرأ ويؤمن بعد الاذان سزا كالماثور
ثم يكبر الركوع خافضا ويعتد ببدء على ركبة موقفا اصابه بطلان
عبر رافع ولا تمسك راسه بوجهه ثلثا وهو اذناه ثم يسبح **م** اي يقول
سبح الله من حمد **م** رافع راسه ويكفي به الامام وبالحمد الموقر
يخرج منها ويقوم مستويا ثم يكبر وسجدة فيضع ركبة اولاه ثم يركع
وجهه بين يديه ويديه هذا اذنية ضامنا اصابه ببدء بطلان
بطنه عن خذيه موجهها اصابع رجله نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا كما سجدة
على كونه مائة او فاضل ثوب او ثوبين يجزئ في ركعة واحدة وان لم يسجد
لا وكذا السجدة لا رخص على ظهر من يصلي صلوته لاسيما لا يجزئ **م** اي لا
من يصلي صلوته حيا او اقباضا او يقطع كذا لا يصح صلوته والمرأة
تتخفف وتقرأ بطنها بغيرها او يرفع راسه مكبرا او يجلس طمنا وكبر
وسجد طمنا وكبر ويرفع راسه ثم يركع ويقوم مستويا بلا احتياط
على الارض ولا قعود **م** فاما اختلاف التأنيب لان عند مجلس خفية ويتم
جلس بركعة **م** والركعة الثانية كالاولى كمن لا غناء ولا تعوذ ولا
رفع يديه فيها واذ اقامت اوتش رجله اليسرى وجلس عليها فابداه
موجهها اصابع نحو القبلة واصحاب يديه على خذيه موجهها اصابع نحو القبلة

سبوط

وكذا الاطمين بين الركوع والسجود وبين السجدة **م** والجلوس الاضطرار
غيره وعن الحسن بن خنيس **م** اي ما عدا الركوع والاركان ما عدا
في الصلوة الغنية عن فعل الصلوة اما في ركعة واحدة او ما سجد
م فاحذر اذا شفع كبر حائضا بعد وضع يديه **م** والمراد بغيره ان
لا ياتي بقعدة في ركعة واحدة ولا في ركعتين **م** غير موقوف احصاء لا حكام
يذكرها على حالها **م** ما سجد بها حية شحذ اذنية المرأة ترفع جفدها
ميكها فان ابدل الكبير بغيره اجل او عظم او الركن اكبر ولا اله الا الله
او بالانسية او قوله بها عا جرو وفي سجدتها جاز وبالله لا اله الا
م فاحذر ان يركع ان يبدل الله اكبر بغيره يركع على غير التعظيم
ولا يغيب بالدهاء **م** ويضع يديه على راسه يركع سرية كالقعدة
وتصلوة الجنابة وليس في قعود الركوع وبين ركعات العبدان
م فاحذر ان يركع قيام فيسجد ركعتين في موضع وكل قيام من
في كذا فاحذر ان يركع ثم يركع ولا يركع **م** اراد بالثبوت بسجدة الركعة
والوقوف في الركعة الاولى وسجدتها في الركعة الثانية ويتعذر للمرأة لا
للتأنيب **م** فاحذر ان يتعذر في الركعة لا تليق **م** فيقول المسبوق
لا هو **م** بناء على ان المسبوق يركع ولا يركع فيقول الموقوف يركع
فلا يركع فلا يتعذر ما من سجدة التأنيب فاحذر عند عمل كل ركعة
ويخرج عن ركعات العبدان **م** لان التكبيرات بعد التأنيب ان يكون
التعذر متصل بالقراءة لا بالتأنيب **م** وسمى بالدين الفاتحة والسورة

وفي خلاص التأنيب فان السنة عند ان يعقد الحنظل واليمنى ويحلق الراس **م**
ويشير بالسبابة عند التقطع بالشكائين ومن هذا جاز من على ان ابدأ
ويتشهد كما بين مسعودي ولا يركع عليه في القعدة الاولى يقرأ فيها بعد
الفاتحة فاحذر ان يركع **م** او يركع جاز بعد القعدة الاولى **م** فاحذر ان يركع
فان السنة عند في التشهد الثاني التورك وفي سنة جلوس المرأة في الصلوة
في هذه **م** والمرأة جلوس على اليسرى مخرج رجلها من الجانب الايمن
فيها **م** في التشهد **م** ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ
الحاشية القرآن او الماعز من الدعاء لا الكلام **م** فاحذر ان يركع
من الناس **م** ثم يسلم عن يمينه يمينته من ثم من اليسرى المكروه ثم يسلم
لكونه الموقر ينوي احصاء في جانب وجهه ان قازاه والا امام يركع
م اي ينوي الامام بالتسليم وعند البعض الامام لا ينوي لانه يشير الى
المؤمنين والاشارة فوق اليدين وعند البعض الامام ينوي بالتسليم
م الحذر والمكروه **م** فاحذر ان يركع في الركعة والعبدان واليمنى واليسرى
اراد الوقوف والافق الحنظل وقدر ان وقوف حقا ان يركع وادنى الركعة
غيره وادنى الركعة **م** اي هو الذي **م** اي هو الذي **م** اي هو الذي
ثم حذر من الحنظل في الركعة وكذا ان كان متعذرا بالطلاق كالمطلق
والمتوفى وكذا في الركعة **م** اي ادنى الركعة في هذا التأنيب اجتماع نشر
صن لوطن او حلق تحت صحن الركعة لكن لم يسجد في الركعة ووطن كذا
ووصل به ان شاء الله بحيث لم يسجد في الركعة ووطن كذا **م**

فان كان الحقيق على الدكان ويز الاخر ما مضت الدكان فلا شك ان لم يمت
في موضع سجدة حقيقة فلا يتم الرواية الاولى واما على الثاني فاما
ثبت الدكان ان مرقى موضع النظر اذا نظر في موضع السجدة ان كان في بعض
اعضائه **اعلم** ببعض اعضاء الشجرة **اعلم** والا فلا ولا فاما **اعلم** واما على بعض الاعضاء
الاعضاء **اعلم** ان كان على الدكان **اعلم** اي اكثر الاعضاء وقيل بعض الاعضاء
اخذا باربعة اركان الشجرة **اعلم** وبغير اربعة في العواصم **اعلم** بقدر زرع
وخطه **اعلم** بغير سائر احد حاجبه ولا موضع ولا خط **اعلم** بغير اربعة
او بالاشارة لانه ان عدم سرة او مربعة بنها وكل سرة الامام و
بما ذكره عن عدم المروء الطربى **اعلم** بكره كل التوب **اعلم** في المروء
ان يرسد ان يتم جانب قتل **اعلم** وان ياتج عار **اعلم** بغير سائر
اقول بهذا في الطلوع ان مرقى القيا وقوله ان ياتج عار كالتعب من غير ان
يدين في كيد وبعث **اعلم** وكذا **اعلم** وهو ان يتم اطرافها من التوب
وقوله **اعلم** بغير سائر احد حاجبه ولا موضع ولا خط **اعلم** بغير اربعة
الرس **اعلم** وقيل لغيره وان اطرافها **اعلم** وقوله **اعلم** بغير اربعة
وقوله **اعلم** بغير سائر احد حاجبه ولا موضع ولا خط **اعلم** بغير اربعة
انظر بغيره بل ان عطفه فلا يكون **اعلم** وقيل لغيره **اعلم** بغير اربعة
اي موضع الدكان **اعلم** وقوله **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
العمود على البيت **اعلم** واقامش زراعتي وتر بعد بلا عند
وقام الامام في طاق المسجد **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة

ايضا

في الخراب بان يكون الحجاب كغيره فيقوم فيه **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وحدة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وجدة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
اعلم بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
لا يكون **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
بالتعاون **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
للتعاون **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وسجدة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
والتي **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
باب **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وصلة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
لا يكون **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
عقوبة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
بجمل **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الموت **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الشان **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وامر **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
يعني **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
من **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة

ايضا

السجدة من فاطمة الكتاب وسورة ويخرج الثمانت بعد كل سجدة **اعلم** بغير اربعة
في المرقى **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
فان قلت الامام في المرقى **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وقيل **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
بعد اربع سبعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الشغل **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
القرأة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
اعلم بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
صلوات **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الطابع **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
لوسعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
خلقا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الى الثالثة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
شغل **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
واحد **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الركعتين **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
واحد **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الاول **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
لا يكون **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة

ايضا

ايضا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
اولى **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
على **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
احد **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
مقتضى **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
الركن **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
او مع **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
المستطير **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
علا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
قضا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
اجبا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
ويقال **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
القطر **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
فلا **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
خلقة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
وعند **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
عند **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
مع **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة
في **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة **اعلم** بغير اربعة

ايضا

يمكن ان يكون اوصولت والتعذر اللاحقة فرض وقوله قلنا فرضه ولو لم
 بالفضل رجحان احد الطرفين لان المفروض انهم يتقبل احد الطرفين على الاخر ولا يعلم
باب تعذر القيام بمرض حدث قبل الصلوة او فيها فاشق قاعدا
 راسه وسجد وان تعذر **الركوع** والسجود **ام** اوى راسه قاعدا وجعل
 سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه الشكوى وان تعذر التعبد اوى عليا
 وجعلها الى القنينة او مضطجها وجعلها الى الارض اوى وان تعذر الى الارض
 ولا يؤتى بعينه ولا حاجبه وقيل وان تعذر **الركوع** والسجود لا القيام فقدم
 اوى وهو اخفض من الابل او قايما لان التعذر اقرب من السجود وهو اقرب
 لانه غاية التعظيم وموم فتح في الصلوة استأنف **ام** الى ابتداء **ام** وقاعد **ام**
 وسجد فتح فبينهما قايما حتى قاعدا في حكمه جازبا عند رفعه والقيام افضل
 وفي الركوع ولا البعد رجحان او اعني عليه يوما وليلة فحقها وان زاد ساعة
ام هذا عند اى صفوة او سعة ولا عند عمدة فالعبرة بالاقاات ان
 استحققت وقتها صلاته سقط وقوله وان زاد ساعة اى زاد ما لا يباح
 التلون وجادة الشك فكذا وان تعذر رفع القيام **ام** راسه قاعدا
 ان قدره لاميعة واحدة جعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه السجود
 عليه ولا اضل منه متوجها الى القبلة او ظهره كذا وقد اتى والايام مع
 القيام **ام** من قاعدا ان قدره التعذر ولا بعد الا مع القيام **ام** ان تعذر
 الركوع والسجود ولا القيام فالايام فاعدا احب وقوله ولا اضل جنبه
 او على ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايام متدبرا الى القبلة

چند منتهی فی الحال اقله
الکرم و غنا و ثروت را از دست خود دور نمودم

قد اكرمنا بالشفاعة في كل فرع مما هو المراد
في هذا الكتاب بالبحر والبر.

في مجلس صلوة كسبي سجدة اى قرأ في غير الصلوة ثم اعادها في الصلوة ومنهم من
 يحصل الحمار يكون في الصلوة ان الاول في غير الصلوة ثم كررها في مجلس كسبي سجدة
 من ولا فرق بين ما قرأ مرتين او قرأها سجدة ثم قرأها في ذلك المجلس بهذا
 لمرها في ركعة واحدة تكون سجدة واحدة سواء سجدها في اولها او اعادها ثم سجدة
 وان كرر في ركعة اخرى يكون سجدة واحدة وهذا عندنا يوجب خلافا لما ذكره
 ثم وان بدلتها في اية السجدة او المجلس **السابع** اى قرأ اثنين في مجلس
 واحدا وابنة واحدة في مجلسين لان سجدته واحدة **ثم** واستاء الثوب
 ولا انتقال من عضو الى اخر فتبدل **س** اى ثوبه الثوب ان يغير الى ثوب اخر
 خشن يستوى فيها سجد الثوب في ثوبه ويجزئ فان جلس عليه جازا بالثوب
 من مكان الى مكان **ثم** وجب **احد** اى على السامع لو تبدل المجلس
 دون التمام لا فاعلمه ان لا يسجد **ثم** اى على السامع ان تبدل المجلس
 التام دون السامع وان كان المجلس مما يتبدل بالشروع في اخره ولا انتقال من
 مكان الى مكان لا يسجد كما اذا كان البيت والمسجد فكم مكان واحد بلالة
 صفة الاقتدار او اقصان نتيجة واحدة الامكنة مختلفة في طابعها المادية وفي
 وفي دوائرها العوارى مكان واحد والقيام فانها لا يتبدل المجلس عليه الحجرة
 فان القيام منه دليل **الارض** **ثم** ذكره شكل السجدة اى تلك اية السجدة
 وقراءة في السجدة **لا يبرئ** كشكاف **لا يحسن** اى لا يكره قراءة اية
 السجدة وتلك في السجدة **ثم** وتبدل ثم اية او اثنين قبلها **س** **ثم**
 لتوهم التقصير او كسب اخفاها عن السامع من قبلها **س** **ثم** **السابع** **باسم**

باب الحفظ يوم من تقدم سير وطائفة ايام و ايامها و عاقل بيوت بلده
و اعقب الحفظ بالمسير الدليل و دار اجل و العيا عند الريح و الجبل باليقين . فل
رخص تدوم **س** كما ان في الصلوة و الاطعام في الصوم **م** و ان كان
سار في سفر حتى يدخل بلده **س** اي حتى يدخل في بلده وهو متعلق ببلده (يوم
او يومين) فانه نصف شهر بلده و فترتها **س** اي من الرخص فتره
الرابع في قصره نوى اقل من نصف شهر او نوى مدها **س** اي مدة الاقامة
وي نصف شهر **م** موضعين او دخل بلدا حاضرا و خرج و عاد و بعد غد و طالع مكثه
و كذا عسكر دخل ارض حربا و حاصر حصنا فيها و اصابه البقيع و دار في غير ممر و نورا
مدتها **س** اي بقدر الحاجة المذكورة و ان نوى و الاقامة نصف شهر لانهم لم يسيروا
مطينين نية الاقامة **م** الا بل اجبتة نوى في الفصح **س** اي لا يقدر على اجبتة نوى
اقامة نصف شهر اجبتة لان نية الاقامة يقع منهم في الصلوة فان الاقامة
اصل فلا يتطلب استيفاء من رضى الى مرضى كذا هو الصحيح و قيل لا يلزم نية اقامتهم
فان الاقامة لا يلزم الا في المعاصاة و القرى و غلظ الحقد او بعد و دارن او كوجو حان
اذا لم يدار الحرب و البقيع فانه كمن طالع مكثه بلا نية اي بقدر الحاجة الى ان يتحل
الاقامة بعد و دارن و طالع انه جبا في من اهل الحرب و هو لو اقامه خانه لا يقدر
حاجته نية الاقامة من اهل الحرب في حصاره و دارن جميعا ما عدا اهل الحرب . لو نوى
الاقامة في حصاره و دارن لا يلزم تعلم ان من حاصر اهل البقيع نية الاقامة ان كان
في الصلوة قوله لم يدار الحرب عطف على قوله بعد و دارن فانه جعل نية الاقامة
في حصاره و دارن غاية للتقيد و حكم الغاية حكم الحافض فكيف يمكن حكمه التقيد

بالتاريخ

عظم جاکو

2) المرحوم

عن قتيل وجب به مال والمراوان الحال لا يجب بنفس هذه القصة فان لا باسنا فقتل
ابن جلدية ظلم يكون الابن شهيداً لأن المال وان وجب فانه لم يجب بنفس القتل
وقوله او وجب ميتاً فان من وجب ميتاً جرحاً في المعركة فهو شهيد لان الظاهر
ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد ما في شئ قتلوه وانما شرط الواجبة
فيمن وجب في المعركة ليدل على انه قتل بالامتنع حتى لا يخفى فاحاصل القصة
من قتل جلدية ظلم ولم يجب به مال ومن وجب ميتاً جرحاً في المعركة سواء
قتل جلدية ام لا كما في هذا التفسير نظر وهو انه لا يشهد من قتله المشركون
او اهل البيوع او صلح الطريق بغير الحدية فان قتلهم شهيد ما في الله قتلوه
فالتعريف الحسن الموحى ما قلنا في المختصر وهو مسلم ظاهر نافع قتل ظلم
ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحدية والواجب ان في المعركة
يشتمل قتل المشركين واهل البيوع وقطاع الطريق باي الله قتلوه ومن قبل
الرجح في المعركة لانه مسلم مقتول ظلم ولم يجب بقتله مال واما مقتول في بلاد
وهو مسلم قتله غير ما عني وعرف قطع الطريق ومسلم قتله مني لاننا يكون
شهيداً عندنا خيفة اننا قتل جلدية ظلم قال ولم يجب به مال علم الله
مقتول جلدية لانه لو قتل بغير الحدية الواجب الحال عنده لان الدنيا واجبة
عنده وفي القتل ما يقتل واما عندنا فالا احتياج الى ذكر الحدية لان مقتول
بالمقتل شهيد عندنا ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندنا واما قوله
ولم يرث فخى فائدة **في** فخرج عيشه ثوب **س** اي غير ثوب مختص بالبيت
كالنزع والحنو والقناعة والسراح والخف **م** ويزاد وينقص بتم

عليه وايضا لا يخافون ان الزكوة عبادة محضة كالعبادة فلا يشاءون
بالعبادة للعامة للستة بل لم يوجد شيء علم العلم ان العبادة المذكورة في
الهداية بهذه واذا اخذ الطوائع الواجب صدقة السواير لاشي والله اعلم
بهم واخبرنا عن خطبة الخطبة ان عبد وادون الواجب كونه من مخالفة
والزكوة لا يخرجها ولا يصرفها اليهم وقيل اذا نوى بالصدق العفو
عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جابر لانهم ما عيهم من البتة
العفو هو الاول احوط فعلم ان تناقض هذه الرواية مما عيهم من البتة
سقوط الزكوة عن اعطاهم نظر المودع والراجح عنه وبطلان الرواية
انه يجوز للمواضع والبلد الجور ان يأخذوا الزكوة ويصرفوا الى مواضعهم
ولا يعرفوا الى الفقراء بتأويل انهم فقراء فانظر الى هذا في الجمع في رواية
وكذا تركيفه في كذا ما رواه في صحيح رواية اية اخذ العفو
والزكوة اية بالصفة المعلومة بل عمن عليهم وذكره حكم بكفر من نكرو الصفة
المعلومة ان تعرض للاجتهاد من اخذ الخارج من الانصاف ايضا ما عفا عنه
فوضوا على الحاكم التيمم واخذوا بها بقرائهم وخرجوا كما هو عفا عنه
الملك المرفوع ولا ترفع ولا شئ في حال الصبي المتكبر وعلى المرأة
ما على الرجل منهم تعاقب بكرة الام ابوقهيلة من المتكبر اليها تعاقب
بسخ الام استحياء لثوب الكبريتي وثبوا بانها كبريتي في الصحاح
وبنو تعاقب قوم من منكر العور طالبيهم ورواه بالخرقة فاقبوا
فانهم قطع الصدقة لمعولوا على ذلك فقال عوروا عنه هذا جزئكم

[illegible]

نفسه ما كانت في حرج الصلح على ضعف الزكاة المسلمين لا يؤخذ من صياتهم
و قد سئل سواهم كما سألنا عن الجزية لا تؤخذ على النصارى و جازت
لهم و إذا كان من وجوبه على النصارى في هذا الزمان المال العام
بأنه يؤخذ من الزكاة و المحل شرط لوجوبه لا داره و داره وجد السبيل و داره
مع أن له في داره و داره من وجوبه على النصارى قبل المحل و كما أن الزكاة من وجوبه
و أحكامها في دينهم مثلاً فيكون أكثر من وجوبه على أحد من داره و أكثر من وجوبه
و إذا كان من وجوبه على النصارى في هذا الزمان المال العام لا يؤخذ من صياتهم
مقتضى اللفظية ما بينا و دل ذلك على وجوبه على النصارى في هذا الزمان
الوزن المستوي و إذا كانت من وجوبه على النصارى في هذا الزمان المال العام لا يؤخذ من صياتهم
المستحق للزكاة منها لا يكون الدرهم نصف مثقال و غش مثقال فيكون عشرة دراهم
بوزن يسير و مثاقيل و مثاقيل عشرة مثاقيل و الدرهم أربعة مثاقيل و مثاقيل
فمن غش مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل و مثاقيل
بالألف للفرق أربع عشرة مثاقيل و إذا كان التحويل بالدرهم اتفق للفرق و قد تم
عرض التجارة بالدرهم و كان بالدينار اتفق قوت الكاهن ثم في كل خمس
على النصاب غشاً بسبب العلم أن الزكاة لا يجب في الكسوف و هذا إذا بلغ غش
النصاب فإذا صلى ثمان دراهم و أربعون درهماً زاد في الزكاة درهم و إذا زاد
ثمانون درهماً زاد في الزكاة في الأقل و ورق غش خمسة فغش و ما غش
عليه غش فيقوم و نقصان النصاب في المحل بعد ذلك لو كان في أول
المحل غش و ديناراً ثم نقص في آخره المحل ثم في آخره المحل في الزكاة

باب من كوة الـ
فب و الفضة و
عروضه

[illegible]

فانزل او اودهن او كحل او قبل او اعتاب او غلب النقي او قبحا فليد او
الصبي حب او حب في اقليمه يعني اوقى انسه او او عمل عيار او رضى او
تباب في لغة قبطية والمطر وانج يفسد في الاصح لو طين مينة او مينة
او غير ذلك **س** وادوا التقيد او قبل او لم ان انزلت في الاصل الكلي
بين كنانة مثل تحفة تحفة حط وفي اقل منها الا اذا اخرج من ارضه
ثم الكس التقيد لا يجد او حذبه وقع اتفاقا ولو ابداه بالكلية فعد لا
اذا مضى **س** فان شيا شئ في فيه لمضغ في وفي كثر عاده او اعيد في
القليل في الخاليين وعند خرج نبيد **س** عاده القليل لا يجوز اكثر من
اذا عاد البقي فالحديث عند اليوسخ الكثرة اي ملا التمس وعند محمد بن
الصنع اي الاعادة في احادة الكثرة عند اتفاقا وفي عود القليل لا
اتفاقا وفي اعادة القليل لا يفسد عند اي يفسد خلافا وفي عود الكثرة
نبيد عند اي يفسد عند محمد بن وكراهه النزوق ومضغ شئ لا طعم
ضرورة والقبول ان لم يامن لا كحل ورضن الشارب والسواك ولو عثيا
س اخر ارض قوله الشافعي ان عذبه بكرة عثيا لانه يربط بالملحوظ في
فان عثر عن الصوم بغير وجه يطعم لكل يوم مكينا كالفطرة ويقض ان
قدروا حامل ومضغ خافت على نفسه او ولد بها ومضغ خاف زيادة
مضغ السائر او فوط او مضغ بلا فدية **س** قبل حل الاطعمة من رطوبة
او تفسد في الارض ولا يمكن للمالدة اذا لاحت عليها الارض اقول لا
حل الاطعمة ربا وعلى وجوب الارض فعد الاجارة لو كان قبل رمضان
عد

حل الاطعمة لو كان لو لم يكن قبل رمضان بل بعد رمضان في رمضان
لا يحل لها الاطعمة اذا لاحت عليها الاجارة اذا ادرجت الفدية عليها
اما الولد لا يطعمها الاطعمة اذا ادرجت في فدية عليها الارض في
الاطعمة **س** وصوم من لا يفرق احب ولا قضاء ان مات في سنة او ربه
س لا يلحق الفدية **س** وان مضى او اقام ثم مات فدية عنه وليه بعد
ما مات ان عاش بعد فدية و الا فدية **س** ان بعد الفدية والاقامة
فان زاد خاتمة عشرة ايام فاقام بعد رمضان ثم ايام ثم مات في
بعد رمضان ثم ايام ثم مات فدية فدية ثم ايام **س** وشوطها
الايجاب **س** من الثلث وفيه كل صوة كصوم يوم هو الصبي
وهذا البعض فدية كل صلات يوم واحد كندية صوم يوم ويقض
بمضان وصلا وفدا فان جاء به اخر صا ثم قضى للول بلا فدية **س**
وهذا انما في عقب الفدية **س** ولا يصوم ولا يقضي عنه ولديه ولا يصوم
نقل شرع فيه اذا وقض **س** اي يجب عليه انما كان افسد عليه
التقضاء الا في ايام التحريم **س** وهو حرم ايام عيد الفطر وعيد النحر
مع نيلته **س** ولا ينظر بلا عذر في رواية اي اذا شرع في الصوم
لا يجوز للافطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان
القضاء خلفه **س** ويباح بعد رخصة **س** هذا الحكم يشمل المنيعة والتبني
س وليس بغيره لو لم يمتنع بغيره وكما في رواية اخرى لم يمتنع
ولا يتبع الا اذا كان يومه من الايام فدية بعد الفدية ولا فدية **س** اي اذا حدث

عذبه الامور في شهر رمضان تحجب الامساك بغيره الصوم من رمضان
لكل اقل وعلى الهيئة التي يقع والكافر الذي كمل يومه الا عذبه في اقل
اليوم فله ان لا يدرج التقضاء وان كان البلوغ والكامل قبل نصف
الشهر فبقي الصوم غير الكمال نوى المسافر والنظر وقدم نوى الصوم
في وقتها فتح في رمضان يحجب عليه الضحية وقتها يرجع الى النسبة
في وقتها يرجع الى الصوم **س** كما تحجب الامساك على مقبلة من يومه
او اقل الكفارة فيها **س** اي في قدمه المسافر وسواه **س** وفي ايام
لم يوجد منه النية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فالظاهر انه
قد نوى الصوم فيه اقول هذا الذي يذكر انه نوى اكله انا انما نوى
انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدمه
س ولو حرم كماله بغيره فان لاقا بعضه قضى ما مضى سواء بلغ غرضه او
عاقلا ثم جن في ظاهر الرواية **س** الجنون اذا تفرق شهر رمضان
بسقط الصوم وان لم يتفرق لابل يجب القضاء ولا فرق في هذا بين
ما اذا بلغ الجنون او لم يبلغ عليه كماله جن وعذبه اذا بلغ غرضه
لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستوقا فان الجنون اذا اقبل بالجنون
لم يجب الصوم فهذا الجنون ما نجا فكيف كان الجنون الضعيف هو
غير المستغرق اما اذا جن البالغ انه اذاع للصوم الواجب فلا بد ان
يكون جنونا قويا وهو المستغرق **س** انما يصوم يوم العيد يام
والشهرين او يصوم السنة في اقل هذه الايام وقضاها ولا عذبه

ان صامه كان اذ انما كان التزيم **س** وفيه من الفدية الشرع في هذه الايام
فلا يلزم بالشرع لانه محبة ويلزم بالشرع لانه محبة في الفدية
ثم ان لم ينو شيئا او نوى الفدية او نوى التزيم او نوى ان لا يكون فيها
كان نذرا فطهر وان نوى العيدين او نوى ان لا يكون نذرا كان عينا وعليه
كفارة عين اذا فطر وان نوى او نوى العيدين **س** اي من غير ان ينو نذر
كان نذرا وبينا **س** حق لو اخطى عليه القضاء للفدية والكفارة للعيدين
س وعندنا يوسف نذر في الاول وبمين في الثاني **س** المراد بالاول بالاداء
لنواحيه والثاني ما اذ نوى العيدين واعلان الاقسام سنة ما اذ لم ينو
او نوى كليهما او نوى النذر بلا نوى العيدين او نوى العيدين بلا نوى
النذر او مع نفيه في الاداء جعل العيدين معهما والاعادة بين النذر
والعيدين ان النذر واجب البياح فيدل على عزمه وقرى الحلال بين
النذر تعالى لم ينو احل النذر ان فولد فوض الله لكم حكمة ايما كنتم
كان العيدين معهما جازيا وعليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والجماع
هذا قيل في كتب اصول الدين ليس العيدين معهما جازيا بل هذا الكلام
نذر بصيغة يمين بموجبه والمراد بالوجوب الا ان شاء التزيم
شرعا بصيغة احتاق بموجبه فحقها ان العيدين لو كانت موجبة
لثبت بلانية كشراء التزيم بل ان معهما جازيا فالجواب عن الجمع
بين الحقيقة والجماع ان الجمع بينهما في الاداء لا يجوز وهذا ليس كذلك
النذر لا يثبت باذنته بل بصيغة فاني صفة انشاء للنذر فثبت

اي عليه نواحيه

وكان اذا لم يجد علم شوي انه ليس بنذر ان اذا شوي ان ليس
بنذر يصحح بها بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا يدخل فيه
الافتقار والاحتياج بنيت به اذ شوي فلا يصح بينهما في الداراة او تزويج
صوم السنة في الشغل ابعثوا الكرامة والتشبه بالنصارى
الاغنياء كانت موكدة ويولبش حيايم في مسجد جماعة بيته وافتقار
يوم يفتق من قطعه بعد الشروع فيه يوم اسى اذا شوي في الاغنياء
فقطعت قبل تمام يوم وليست فعليه القضاء خلافا لغيره فان افعله ساعة
عنده وقد حصل ولا يخرج منه الاضاحية الانسان او الجمعة وقت الزوال
ومن بعد ذلك فحقها يدركها ويصير السنين على الخلاف بينه وبين
فيلما ارجعوا في رواية شرا كعتي عتية واربعا سنة وبعد اربع عتية
صوتها عند تمام ولا ينفك عتية اكثر منه فلو خرج ساعة بلا عتية
وبالكل وبشرب ونهائم ويشتري في الاضاحية ربيع لا غير اسى
لا يصح في العتية هذه الاضاحية في المسجد ولا يصح ولا في الاضاحية
ويطلب الوطى ولو لم يلاؤنا ولو في غير ذلك او في الزمان الا
فلا يلاؤنا في صلاة العتية في بيته نذرا عتيا في ايام ربه بياها
بلا شرط وفي يومين بليتها فتنفع منه بيته النهار خاصة **في الاضاحية**
ان الحج فربما يكفر جاحده لكن الحق عليه لفظ الوجوب وازادة التزوية حيث
تلازم على كل من لم يمسح حلقه صحيح بالغ عاقل بعينه راد واجله فاصلا
على ان لا بد منه ومن تنقذ عبادا في حين عودته مع امن الطريق والزوج او الحرم

المرأة

ان كان شوي او بين مكة مسير مسجدي مسجدي على الفور هذا الذي يفتق
واما عند رجل ضل الطريق فمضى بعض الناس ان هذا الخلاف بينه وبين
على ان لا يفتق عند الاضاحية عند رجل ضل الطريق فمضى بعض الناس ان هذا الخلاف بينه وبين
الفور بانفاق بينه وبين مكة مسجدي مسجدي على الفور هذا الذي يفتق
احسن ارض الفوت حتى اذا الى بعد تمام الاول كان اذا عتية وعتية
ويجوز على التزام بيته ان لا يفتق حتى لو لم يود تمام الاول ومات يكون
انما اتفاقا اما عند رجل يفتق فلو راد عتية حتى راد فلا يفتق حتى تمام
الاول وعدم الفوت في غير ذلك يكون انما موقوف على ادى بعد ذلك يفتق
الا فتم عتية وعند الاضاحية لا يفتق انما الشاخير فخره الطواف اذ ادا
بعد تمام الاول بانتم بالاشاخير عتيا في يوم خلافا لغيره في خلاصهم
حتى يفتق او عند عتية فلو لم يود فخره فلو وجد الصبي احره للفوت
ثم وقدر حار عتية عند الاضاحية الله الا حرم المصطفى لم يكن له العتية
الا فتم عتية وازوام العتية لا يفتق الا فتم عتية بالشرع في غير ذلك
الا حرم والوفور في ربه وطواف الزيادة وواجبه وقوف في ربه وبيوت الزيادة
م والى بين الضاحية والحرة ورمى الحج وطواف العتية والافاق والحق
وغيره يستحق وادبه واشهره كمال وذر العتية وعتية في الحرة وكرة
اخره قبلها والوجوب من طوافه وسى ولا فتم لها وجاز في كل
السن وكرة في يوم عتية واربعة بعد عتية وميتات المذنب في الحرة و
الوفور في الشاخير عتية والتجدي في بينه وبين مكة مسير مسجدي على الفور هذا الذي يفتق

بعضهم مع انما عتية لا يفتق عتية على حرة والافاق في اوجها
احسن ارض الفوت حتى اذا الى بعد تمام الاول كان اذا عتية وعتية
ويجوز على التزام بيته ان لا يفتق حتى لو لم يود تمام الاول ومات يكون
انما اتفاقا اما عند رجل يفتق فلو راد عتية حتى راد فلا يفتق حتى تمام
الاول وعدم الفوت في غير ذلك يكون انما موقوف على ادى بعد ذلك يفتق
الا فتم عتية وعند الاضاحية لا يفتق انما الشاخير فخره الطواف اذ ادا
بعد تمام الاول بانتم بالاشاخير عتيا في يوم خلافا لغيره في خلاصهم
حتى يفتق او عند عتية فلو لم يود فخره فلو وجد الصبي احره للفوت
ثم وقدر حار عتية عند الاضاحية الله الا حرم المصطفى لم يكن له العتية
الا فتم عتية وازوام العتية لا يفتق الا فتم عتية بالشرع في غير ذلك
الا حرم والوفور في ربه وطواف الزيادة وواجبه وقوف في ربه وبيوت الزيادة
م والى بين الضاحية والحرة ورمى الحج وطواف العتية والافاق والحق
وغيره يستحق وادبه واشهره كمال وذر العتية وعتية في الحرة وكرة
اخره قبلها والوجوب من طوافه وسى ولا فتم لها وجاز في كل
السن وكرة في يوم عتية واربعة بعد عتية وميتات المذنب في الحرة و
الوفور في الشاخير عتية والتجدي في بينه وبين مكة مسير مسجدي على الفور هذا الذي يفتق

عنها من عتية دخول مكة لا يفتق عتية على حرة والافاق في اوجها
احسن ارض الفوت حتى اذا الى بعد تمام الاول كان اذا عتية وعتية
ويجوز على التزام بيته ان لا يفتق حتى لو لم يود تمام الاول ومات يكون
انما اتفاقا اما عند رجل يفتق فلو راد عتية حتى راد فلا يفتق حتى تمام
الاول وعدم الفوت في غير ذلك يكون انما موقوف على ادى بعد ذلك يفتق
الا فتم عتية وعند الاضاحية لا يفتق انما الشاخير فخره الطواف اذ ادا
بعد تمام الاول بانتم بالاشاخير عتيا في يوم خلافا لغيره في خلاصهم
حتى يفتق او عند عتية فلو لم يود فخره فلو وجد الصبي احره للفوت
ثم وقدر حار عتية عند الاضاحية الله الا حرم المصطفى لم يكن له العتية
الا فتم عتية وازوام العتية لا يفتق الا فتم عتية بالشرع في غير ذلك
الا حرم والوفور في ربه وطواف الزيادة وواجبه وقوف في ربه وبيوت الزيادة
م والى بين الضاحية والحرة ورمى الحج وطواف العتية والافاق والحق
وغيره يستحق وادبه واشهره كمال وذر العتية وعتية في الحرة وكرة
اخره قبلها والوجوب من طوافه وسى ولا فتم لها وجاز في كل
السن وكرة في يوم عتية واربعة بعد عتية وميتات المذنب في الحرة و
الوفور في الشاخير عتية والتجدي في بينه وبين مكة مسير مسجدي على الفور هذا الذي يفتق

الزبير وكان يسبح الحديث من فضل فكره واظهر قوه العقل واللبس وبني البيت
على قواعدها فليكن محقق من الناس وادخل الحطيم في البيت على قدر الحاجة
ان يكون بنيا الكعبة على ما فعله ابي الزبير فنعني بنا الكعبة واعاده
على ما كان في الجاهلية على كانه حطيم من البيت بطا في راس الحطيم حتى لو
دخل العرجة لا يجوز لكن ان استعمل الحطيم وحده لا يجوز لان قريشة
التوحيد يبين الكتاب فلا يتدعى بغيره الا واحد احبنا طوا والاحتياط
في الطواف ان يكون واد الحطيم ومن في الثالثة الاول مقطن من الحجر وهو ال
ان يمشي سرعا ويرتقي مثيرة الكفتين كما في رزمين الصنفين وذكر مع
الافطاح وكان بنو اهل الجملان في مكة في حث قالوا انما هم من
بشر بنو نوح الحكم بعد زوال السيف من النبي صلى الله عليه وسلم وكلما
مر باي حطيم فصل عن ذكره يستدرك من ابي في ويوحى وضع الطواف
بسلام الحطيم من خلفه بركت بعد كل سبع عند الحطام او غير ذلك السجد
ثم عادوا ويستلم الحجر وخرج قصود الصفا واستقبل البيت وكبر ويصلون
على النبي وهم وضع يديه ودعا بما شاء ثم يمشي في الزوايا بين الميادين
الاخضرين وحدها وعلى ما فعله على الصفا ويعمل هكذا سبعين مرة
بالصفا ويقيم بالزوايا في السجدة في الصفا الى المروة فخط ثم في المروة
الى الصفا فخطا فخطا في السجدة في الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا
المروة في رواية الطبري والسجدة في الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا
شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية الثانية وينتهي الحطيم على

الصفا

على الصفا وهو الاول ثم يسكن في مكة ثم يمشي في مكة ثم يسكن في مكة
وخطب امام من سجد في الحطيم على ما فعله ابي الزبير فنعني بنا الكعبة واعاده
على ما كان في الجاهلية على كانه حطيم من البيت بطا في راس الحطيم حتى لو
دخل العرجة لا يجوز لكن ان استعمل الحطيم وحده لا يجوز لان قريشة
التوحيد يبين الكتاب فلا يتدعى بغيره الا واحد احبنا طوا والاحتياط
في الطواف ان يكون واد الحطيم ومن في الثالثة الاول مقطن من الحجر وهو ال
ان يمشي سرعا ويرتقي مثيرة الكفتين كما في رزمين الصنفين وذكر مع
الافطاح وكان بنو اهل الجملان في مكة في حث قالوا انما هم من
بشر بنو نوح الحكم بعد زوال السيف من النبي صلى الله عليه وسلم وكلما
مر باي حطيم فصل عن ذكره يستدرك من ابي في ويوحى وضع الطواف
بسلام الحطيم من خلفه بركت بعد كل سبع عند الحطام او غير ذلك السجد
ثم عادوا ويستلم الحجر وخرج قصود الصفا واستقبل البيت وكبر ويصلون
على النبي وهم وضع يديه ودعا بما شاء ثم يمشي في الزوايا بين الميادين
الاخضرين وحدها وعلى ما فعله على الصفا ويعمل هكذا سبعين مرة
بالصفا ويقيم بالزوايا في السجدة في الصفا الى المروة فخط ثم في المروة
الى الصفا فخطا فخطا في السجدة في الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا
المروة في رواية الطبري والسجدة في الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا
شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية الثانية وينتهي الحطيم على

فان الحكم بعدم الجواز لا ينافي في الحج والعمرة الى طواف الحج فانه
اعلم بالحج سقط الشك لان ان وجب الصفا فانه ان وجب الصفا فانه
الحج ولا يمكن اذلا مثل لوان وجب الصفا فانه ان وجب الصفا فانه
فان وجب الصفا فانه ان وجب الصفا فانه ان وجب الصفا فانه ان وجب الصفا فانه
وكان استرا في سائر من حجة العقيقة من بطن الوداء سبعا خذها وكلها
واحد منها وقطع كبشها باولها ثم في ثالثة ان شاء ثم في رابعة فاضل
وحمل كل شئ الى النساء ثم طواف الزيادة يوم ما من ايام الحج سبعة بلا رطل
وسعى ان كان سعي ومن قبل ولا فاعلم اول وقت بعد طلوع فجر يوم
الزحر وهو فاضل في يوم النحر وحل النساء فانه اخر يوم
اي من ايام النحر وجب دم ثم ان في منى وبعد زوال في النحر في الجار
الشك يبداهما على السجدة الى سجد الخيف ثم يمشي الى الصفا في العقيقة
سبعا سبعا وكبر على كل موقف بعد رمي بعده رمي مقطع الى بقعة بعد
الرمي الاول وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد يوم النحر ودعا ثم
عذركم ثم بعده كذا ان مكنت وهو احب وان قدم الرمي فيه الى
في اليوم الرابع على الزوال جازوا النحر قبل طلوع في اليوم الرابع
اي النحر خرج الحاج من منى لا بعد سبعا فانه اذا تفرق حتى طلع اليوم
عليه رمي الجمار وجاز الرمي ركبا في الاثنين منها احب العقيقة الاولى
على سجد الخيف ثم يمشي الى الصفا في العقيقة الثانية واقام كذا للرمي
فان انزل الى مكة فخطب ثم طواف للصفا سبعا سبعا بلا رطل

و

وهو واجب فاعلى على مكة ثم سب من رزمين وقيل العروة ووضع صدره
وجبه وجهه على المناسك وهو ما بين الجوارح والابرة تثبت بالاستراحة
ودعا لهما ويصلي ويرجع فتهدي حتى يخرج من المسجد فخط طواف القدوم
فان وقت يعرفه بقوله قول مكة ولا تمشي بركته الى الجبل علبش بركته
ثم ومن وقف يعرفه ساعة من زوال يومه الى طلوع فجر يوم النحر او جاز
نايا او حتى عليه او اقبل عند رقيقة او جعلها فوفت ثم ومن لم يبق فيها
فاحش في طوافه وسقط وقطع من قابل هذا ان احرم ولم يترك
والزكاة كالجعل كذا لاكتشف ركبا بل وجهها وتوسلت شيئا عليه جاز
منه جاز لاكتشف ركبا بل وجهها وتوسلت شيئا عليه جاز
الحطيم ولا تمشي في الزحام وحدها لا تمشي في الزحام وحدها لا تمشي في الزحام
فلا يجوز للحاج في حرمه وتذكر كبره خط طواف الصفا الى الحطيم في الزيادة
بوفته وطواف الزيادة بسقط طواف الوداع واعلان الاحرام فيكون
بسوق الهدي فادان بيته فقال فانه يذبحه قبل او بعد او جاز
صيد او غيره ككذلك الواجب في الجاهلية في السنة الماضية ثم يريد
الحج او يبعث بها ككذلك الى حيث لا بد منه للقتل ثم وتوجه بها بيته
الاحرام فقد احرم المراد بالتقليد ان تربط قلاوة على عنق البدنة فيجوز
عزما ككذلك ثم ولو شتم الى شئ منها لم يلزم انما جرى او جاز
سما الى الجبل على طوافه ثم لو قد شاة لا وكذا لو بعث بدنة وتوجه حتى
طافها الى ان لم يتوجه البدنة ولم يستها بل بعثها الى الجبل على طوافها

فانما خلقنا بغير عرق و اللون من اللبنة البقرة هذا عندنا وما عند
الفاخر من المدينة من الابل فخلقنا بها الفصح والقران افضل مطلقا
ان افضل من الفصح والقران او هو ان يكل نخلة وعرة من ميثاقه
فانما خلقنا بغير عرق و اللون من اللبنة البقرة هذا عندنا وما عند
الفاخر من المدينة من الابل فخلقنا بها الفصح والقران افضل مطلقا
ان افضل من الفصح والقران او هو ان يكل نخلة وعرة من ميثاقه

لكن بعد عرق الرجى هو الاحم وكذا هم في الموان لكن ان خبرنا هذا بعد
تشرعنا بغير عرق و اللون من اللبنة البقرة هذا عندنا وما عند
الفاخر من المدينة من الابل فخلقنا بها الفصح والقران افضل مطلقا
ان افضل من الفصح والقران او هو ان يكل نخلة وعرة من ميثاقه

بالج كان مقتضاها فان طواف بالافضل شهر الحج وانما خبرنا هذا بعد
تشرعنا بغير عرق و اللون من اللبنة البقرة هذا عندنا وما عند
الفاخر من المدينة من الابل فخلقنا بها الفصح والقران افضل مطلقا
ان افضل من الفصح والقران او هو ان يكل نخلة وعرة من ميثاقه

من طواف الزكاة لم يذكر اكثر من عشرة ايام حتى يطوفوا في كل اربعة
او اكثر من عرق حتى يطوفوا طواف الزكاة والاربع منها او السبع منها
او اكثر من عرق حتى يطوفوا طواف الزكاة والاربع منها او السبع منها

من طواف

من طواف

من الحق فيكون من غير العبد فهو من غير العبد وبذلك لم يمتد حكمه في بيعه
الطلاق ويجزئه الزوج المالك له ان ينفقه ولو كان له عتق العبد
ويستحق ان يزوج منه او ان يزوج منه على تزويج بنته او اخته من غير
بالعقد من ان يزوج العبد في صورة تزويج بنته من غير عتقه
ان يكون من غير العبد من الزوج فيكون هذا العقد بغير العتق
بهذا ولم يمتد حكمه في البيع عند وطئ او موت احدى الزوجين
المطوعة لانها راد الوطئ حقيقة او دلالة في المطوعة دلالة الوطئ اجماعا
مقام العتق وقوله او موت الزوج او الزوجة وعبد العتق
هذا وجع النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه ونسب غير مال متقوم وبغيره
وتجوز النكاح كذا او صفة كذا او بغيره لا يمتد حكمه في بيع النكاح
الوطئ او بغيره ولا يمتد حكمه في بيعه ولا يمتد حكمه في بيعه
على نصف المهر المثل ولا يمتد حكمه في بيعه ولا يمتد حكمه في بيعه
نكاحا على الزوج قدره الالة وعند كره في بيعه نكاحا على الزوج
وسقطه بالطلاق قبل الوطئ المطوعة او في الصورة المذكورة وقوله
لا ذكر المهر المثل في قوله ونكحته الزوج العبد لها من وحيث يقع النكاح
في النكاح بغيره الزوج العبد لها من وحيث يقع النكاح
ما اتى احداهما والمتعة ان طلقت قبل وطئ المتعة التي تحت
مهر او على ان لا مهر لها ثم ان تزويجا على قدرها فذلك المهر في الوطئ
او مات عنها والمتعة ان طلقت قبل الوطئ وعند ان يزوجها وهو قوله

٤

شبه له المتعة سواء اسلم لها مهر الالة او غيرها بالطلاق بعد ما سلمت
اليه المهر وحده وهو البضع فثبت ان يعطى ما استبان ان لا يعطى
ويؤتى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم التسمية
وان لم يطأ في صورة التسمية تاخذ نصف المهر من غير تسليم البضع
فلا تسمى له شي في صورة عدم التسمية بخلاف المتعة لانها تأخذ
شيئا وانما البضع لا يشترط المثل وان جفت النكاح لم يمتد حكمه
وطاقت قبل وطئ رجع نصف المتعة لانها جفت تمام المهر ولم يمتد حكمه
منه والنصف والاق الفتي وحيث لم يمتد حكمه لان المهر لان الدين والناظر
لا يمتد في العتق والنكاح وان لم يقبض او قبضت نصف المهر وحيث
المهر او ما يقبض او يمتد حكمه في المهر قبل قبضه او بعده لا يمتد حكمه
بغيره وهو المهر المثل ان لم يقبض شيئا ثم وحيث المهر المثل حكمه
عن زمة الزوج في طلقها قبل الوطئ فلا يمتد حكمه لان حكمه بالطلاق قبل
ان يسلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمرة لم تأخذ شيئا الزوجه
البسطة والمستات الاولى وهي التي قبضت النكاح لم يمتد حكمه
لو طلقت قبل الوطئ وان قبضت نصف المهر لم يمتد حكمه الكمال او وحيث
الباقى في طلقها قبل الوطئ فلا يمتد حكمه لانها لم تأخذ شيئا
فقبضت ثم وحيث لم تأخذ شيئا فقبضت عن زمة الزوج في طلقها قبل الوطئ فلا
يتم حكمها ما في صورة عدم القبض على ما ذكرنا وما في صورة القبض
فذلك لانها وحيث القبض لم تأخذ شيئا فقبضت المهر لان العرض متعين

المستات

لها نصف المهر ومنه على المهر بغيره وسقطه بالطلاق قبل الوطئ
عليها من ان سألها عن النكاح ولم يمتد حكمه في بيعه
في قوله فلا يمتد حكمه في بيعه في قوله فلا يمتد حكمه في بيعه
ذا وعلى المهر عليها من ان سألها عن النكاح ولم يمتد حكمه في بيعه
الوطئ من ان سألها عن النكاح ولم يمتد حكمه في بيعه
هذا انظر المانع الشرعي وحيث نكاحها هذا انظر المانع الشرعي ولا يمتد
ان يكون المانع الشرعي موجودا فيهما بغيره المهر عليه من زيادة ونكاحه
ضربا واعلم ان المهر اذا طلقت قبل وطئها لا يكون لها مهر في مكان
لا يطلع عليها احد بغيره لانها او لا يطلع عليها احد لطلقة ويكون الزوج
بأنها اما قد طلقت بغيره او عين او عين او عين او عين او عين او عين
في رواية ومع احد الحجة المتقدمة لا والصدقة كالصوم غيرا ونكاحا
الا لا يكون المطوعة صحته مع الصدقة المتقدمة كما في الصوم المهر ومنه
صحته مع صدقة النكاح كالصوم المتقدمة والعدة خلت النكاح المتقدمة
ان في البيع ما ذكر من اقسام المطوعة سواء وجد المانع كما في قوله
او لم يوجد وبغيره المتقدمة لم يمتد حكمه ولم يمتد حكمه لم يمتد حكمه
الان تسمى لها وطاقت قبل الوطئ المطاقت اربع مطلقة لم يمتد حكمه
لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه
لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه لم يمتد حكمه
وطاقت وتسمى لها مهر فماتت تسقط عنها المتقدمة فاما اصل المهر او وطئ

ان يزوجها من غير العتق

٥

مطلوب المسألة الاولى ما في الدرهم غير متعينة وان لم يمتد حكمه في بيعه
اولا لا يمتد حكمه في بيعه الا ما قام بها بالعين ان اخرجها من حق المهر
فلم يمتد حكمه في بيعه الا ما قام بها بالعين ان اخرجها من حق المهر
وبالعين ان اخرجها من حق المهر الا ما قام بها بالعين ان اخرجها من حق المهر
الشرط الاول صحيح دون الثاني وعندنا الشرط الثاني صحيح دون الاول
لم يمتد حكمه في بيعه الا ما قام بها بالعين ان اخرجها من حق المهر
المسألة الثانية وهي قوله وبان ان اقام بها بالعين ان اخرجها من حق المهر
اخرجها بغيره المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من العين لا يمتد حكمه في بيعه
وان كان اقل من العين لا يمتد حكمه في بيعه لانها لا يمتد حكمه في بيعه
على العين ولا يمتد حكمه في بيعه وان لم يمتد حكمه في بيعه المهر المثل ان كان بينهما
والاحسن لو ردت والاخر لو فارق ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما
اكثر قيمة من الاخر بغيره المثل ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما
الاخر بغيره المهر المثل دون قيمة هذا العبد وحيث العبد الاخر بغيره
هذا العبد وحيث العبد الاخر بغيره المهر المثل ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما
ان كان المهر المثل مساويا لقيمة احداهما بغيره المهر المثل ان كان بينهما
قبل وطئ فثبت الاغتصا وان لم يمتد حكمه في بيعه المهر المثل ان كان بينهما
العبد مطلقا وحيث العبد الاخر بغيره المهر المثل ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما
لم يمتد حكمه في بيعه المهر المثل ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما
او موزون بغيره المهر المثل ان كان بينهما المهر المثل ان كان بينهما

او لم يمتد

المستات

وان نوى مع فتية ثقت وفي شتيه في شتيه ونوى العز شتاف
وفي من حال انك حاصدة رجعية ونحو الطلاق في مكة او في مكة
او في الدار ان اذا قال انت طالق بمكة او في مكة فهو طلاق وعاق
في اذا جعلت مكة او في ديار دار ويقع هذا الطلاق في مكة او في مكة
او في ديار دار ويقع هذا الطلاق في مكة او في مكة
عند ايقين ان يكون موصوفة بالطلاق في كل القديس عند مجز
نية العز كما اذا قال صحت الستة بدل على انصام كلنا بخلافه
في الستة وفي قول انت طالق في ديار دار ويقع الطلاق في جزء
من الدار ليس جزءا من الدار والآخر يقع عند التبريد لم
الترجيح من غير مرجح اما اذا نوى جزءا من الدار في مكة او في مكة
انت طالق اليوم عند يقع في اليوم فان قال انت طالق عند اليوم
يقع في اليوم ولما انت طالق قبل ان تزوجك وانت طالق اس
لمن لك اليوم ويقع الان فمن نكح قبل اس ان قال انت
طالق اس امرأة نكح قبل اس يقع في الحال او لا قدرة له على النكاح
في الزمان الحاضر وفي انك نكح ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى
لم اطلقك وكنت يقع حالا وفي انك اطلقك اخرجه واذ اذا ما
ثبتت مثل انك عند الحاصد عند نكح ومع نية الوقت والشرط
فكشيت وهذا بناء على ان اذا عند الحاصد عند نكح بينا الطرف
والشرط وعند حقيقة في الظرف في غير جلي للشرط بل يقع في الجار مقوله

او لم

اذ لم اطلقك يكون معني مع اطلقك كما اذا قال طالق ثمك اذا ثبتت فانه
معني مع شيت وعذاي صفة لما كان معني مع العز بين العز بين
اذ لم اطلقك ان كان معني مع شيت في الحال وان كان معني مع شيت في اخر
العز فوق الشك في ايقين في الحال فلا يقع بالنكح واما مسلة العز
فانه الطلاق يتعلق بعينها فان كان اذا يقع ان انقطع تعلقه بعينها
باعتضا النفس فان كان معني مع لا ينقطع فلا ينقطع بالنكح وفي
انت طالق عام اطلقك انت طالق مطلق بالاصح اي اذا قال انت
طالق عام اطلقك انت طالق مطلق بالاصح وهو قول انت طالق
حين لو قال انت طالق لكان عام اطلقك انت طالق مطلق واحدة
واليوم لكان معني مع فعل وقت الطلاق مع فعل لا ينفك عنه
او لم اطلقك لانه في امك بيبك يوم بيبك زيد وطلاق في يوم
استرجع فانت طالق اعلم ان اليوم اذا قال انت بيبك عند الزمان
وان قرن بيبك بغيره يارب الوقت وذكر ان لفرق الزمان اذا
تعلق بالبعد لا بالنظر في يكون سببا لكونه صحت الستة عند
قولن صحت الستة فاذا كان الفعل مستحكما لا يربط العمل بعينه
فيكون اليوم التماسا وهذا فان كان الفعل غير مستحكما كوقوع الطلاق
لما ان العمل بغيره يربط بغيره باليوم الوقت واعلم ان وقوعه بغيره
انما يغير في الاثر او وعدة الفعل الذي تحقق به اليوم او الفعل الذي
الفعل اليوم فاما كونه الهادي في هذا الفصل ان اليوم مطلق على الوقت

لان اعنا في القول في التطبيق فيكون مقبدا عليه فالعق يكون مقبدا
على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة في طلاقها ثلاثا فيكسر الرجعة
فان قيل كملت مع القرآن قلنا جاءت للثالثة خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعند جلي عند بعد تعليق عقبتها وتطبيق الحجر الاطلاق كذا
لوقال المولى اذا جاء الغد فانت حرة في طلاقك الزوج اذا جاء الزمان طالق
شئين في الغد وقع العقد والطلاق ولا ينكح الزوج الرجعة لان وقوع العقد
مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وبها امتنع خلاصة الاول فان وقع
الطلاق متوقفا على وقوع العقد فاجبة التقيد والشرط والشرط وعند كل
الرجعة لان العقد اسبق وقوله لا رجوع الا بعد رجوع الى رجوع الى الحالة
الاصيلة وهي امر سفسط خلاف الطلاق فانه انما ينقض البتة فيكون في وقوعه
بطي وناقرا ونقض كالحجة باللاحاق اذ لا احاطا طم ويقع بها
منكح بين او عليك حرام ان نوى ان لا يات منكح طالق وان نوى ان لا يات طلاق
واحدة او لا او حرة او مع موتك ولا طلاق بعد نكح احد ما حاصره
او شفعه لانه وقع الزوجة بيبك الرجعة والطلاق يستدعي قيام
النكاح بانك طالق بعد ان يشرى بالاصح يقع بعده سري بعد الاصح
بذكره ويؤخذ من غير المنشورة ولو اشرى بغيره فاما مفعولة لانها
اشرى بالاصح المنشورة فاما عادة ان يكون بطل النكاح في جانب الخطأ
واذا عقد بالاصح يكون بطل النكاح في جانب الحق وبانك طالق باين
اوانك طالق بشر الطلاق او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره

اذا قرنت بفعل لا بعينه والطلاق من هذا القيد فيظم اليه والتمار هذا
دليل على ان العبرة بفعل الذي يتعلق به اليوم وهو الطلاق في قول اليوم
استرجع فانت طالق والمذكور في ايمان الهديا فانه انما قال يوم كملت
فانت طالق يشترط اليه والتمار لان اليوم اذا قرنت بفعل لا يربط به
مطلق الوقت الكلام لا ينفك فهذا يدل على ان العبرة بفعل الذي اضيف
اليه اليوم اذا قرنت بهذا فان كان كل واحد منهما غير مستحكما لانت
طالق يوم يقوم بغيره بربا اليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما
لا ينفك عن امرك بيبك يوم اسكن بيبك الدار بربا اليوم النكاح وان
كان الفعل الذي تحقق به اليوم غير مستحكما والفعل الذي اضيف اليه اليوم
مستحكما لانت طالق يوم اسكن بيبك الدار او بالاحسن فواك بيبك يوم
يقوم بغيره بربا اليوم النكاح فيصحب عابه الحقيقة وانما قلنا
ان الطلاق غير مستحكم لان الرأيا في الطلاق فلا يقال ان تكون المرأة طالق
عند ان الطلاق اذ وقع يكون المرأة طالق وهو امر مستحكم فاما
في تعليق اليوم به فيكون اليوم مستحكما بانك الطلاق فلا يكون المرأة
طالق وانما قلنا ان الرأيا لا يمتد او يمتد يمكن ان يتوسع الزمان لا يمتد
الا بمتد لانهم جعلوا النكاح من قبل غير المستحكم ولا شك ان النكاح عند زمان
طوبى لمن لا ينفك من سبب النكاح وراجع في انت طالق شتيه مع
عقني بيبك كالحق سري رجعي تزوجا متخيرا فقال لما انت طالق
شتيه مع عقني فواك انك عاقني المولى وطلعت شتيه فالتزج يمكن

الرجعة

وفي الثانية لا يقع شيء عند ان حصد وان المراد يطلق نكاح واحدة قصدية
ان شيئا ولم توجد شيئا الواحدة قصد او عند ما يقع واحدة ^{و لا ان كانت}
طالق ان شيئا فيقال شيئا ان شيئا فقال شيئا ^{لانه على الطلاق}
شيئا الموجودة في الخارج لم يوجد ذكر لانها عاققت وجود شيئا بوجود
شيئا ولا علم بها بوجود شيئا وذكر لان قولنا انت طالق ان شيئا ^{فان}
استمع في المكان في شرطتها لا بد من وجودها في الخارج ولم توجد ذكر وان
نوى الطلاق ^{ان} ان نوى الطلاق بقوله شيئا قال في الهبة لا يقع
لان ليس من كلام المرأة ذكر الطلاق لغير الزوج من شيئا طلاقها والشيء
لا تقع في غير المذكور حتى لو قال شيئا طلاقك يقع اذا نوى لان استمع
بذلك لان الشيئا تنبئ عن الوجود وقول اذا قال الزوج انت طالق ان
شيئا معناه ان شيئا طلاقك فقال شيئا ان شيئا طلاقك ^{ان}
طالق فقال الزوج شيئا شيئا طلاقك عمل كما كان الطلاق مقفرا فعمل
الشيء فيه يمكن ان يجاب عنه ان المقدر به هو الطلاق الذي هو مفعول
الشيء واذا قال الزوج شيئا مقفرا مفعول به هو الطلاق فهذا
هو الطلاق الذي جعل مفعول المنة لا الطلاق الذي جعل جرم المنة
تقديره ذكر الطلاق لا يوجب الزوج على الطلاق شيئا الطلاق ^{شيئا}
موجودة ولم توجد ذكر لان عاققت المرأة وجودها بوجود شيئا وهو
غير معلوم لها اذا قال شيئا الطلاق ونوى يقع لان هذا النكاح ^{مطلوب}
انما احتج ان الشيئا لانه يمكن ان مراد الطلاق ما هو مفعول المنة

فان توبعوا الايقاع مما انشأ طلاقا ابتداء فليقع لاي من التمسك ثم وكذا لكل
تعلق بمعدوم وقع ولو عقلت بوجوه كما هو طاعت ثبت ان كانت السماء
قوتها لاي من فوق انشأ طلاقا اذ انشئت وانما كانت ومن شئت
ثبت لاي زيد لا ادرى بها لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي كانت
فلم يكن ملكها قبل التمسك حين يرتد الزوج وتعلق من شئت واحدة
لا وهو في كل ما ثبت لها ايقاع واحدة ثم وثق بالتمسك جميعا ولا التعلق
بمعدوم الزوج قوله لا التعلق بالدفع على هذا الايقاع للمنفعة بالزواج
فقدرة وليس لها ايقاع التمسك جميعا ولا التعلق ومن حيث ثبتت
وان ثبتت بتقدير المجلس في كيف ثبتت يقع رجعية وان شئت فان
فالزوج بانيه او شلتا وقع وان نوت شلتا والزوج واحدة بانيه او
بالعيب رجعية وان لم يشئت فان شئت بهذا القول الى حصه واحدة وحاصله
ان الكيفية موقوفة الى اهل الطلاق فيقع رجعية ان لم يشأ المرأة
اعلان شئت فان وافق ^{كيفية} مشيتها في البين او التمسك وقع ما تعلق
عليه وان خالفها فوقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيتها لان الزوج عوض
اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيتها لان منيتها مستفادة من الزوج خازنا
تعاوضا تسقط فبقى الاصل الى الواحدة الرجعية وان لم يوصي مشية
الزوج تعتبر مشية المرأة في الكيفية وما عطف بها فكان ان الكيفية موقوفة
اليها فاصل الطلاق موقوفة اليها ايضا ومن لم يشئت او ما ثبتت طاعت
ما شئت في مجلسها لا بعده وان ردت انشأ في طلاق نفسك من ثلث

ما شئت لهما ان تطلق ما دونه لا غنى لنا **مس** وهذا عندنا في حصة لان من التقيض
وعندنا علمنا ان تطلق نفسه ثلثا فيكون من البها ان غاشا على كل من البعش
ينتهي فيحصل عليه **باب المصلحة** شرطه المنكر او الاضافة اليه
ما تطلق اجابة يقال لهما ان لا يثبت فانت كذا فكني فكلها وتطلق بعد
ان قال المزة جنة فكلها **مس** وجود المنكر وقت التعليق او قال واجهنة
ان كثرها فانت كذا فكني **مس** وجود الاضافة الى المنكر وعند الشافعي
وعند الشافعي لا يقع **مس** والمزاد بالضافة الى المنكر الطلاق بالملك
مس والى الشرطان واذا واحد لكل من كل في ازالة في نفس الدار فكني
طابق وكما ومتى ومما وفيها تنحل البعش اذ وجود الشرط اذ لا يملك
فانه تنحل بعد الثلاث **مس** ازالة غدا الى البعش بطلان البعش بطلان التعليق
فلا يقع ان كثرها بعد زوج ازالة اذ دخلت على التزوج فوكلها تنحل وتبطل
فانت كذا بحيث بكل مرة ولو بعد زوج اخر **مس** فانه كلما تزوجها طلاق
وان بعد زوج اخر **مس** واول المنكر لا يبطل البعش وتقل بعد الشرط مطابا
وشرط الطلاق المنكر **مس** قوله مطابا الى حواء وجمد المنكر او غير المنكر فان
وجود الشرط في المنكر تنحل الى جزاء يبطل البعش وينتبه عليه الى ان
وجد لاني المنكر تنحل الى جزاء يبطل البعش ولا ينتبه عليه الى ان
قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فان كان من بعض الدار من غير ان
يتبع الثلاث فيبطل ان يبطلها واحدة وتنقض العدة عند فعل الدار
فلا البعش ولا يقع الثلاث ثم تزوجها فانت دخلت الدار لا شيء

بلطاف العين وان احسنها في وجود الشرط فالقول ان الامع جبرها هو ان شرط
 لا هو الا انه يصفت في حينها فاخته فمن ان حجت كانت طائفي وغلانية
 وان كانت جبري عذر الله سبحانه ووجهه حرة لو ان حجت في وجهه
 طلق في شرط ان حجت في ان لا يوجد الدم ثلاثة ايام من اوله من حكم
 من اول الدم لا يثبت بزيه الدم ثلاثة ايام من اوله من حكم بعد انقضاء
 بوضع المرأة في الوضوء في ان حجت حرة لا يقع حتى تنقضي فاما الحجة في
 المكحلة هي ان حجت في ان لا يقع على مومعة ولو علق طلق بجلادة
 ذكره وطعنني بان في قوله تعالى لا بد الا من طلق واحدة قضا وكذا في
 تنقضي ان ياتيه يعني فيما بينه وبين الله تعالى وانقضى العدة بوضع الحمل
 اي بوضع الثاني وانما لا يقع طلاق اخر لانه العدة تنقضي بالوضع قال الشافعي
 واولات الاما ان اجبت ان يقع الحمل ثم اوضع شرط فوضع الطلاق في قوله تعالى
 اوضع تنقضي العدة بالوضع فلا يقع بعد الطلاق ولو اطلق الثاني في ان
 وجد الثاني في الحكم والطلاق في قوله تعالى وجد الثاني في الحكم من بعد
 او بعد الثاني في الحكم في الحكم قوله لا فلا شك ما ذكره لم يوجد في الحكم في الحكم
 او بعد الاول في الحكم في الثاني في التخييل في طلق فعلق في الثاني شرط
 ثم في الثالث في طلاق بعد التخييل ثم وجد شرط لا يقع في الثاني في طلاق
 بوضع زوجته فعلق في انما دخل حصة حتى انتهى الحضانة لم يثبت طلاق عليه
 الصغير ثم انشأ في قوله تعالى بعد اربعة ايام من اوله من حكم وكذا في قوله تعالى
 علق في قوله تعالى بعد اربعة ايام من اوله من حكم في قوله تعالى بعد اربعة ايام من اوله من حكم

وكان رجوعه ولو كان انت طالق ثلاثا انك الله متخلا او ماتت قبل قولك ان
شأنا قسم بيع و لو ماتت ببيع ^{سأى} قار انت طالق خافه في الكفاية الله
فانت قبل خامس و لو انت طالق ثلاثا لا تسقط بيع واحدة وفي الاو واحدة
ثلاثان **باب طلاق المريض** المريض الذي يفر خارجا بالطلاق ولا يبيع بترعه
الا من الثلث من حاله حال السالك مرض او غير مرض ^{في أهله} مرضه غير مرض
اجازة معاملة في البيت وقد ^{في أهله} في أهله في البيت ومن
يادر رجلا او قديم يستحل بمصاح او جسم مرضه ^{في أهله} على الخوا الذي ^{في أهله} طلاق
زوجته وهو كذره ومات بذلك السب او غيره ترك ^{في أهله} طلاقا للشافعي والحام
ان الخلا فحيا اذا طلقها غائلا لانه ان طلقها امرها عرت اتفاقا لانها رضى
بالفرقة وبقى الثلث فهو من النزاع وكذا طلاق الرجعي طالقت
ثلاثا ^{في أهله} ان طالت المرأة من المريض رجعيه فطلقها ثلاثا نزلت عنها رجعيه
قبلت ابن زوجها ومن في العدة ^{في أهله} لا زوجة البيعة بانائه لا طلاق
لبن الزوج ومن لا عا في مرضه ^{في أهله} سأل قد قها في مرضه فتلاعت فزوجت
بالعاق نزلت فان هذا المصلحة بتخليص الطلاق بغير لابد المرأة من الزايد
لها من الخصوة لدفع العار عن نفسها او اني منها ^{في أهله} كذا ^{في أهله} سأل خلق في
مور ان لا يقر بها اربعة اشهر عقم بها حتى تمت القدة ووقعت البيونة
فماتت تركت ومن اقام بها ^{في أهله} سأل معاملة خارج البيت مشكك او حتى
ومن هو عصور في السجن او على نصف القتال او جسد بمصاح او جسم
فمن طلق ^{في أهله} طلقا بانائه ^{في أهله} وهو كذا لرت وكذا النكاحه وغيره

اختصاصت نفسها ومن طلق ثلاثا بارعا اولها بارعا ثم خرج **س** اى من مضى مات
لا يرضى في العدة **و** لو تصادق الزوجان على ثلث في الصحة ومنع العدة ما
تصادقوا في مضى على وقوع الثلاث في حال الصحة ومنع الحدة **و** اقول لها دين
او اوصى لها بشئ في الاطلاق مضى من الارث **س** اى ان كانا الحرة او الموصية
اقل من الارث فلها ذكره وان كان الارث اقل فلها الارث واعلم ان حروف في قوله
فلها الاقل مضى من الارث ليس بجعل لا تفعل التحصيل ادلوع بان يكون الواهب
اقل من كل منهما وليس كذلك بل هو من البيان واضل التحصيل مستعمل بالاجبة
ان يقال ومن الارث خاضعنا حكم الاقل سبق الاقل با حدة واصله الاقل مضى
ويلا من الخلفان فلها احد ما الذي لا ومن الاخر فيكون الواو يعني او ان يكون
الواو اصل معنا فكيف لا يراد بها الجميع بل يراد الاقل الفى هو الارث تمامه و
المعنى به اخرى فيكون الواو الجميع وهو ان القيد ثابتة كمن تعبد الزانية
س كمن طلق ثلاثا بارعا في مضى ثم اراد اوصى فلها اقل من ذلك
ومن ارث في قوله **و** لو علق الثلاث بشرط ووجد في رضاء علقه
فحجى وقت كرجا او فعل حين حث اذا علق الثلاث في حصة والشرط في
رضاء وان علق بفعل فخرت سواء كانت التحليق والشرط في رضاء
التعليق في صحة والشرط في مضى الفعل لم يضر به الكلام مع اجبة اولها
له من كل اكل الطعام وحلوه والظهور الكلام الا بوجوب وان علق بفعل فلها
لما ناسى اى التحليق والشرط والفعل من مضى والفعل لها من رضاء الارث
س وان لم يكن لها ثلث في التحليق **و** في حدة الارث اقل ما لا بد لها

عند ان شقة والما يسمى به خلافا لحدود فروعها لا تشرع عند سائلنا
ثم يوجد من الزوج صنع بعد خلق حقها بالمرءة العارية وسما بان
ان المرأة اذا انفارت من الزوج في مرض موت صنع في الحال
حقها بعد ماتها حقها بالاسبب المرض ولم يوجد ذلك الصنع لان
التعليق كان في حصة بل المرأة اطلقت حقها بانسائها فكذلك الفصل فلو ان
ان الفصل الذي لا بد منها منه في مضطرة الى الانثى به حصارها
مضاضال الزوج كما في الاكراه وفي الرخص تشرع في الاحوال اجمع حتى
انها يجوز في عدتها ما ان تعقد عدتها ثم مات لا تشرع اجماعا
وعبارة الخلف كذا وعلق بينوتها في المرض شرطه وجد في مرضه
والعلق بغيره او بغيرها ولا بد لها منه او غيرهما وورعلق في المرض
فما حصل ان التعليق ان كان بغيره تطلق وان كان بغيرها ولا بد لها
منه فكذا لان ان كان التعليق في الحيض فغيره خلاف حدود فروعها
وان كان لا بد منه لا تشرع وان علق بغيرها فان كان التعليق في الحيض
تشرع والله لا ياب الرجعة لان في العدة لا بعد ان تطلق دون ثلاث
ان في الحرة اما في الامت فلا رجعة الا في الواحدة ان استنصر
رابعها وبوطونها ومنها شقوة ونظره الى قرنها بسقوة عداوة
اعادها على جميع الابطال والرجوع في الشقوة على الرجعة
اعادها على اى اعلام الزوج اياها بالرجعة وان لا بد من عداوة
فقد شقوة على الرجعة حتى يرضى ان لا يبعد رجعتها الواحدة بعد

الرجعة فيها وصعدت فهو رجوع وان كذبته فلا ولا عين عليه عند الحقة
فان الرجعة من الانساق التي عين فيها عند او خفيته وان قال ارجعني
فقال ارجعني حقت عدتي فلا رجعة لي اني انكأنت المدة مدة
يقتضى انقضاء العدة والمرأة تعتق في اجبارها بالانقضاء العدة و
بما عند ابي حنيفة واما عند ما في الرجعة لانه لا تملك قبل الرجعة
بالانقضاء العدة فانظر بها وما كان في نزع العدة من اجرة بعد العدة
بالرجعة فيها كذا ما عندنا وكذا في ~~ما~~ فان اتفقوا فوكا عند ابي
واما عند ما فان اتفقوا في المولى او قال نزع الامة ارجعني فحقت
عدتي وانما انما الزوج والسيد من العدة وان اتفقوا في المدة
فحقت ولا في غيرها لا في مثلها لا في بيع عدا وقت فرض او في بيعها
فحقت غسل عضو راجع فيهما ~~لا~~ انكأنت غسل ماله والعص
في الرجعة لانه لا ارجع في ماله دون المهر ولا في ارجع في ماله
ولو لم يكن ماله او من ولدت منك او لم يكن في الرجعة اي طلاق ارجع
وهو حامل ما ذكره وطى عند الرجعة او قبل من قوله في الرجعة من قبل
وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر
من وقت الطلاق فانما ولدت انقضى العدة فلا يكون الرجعة فيكون المهر
الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المهر انما ارجع قبل وضع فولدت
لاقبل من ستة اشهر بجمعة الرجعة السابعة ولا يراد لاقبل انه حمل
قبل وضع الحمل لانه لا يكره وطى والمشي لا يكون بوجود الحمل وقت الطلاق

العالم في القلب مثل النفس في
والعلم للروح مثل النور في
اشهد بربك بحبل العلم مع
والعلم للروح مثل الماء للروح

العلم في القلوب على الشجر في النور والعلوم من نور الحق علمه
القدوس يدركه ويصل العلم حقيقته العلم الوصي العلم اليقين العلم الحكيم

على انه راجعة بعد الولادة الاول يكون الوطى حلالا لانها كانت الاولاد
فانما يعطى واحد لا يسترجع لان عقوق الولد الثاني كان قبل الولادة
الاولى وفي كل حال ولدت فان كانت طالق فلدت ثلثا وبطلت طلاق ثلث
والولد الثاني راجعة كالثالث وعليها العدة بالمحض من اى عدة الطلاق
الثالث بالولادة الثالثة ومطابقة الرجعي تسمى من غير رجوع
في رجعتها ولا يسافر فيها حتى يشهد على رجعتها ولو طلقها لم يفسخ العقد
واما عدة اشفا في رجوعها فوطى مطابقة الرجعي حتى يراجع بالوطى وعندنا
الوطى غير رجوع هو كالحج مباحة بلا عتق في عدة ما بعد الطلاق
بعشرات ولا استرجع حتى يطأها فيه بكاح صحيح ونقض عدة الطلاق
او موت من هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط وطى زوج
الثاني بل يكفي مجرد النكاح كتمتلا لا يقول حتى تنكح زوجها فيه ولنا حديث
العبدة وهو حديث مشهور يجوز الزيادة على الكتاب فيكون التحليل بدون
الوطى فان طهرت المشهور حتى لو قطع الغض ببلاب من غير طهرت
والمراتب حتى قارب البويع ويكفي مع شدة ولا بد من ان يترك الله و
رشته **م** وذكره النكاح بشرط التحليل وطى الملاقى والزوج الثاني يهدم
الثالث من طلق زوجته وعادت اليه بعد طلاقها عادت بثلاث خلافا
لحد والجائز بثلاث اوقات حدثت في عدة تحكم فطلب على طهرتها
حدثت الاول من قبل اقل نكاح اربعة تسعة وتثنيون يوما لا لا بد من ثلث
حيض ووطى من فاق مدة الحيض ثلاثة ايام واحدا على خمسة عشر يوما

على

باب الاطلاق وهو حلق المنيح ووطى الزوج مدته **س** الى عدة الاطلاق **م** فلا
ايلا وحلق على اقل منها وهي ليرة اربعة اشهر لان طهرت طهرت بانتهان
بزو الكفارة والوطى ان حلف فلو قال والله لا اؤكبر اربعة اشهر الاول
مؤبد والثاني مؤقت باربعة اشهر **م** وان قرنت على حق او صوم او
صدقة او فانت طالق او غيره فز فخذ الى ان قربها في عدة حنفية
الكفارة في الخلق بالدم وغيره **م** وبسط الاطلاق والابانة بواحدة
ان لم يترتها بانتهان طهرت واحدة **م** وبسط الخلف المؤقت لا المؤبد
حتى لو كان الخلف مؤقت باربعة اشهر لم يترتها بانتهان بواحدة وقطع
الخلف حتى لو كلف فلم يترتها بعد ذلك لم يترتها اما في الخلف المؤبد ان كلف ولم
يترتها اربعة اشهر تترتها ثانيا ثم ان كلف ولم يترتها اربعة اشهر تترتها ثانيا
هذا مع قولهم فترتين باخرى ان حلفت عدة اخرى بعد كلف فان بلاقى فترتين
كذلك بعد ثالث قول بلاقى الى بلاقى فان لم يترها الخلف بعد الثالث لا ايلا
فلو قرنت لا تترها بالابانة **م** في الخلف المؤبد اذا وقع خلف طهرت
من غير قربان بقى الخلف لانه لم يترها ولا يخلو العين لكن لم يترها الا ايلا
فلو كلف بعد زوج الثاني وقرنت على كلف رجبا والعين ولو لم يترها لا تترها
بالابانة لانه لم يترها الا ايلا وقوله بقى الخلف بعد ثلث فيه تعجيل ان
ان كان الخلف غير طلاقا يترها الخلف وان كان طلاقا لا يترها لان
الترتين بطل التعديق وقوله والله لا اؤكبر اشهرين وعلمه بعد عدلين
اشهرين فلا يترها بعد يوم والله لا اؤكبر اشهرين بعد الشهرين الاولين

الابانة

على انه راجعة بعد الولادة الاول يكون الوطى حلالا لانها كانت الاولاد
فانما يعطى واحد لا يسترجع لان عقوق الولد الثاني كان قبل الولادة
الاولى وفي كل حال ولدت فان كانت طالق فلدت ثلثا وبطلت طلاق ثلث
والولد الثاني راجعة كالثالث وعليها العدة بالمحض من اى عدة الطلاق
الثالث بالولادة الثالثة ومطابقة الرجعي تسمى من غير رجوع
في رجعتها ولا يسافر فيها حتى يشهد على رجعتها ولو طلقها لم يفسخ العقد
واما عدة اشفا في رجوعها فوطى مطابقة الرجعي حتى يراجع بالوطى وعندنا
الوطى غير رجوع هو كالحج مباحة بلا عتق في عدة ما بعد الطلاق
بعشرات ولا استرجع حتى يطأها فيه بكاح صحيح ونقض عدة الطلاق
او موت من هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط وطى زوج
الثاني بل يكفي مجرد النكاح كتمتلا لا يقول حتى تنكح زوجها فيه ولنا حديث
العبدة وهو حديث مشهور يجوز الزيادة على الكتاب فيكون التحليل بدون
الوطى فان طهرت المشهور حتى لو قطع الغض ببلاب من غير طهرت
والمراتب حتى قارب البويع ويكفي مع شدة ولا بد من ان يترك الله و
رشته **م** وذكره النكاح بشرط التحليل وطى الملاقى والزوج الثاني يهدم
الثالث من طلق زوجته وعادت اليه بعد طلاقها عادت بثلاث خلافا
لحد والجائز بثلاث اوقات حدثت في عدة تحكم فطلب على طهرتها
حدثت الاول من قبل اقل نكاح اربعة تسعة وتثنيون يوما لا لا بد من ثلث
حيض ووطى من فاق مدة الحيض ثلاثة ايام واحدا على خمسة عشر يوما

ان او على ما في رواية

الاثنى عشر من اهل البيت **واحد** في يوم قدر الشهر على اهل البيت
 من هذا اليوم هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ووجه قولنا ما ذكر في اصول الفقه في ثلاثة النسخ ان الاطعام يصلح للغير
 طاعا وبه لا يباحه الى اخوه **م** وان اهل بيتين سكن كل واحداهما في مكان
 لم يصح ومن اخطأ في ذلك **م** عند اهل البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 عن ظاهره من ان يكون في البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لا عندنا **م** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 فلا يصح كقولهم **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 عن ظاهره من ان يكون في البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ولا يجب الشك **م** وفي احتياقي **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 في الفصلين وعندنا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ظاهره **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لا يكون **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 الزنا غير متعمد **م** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 كون الزوجه عفيفة **م** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 شكون العدة **م** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بين هذا والآخر **م** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بل كفي **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 القدر **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا

في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا

وان

والا حجت من تلاعن او حقد **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لا بد من اهل البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 استاؤا كوة او حقد **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 واللعان **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لا يكون اهل البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 او اهل البيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ان صادق **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 فيما رجا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بالعدالة **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 صادق **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 او بغيره **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 وتبين **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بينهما **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 عدم اجتماعهما **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
م واذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 غير **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 شرط **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 من **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا

اللعان

اذا ولدته لائق من بيت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ان **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 كانه قال ان كنت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لا يصح **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 فلا عنها **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 التام **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 اثنى **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 نفسه **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بالاول **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 الوجهين **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 يصل **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 فالتسعة **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 البروج **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 الكثرة **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 يوم **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 وان **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
م وتبين **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 وعلق **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 سب **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا

وان

او قلن **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 حيث **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بكرة **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 الناجيل **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 اخت **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 كالعين **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
م بل **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ولا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 والبرام **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بوجه **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بان **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
باب العدة **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 ومكر **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 وعدم **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 المحض **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 بمشيه **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 كالنكاح **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 النكاح **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا
 لم **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا **واحد** في هذا من هذا

المحض

فذلك يظهر ان العدة لئلا تحل لغيره لا لطلاق ولا لغيره
والمراد اربعة اشهر وعشرون يوما على قول المطلق
معناه العدة لئلا اربعة اشهر وعشرون يوما على قول المطلق
او مات عنها زوجها نصف سالها من العدة لئلا تحل لغيره
جفت اولادها لم يقض بالطلاق والفسخ نصف سالها من العدة
وانما الموت خفف لئلا اربعة اشهر وعشرون يوما على قول المطلق
او اولاها مائة سنة لا فوق في الحاصل يعني ان يكون مرة او اياما
عنها حتى وضع حملها اي فان كان زوجها الميت حين فاتها بوضع
الحمل لم يجز له ان يات بها الحمار وذكر في ثابته النسب بين الصبي والامه
وغيره ان قولهم جاء اولاد الاحمال اجلهم نزل بعد قولهم والذين
يتوفون منهم فيكون ناسا من اهل بيته ما يتوارى الاثبات وهو حاصل
توفي عنها زوجها فان قيل المراء اولاد الاحمال الا في ثبته نسب حملها
قلنا لا نسلم بل اولاد الاحمال الا في ثبته النسب بين الصبي والامه
حملها من وقت جفت بعد موت الصبي عدة الموت لانها لم تكن حاصلا
وقته موت الصبي فثبت عدة الموت ولا نسب في وجهه اي جفت
قبل موت الصبي او بعده ولا مائة الف الف البابين بعد الاجلين لانها لم تكن حاصلة
عدة الطلاق ومثلت جفت مثلا ولم تقض عدة الموت فلا بد ان تنقض
انقض عدة الموت ولو انقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق
والمراد في المثلث وان اعتقدت عدة رجعي عدة حرة اي عدتها

عدة لا يشترط البين

عدة

عدة حرة ثم عدة بان او موت كامة اي عدة كامة امه وابنة
رأيت الدم بعد عدة الاشهر تسكنه بايضا اي ان كانت الزوج في سن
الانسان اي بعد خمس سنه فعد او قد انقطع عنها طلقها الزوج
تعتد بشفة اشهر فقبل النصف كما رأت الدم فعلم ان لم يكن لعدة فترت
بايضا في الهوانه هو الصبي في رواية الى حالي الدخا في انها من رأت الدم
ما حكم بايضا لانه لا يكون حيفا ولا لجل الالبان ولا لجله ولا في سن الانثى
لانها تعد في غير اوانه كما نسبتا في الشهرين حاصلة جفت في امه
اي ان ينقطع دمها ويحي في سن الانثى تسكنه بالشفة او بالاشهر
مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فاطلقت لكانت
قبل الانثى تسكنه على الوقت فيكون يكون محسوبا من العدة من حيث انه
وقت وعلى معتدة وطولت بشهريه بغير عدة اخرى وانما حلت وجفت
شهرين جفت شهرين او اياما جفت شهرين او اياما جفت شهرين او اياما
بالشهر وقدم هذا من ان وطئته فعل حاضر وراه فعل مستقبل ومنها ان
من العدة تسكنه واعلم ان هذا من زمان واحد في غير وقت الطلاق ان كان
الوطئ في شهرين من الزوج ويحي في عدة اياما كان من غير طلاق فعدت
دون الثانية بغير طلاق اي حصة الزوج باين او كلاهما فحلت جفت
فوطئها غير الزوج بشهره فعلها عدنان حاصلة الا من العدة الاول
جفتا في بعدا فعدت من العدة تسكنه الا في جفت حصة رابعة بغير
العدة الثانية وتنفق عدة الطلاق والموت وان جفت بها اي

بتطبيق الزوج وموت مبدانا عقبا وفي كلامنا على عقبة او غيره
على ترك الوطئ ولو كانت تنقض عدة حرة من وقت الطلاق لكانت
انقض عدة زوجها وكذا الزوج فالحال قولهم الجاهلين ولو لم يكن معتد
بما هو طلق قبل وطئها لم يمس طليعه مهرام وعدة مستقبلها اي عدتها
ضمة والى يسند فانما في الوطئ في النكاح الاول باق وهو العدة فعلم
كان الوطئ حاصل في هذا النكاح وعندها جفت تمام العدة الاول فحلت
قلا عدة الطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطئ فيه وعند غيره لا عدة
عليها اصل لان العدة الاول سقطت بالزوج وتجب للنكاح الثاني لربما
معدوم ولا عدة على ذمته طلقها في سنه عندنا لا جفته اذ
لم يكن معتد اهل الذمة وذكر فان كان معتد فذكر جفته عندنا
بغير طلاق ولا حرة الباطنة وعدة معتدة الباطن والموت كغيره
مسكة حرة اولا فقولهم اولادها لم يقض بالطلاق وعند الشافعي لا حاد
على معتدة الباطن من ترك الزينة وليس في غير المعصية والحاصل
والصحة والحمل لا يبرأ للمعتدة حتى اي اذا اعتق المولى ام ولد
ونكاح كذا لا لا وجب الرفع فلا تامة على قوله ولا حرة معتدة الا
تعد بها ولا في معتدة الرجعي والباين من بينها اصلها لغيره او لغيره
من بينوتى ولا يخرج من الذمة ومن عدة الموت في المثلث وتثبت
في منتهى ان لا تنقض ما تنقض الى المخرج بخلاف الطلاق لانه لا تنقض
عليها **تعد** في منتهى وقت الزينة والطلاق والموت الا ان يخرج او

عدة لا يشترط البين

حافت

حافت تلف مالها او اضرارها يوم لم يجرى البيت ولا بد من ستة اشهر على البابين
او الثالث وان في النكاح عليها فالاول حرة وكذا مع فسخه حرة ان جعل
بينهما قدرة على الجملته ان يكون بينهما اربعة اشهر فعدت منها والباقي
او مات عنها في سنه او في سنه او في سنه او في سنه او في سنه او في سنه
جانب خبرت معها في الاول والعدد احدها كانت في عدة من نكاح
اعلم ان الابنة والموت في السنه في غير موضع الاقامة فان لم يكن بينهما
مصران في عدة من عدة من عدة وان كانت تنقض من كل جانب
خبرت بين الزوج والتوجه الى القصد سواء كان مولا او اولا ولكن الزوج
اولا يكون الاعتدال من نكاح الزوج وذكر الامام الشافعي في رايه في هذا
قسما ان احداهما اذا كان من كل جانب اقل من سبعة اشهر في كل واحد
وعلى ما قال الشافعي في رايه في هذا قال ان كانا بينهما وبين مصر
سبعة اشهر وبينهما وبين القصد اقل من سبعة اشهر وان في موضع الاقامة
وهو ما قاله وان كانت في مصر في كل واحد كانت في مصر بينهما او مات عنها
فان لم يكن معها في عدة من عدة ولا يخرج منه دون الوطئ وان كان معها في
نكاح اعتدال حرة لان خروج المعتدة حرام وان كانت المسكنة اقل من
مدة السرة وعندنا على المخرج لان النسب بينهما في عدة من عدة وقا
لعدة السرة وقد اختلفت يومه والوقت ثم لا حاد المخرج عندنا
للباين من متوجبه في ان يكون الحكم على التسليم الذي رتب **باب النسب**
والطهارة من قال ان نكاحها غير طاهر فليكن اولادها لمعتد ستة اشهر

طلاق بهم كسبح وموت وتذكر كسبحا وموت وصدره مسلط على الحق
 بهما دون وطن فيه ان قال المجتهد احد بهما طالق فوطي احد بهما او
 ماتت احد بهما فكل منهما بما ان المردوي الاخرى اما الوطني فلان النكاح
 عقد وضع على الوطني والوطي والطلاق وضع لانه ملك النكاح الماراة
 حل الوطني اما في الحل وبعد انقضاء العدة فالوطي دليل على ان الموطوءة
 لم تكن مرأة بالطلاق واما الموت فليس فيه ان البياض انما من وجهه
 بدله من حل فان قال احد كما هو في خارج احد ما مات احد من اودر احد ما
 استولا احد بهما او واد احد ما او صدق به وسلم فكل ذلك بياض ان المرد
 بهما الا ما كان وطني احيى لا يكون بياض لانه الاعتق ازاله الملك فليس له طو
 يثبت على ان الملك باق في المبيع فلا يكون مردا بالاعتق واما الوطني
 فلان الاعتق لم يرفع لانه حل الوطني بل حل الوطني انما يزول بغيره
 زوال الوقت او زوال ملك الرقبة ولم يزل شيء منها وهو قولنا انما يرفع
 واما عندنا فالوطي في الحق الجهم بياض ايضا لان الوطني لا يعلل في
 ملكه فليس على ان الموطوءة ملكه فليس مرأة بالاعتق **م** وجها في ذلك
 انما كانت مرة في وقت انما وبنا واد بر الا ان مقتضى النكاح والنت
 والابن عند الماراة الا ان كان هو الابن فالام والنت حرمانه وان كانت
 البنت لم يمتق احد فيعتق نصف الام والنت واما الابن فهو عبد في كل
 المرات **م** ولو شهد الحق احد بعد به بطلت الاتق وصية **م** ان شهد انعتق
 احد بعد به فالشهادة باطلة عندنا في صنف الجهم المدعي الا ان يكون بعدا

لشرط بهما

ان علق

عندنا في خفاء من خلاصة من الدعوى فاذ لم يكن المدعي موثق لم يجر الدعوى
 الشهادة **باب الخلف بالحق** **م** ويحق باذن دخلت الدار فكل عبد
 حر لم يحن دخل فكله بعد خلفه او قبله وبلا يومئذ من له وقت خلفه
 فقط مثل كل عبد الا او ملكه حرة بعد عنده **م** فتقول مثل كل عبد
 انما يمتق من له وقت خلفه فقط في قول كل عبد الا او ملكه حرة بعد عنده
 ان يعتق عنده بعد العدم **م** لا يملك كل يملك في ذكر حرة ان ولدته لا قبلها
 نصف سنة **م** وانما قيد بالذكر لانه لو لم يقيد بعتق لكانت حرة الام **م** و
 كان عبد الا او ملكه حرة بعد موثي من له يوم قال لا من ملكه بعد **م** فقول
 من له يوم قال فمحول فقول **م** وان مات عتقا من الثلث **م** اعلم انما
 انما في العتق ان الموثي حرة انما اجاب الحق بستان والملك في
 الحال فبعد من النكاح لموت فلا يجوز بيعه من حيث انما يجرى
 الموت بعد حرة فبنا ول ما يملك بعد هذا القول لان المهر في المهر
 الملك حالة الموت ولا يكون مدبر لانه لم يوجد ما انما لا يجرى حق
 العتق فيجوز بيعه من اعتق على مال او به فقبل الحق والمال ودين
 عليه بكتفي به بخلاف بدل الكتابة **م** صورته ان يقول انت حر على الحق
 او بانه فقبل حق والابن ابن عليه في الكتابة **م** لانه من كسبح وموت ودين
 على حر بخلاف بدل الكتابة فانه دين على عبد **م** والحق خلفه بالاداء
 ما دون ان ادعى عتق لا يملك **م** صورته ان يقول ان ادبت الى كذا
 فانت حر فانه يجرى ما دون ما يجرى من اداء المال **م** ويقدر اداءه بالمال

ممكن

ان علق

عندنا

المبدأ في الفلسفة هي مدة ضربت له ومدة السعة على المصنف مدة الزمان
ان مدة ضربت للخدمة وان مات مولاه قبل ان يملأ المدة **م** الى جهة
بجهة قيمة العبد وعندها ربح قيمة خدمته كسج عبيد من بعض الملوك
وقد ربح فيها **م** ان الاختلاف في مسئلة الخدمة بناء على الاختلاف في مدة
الخدمة بناء على الاختلاف في مدة المسئلة ومن ما قاله اهل الجدة
بعت نفسك ملك بهذا العبد كسج عبيد الملوك ان يملأ العبد بجهة العبد
وعندها ربح قيمة العبد ليعود الى البدل بهما كما في هذه الصورة
انما يربح قيمة العبد عند لان العبد يربح ليس بمال ولا بالحق
لان الحق لا قيمة له بجهة العبد ولم يكن ان العبد يربح بجهة العبد
كما اذا ربح عبيدا بجهة ربح العبد فمضى العبد في الجارية بجهة
العبد **م** وفي اعتق بالحق على ان نتره جنيها ان فعل وارتبعت
ولا شئ على **م** ان لو قال رجل لا افرحق امك بالحق على ان
تتره جنيها فاعطى الحق وارتب الجارية التتره فلا شئ على الاثر
لان اثر شرط البدل على الغير لا يعود في الحق **م** ولو ضمنه على قسم على
فجتها ومهرها وبجهة القيمة **م** ان لو قال اعطني امك على مال
وبما في المسئلة فانما يقع الاعطاء عن الارض على الاعطاء
كما ربح في الاثر على قيمتها ومهرها من ضمن ان قيمتها الزوال
بما في المسئلة فانما يقع الاعطاء عن الارض على الاعطاء
على ان يعلق الاثر الى المولى من غير ان يملك الاثر في الاثر

بالمدة

بالمدة انما ربح او بالبيع كما قال في المدة ربح البيع بجهة
مات المولى لم يربح بجهة ماله **م** فلو كانت قضية المهر في وجهه **م**
هذا الذي ذكرنا ان يربح على تقدير الالباء اذا لم مات وكنت في قضية
لهم المثل من الاثر في وقت ثلث الاف في ربحنا وقول في وجهه
لم يربح على وجهه **م** **باب التبرع** والتمسك من اعتق عن ربح
مطلقا باذمت كانت حرة عن ربح من اوانت مديرا او ربحا وان
مت الى حاية سنة وغلبت حرة قبل ان يملأ **م** فلو لم يملأ من اعتق ميتا
وقد ربح **م** وان اهل المدة في المدة ان التبرع انما ربح
عن ربح وانما يربح بعد اذ ربحه لموضع كتحقق التبرع فلما قال
في المكتن من اعتق عن ربحا قال مطلقا امرت ارضن المقيده
ان يعلق الحق بعت مطلق او مقيده يكون الغالب وقوله
والعبد ان يعلق بعت مقيده **م** فلو كان كرهه فمهره فلو كان متا
مضى هذا فهو لا يكون مديرا فلو ان مت الى حاية سنة وهو
ابن ثمانية سنة متا وان كان في الصورة مقيده فهو في المصنف مطلقا لان
الغالب ان موت قبل هذه المدة فلو ان مت الى حاية سنة يكون مبررة
فولو ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت الى حاية سنة تقدروا
ان مت في وقت من هذا الزمان الى حاية سنة ثم شرى في حكم المطلق
م لا يباع ولا يوهب ولا يهدى ولا يهب ولا يهب ولا يهب ولا يهب
يخذلنا انما عند الشا فمضى **م** فيجوز استئصاله من ملكه الى ملكه فان

فان ما سببه عتيق من ثلث ماله وسبق في ثلثه ان لم يربح في ملكه
ان استحق وبيعه **م** لان ما كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية
م ويصح ان قال ان مت في شئ او ربح هذا او اثاره او ربحا
عائلا بجهة غايها وعتيق ان وجهه لا يعلق المديرة **م** فلو ربحا
في وجهه كذا ربح ما يوجب الاستئصال من ملكه **م** فلو ربحا بجهة
عائلا ان لا يكون وقوله واجبا في الغالب كذا المكان واراد التبرع
م وانه ولد من سيدة او من زوج فمكنا ام ولد وحكمها كالمديرة الا
انما يعلق عند موت من كل ماله ولم يمسح لادنه ولا يثبت بجهة المالك ان
يتره فان افرق ولدت افرقته بجهة بلا دعوة وانفق بجهة العلم
انما الرأى انما يعلق او متوسط او قوي فالصحيح ان الامة فلا يثبت
بجهة المالك الا بدعوة سيدة فاذا دعى صارت ام ولد ومن الزوجين
ويثبت بجهة بلا دعوة لكنه يثبت بجهة الزوجين والقوي بجهة المالك
يثبت بجهة بلا دعوة ولا يثبت بالنسبة الى المالك **م** وان ولد المالك
او المالك لست في حرة وتعتق بوجه **م** ان بعد الاستئصال ان يربح على الكلام
فانما هو في حرة **م** ان يكون ام ولد لم يملكها كانت **م** فلو كان
ولو امة مستترة **م** ان يربح على وجه **م** يثبت بجهة سيدة وهي ام ولد
نصف قيمتها ونصف عرقه لا يربح ولد **م** لانها تملك الجارية بجهة النسبة
مصارفها بجهة في الباقي فلو ان النسبة تملك لان الولد لا يعلق بها
فلا يملك الباقي بجهة عبيد قيمتها وانما نصف عرقه بجهة المولى

وطي جارية

وطي جارية الابن فان قول النبي عليه السلام انت وماكرك لا يربح المصنف
الحق وبما يكون ملكا لا يربح كونه ملكا لان من يربح على قولك ماكرك
فراية المصنف المصنف او على الاستئصال فيقول المصنف ملكا لا يكون المصنف
فلا يربح المصنف في شئ وقوله في حق بعض ماله لا يربح المصنف
فمضى بجهة المصنف بجهة ماله فيقول المصنف بجهة المصنف
بعد انما المصنف بجهة المصنف **م** وان اوجبه ما هو ماله فلا يربح
فان عرقه يربح الى قوله الثاني ومن ام ولد لها على كل نصف المصنف
وكنت من كل ارث ابن **م** لان المصنف يورثه باقراره **م** ووزن ماله ربحا
لان الابن احد ما كونه غير معلوم في حق ميراث الاب عليه **م** وان اوجبه المصنف
ملكه بجهة ماله ووجهه **م** لان المصنف يورثه على المصنف
على قوله وانما يورثه بجهة النسبة بجهة المصنف **م** لان المصنف لا يربح
ام ولد له فلا يملك فيها حقيقة ان صوته كما يثبت **م** ان يثبت النسبة
ان صدق المصنف وعندها يورثه بجهة المصنف المصنف **م** ولا يثبت
النسبة الا بجهة المصنف ان لم يصدق المصنف المصنف **م** لان المصنف لا يملك
الولد بجهة المصنف **م** ان يربح المصنف بجهة المصنف او المصنف **م** وان
ثبت **م** ان الابن اليه اعتراف المصنف ورتب عليها الاحكام ثبت وان قلنا
هذا لان مطلق المصنف اكثر من الثلث كما يبين على العمل المصنف
وعين بجهة الاحكام عليها بجهة المصنف على المصنف وعندها على
والكفاة على المصنف فمضى على قول المصنف **م** وان عرقه بجهة المصنف

ان يراد ان الفعل مطلق الخلقه ومطلق العمل المطلق وهو المصدر اعم من ان يكون
فانيا بالخلق او بالاجراء ربنا عز وجل الخلق ربنا عز وجل فان قلت انما قيل
ان هذا كقولهم سبحان الله انما يقال هذا الخلق على الفعل فقلت قد علمت ان
او يكون ان الرب في الزمان المطلق والمستحق والارادة فيكون عدم الفعل
لما كان حال من الضمير في قوله خلقه ثم بين حكم القوس بقوله ثم عطف
على قوله كذا في قوله او لانا انه حق وهو قوله ثم بين حكم قوله ثم
عقوبه ثم عطف على فعل او ترك قوله ثم وعاء منعقد الاحسان حال
وان منعقد بلا طرفة عين ليكون معلقا على ماض فاما اذا ذكر لفظ خلق
مطلقا على فعل او ترك ثم لا يرد ان يقول ان موضوعه هو فعل او ترك
فيكون فيه اطلاق مع وجوب تقديره بالبين بذكره لو سقط لفظه على معنى
يكون عطف على ماض غير انما يرد الاحتياج تقديره في غير ماض فان قلت
الخلق كما يكون على الماضي فالا في كون على الحال ايضا فلم يذكره في قوله
فبين انقسام الخلق فقلت انما يذكره في حق وهو ان الكلام مطلق
في التعريف غير عينه باللسان فالا في الاستحقاق بزمان حال اذا حصل
في التعريف عينه باللسان فاما في التعبير باللسان غير زمان
الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان اعتقاد البين فاما حال كونه للزمان
الكتابة قبل ابتداء الكلام فاما حال سوا كونه بالزمان فالا في
من الكلام في الزمان الذي من ابتداء الكلام الى اخره فهو زمان الحال بحسب
المرور وهو ماض بالنسبة الى الزمان وهو ان تعقدا البين فيكون

الخلق

الخلق على الخلقه المطلق وكذا في قوله انما يقال مطلقا انما يقال
الماضي من الكثرة في القوس ولو سوي الوكرا خلق او حث في
الكثرة وان كان الخلق بطريق السبوق والاكراه فالا في قوله
القاصد في البين والماضي والسبوق والارادة بالناس السامع والذكي
خلق من غير قصد كما يقال انما يقال في قوله ثم عطف
لما كان الخلق بطريق السبوق والاكراه فالا في قوله لان الفعل الحقيقي لا يعود
وكذا الا في قوله او لانا انه حق فقلت كذا في قوله ثم عطف
اسم في الحال من الزمان والحق او بوجه خلقه بها من صفاته لانه لولا
وكبرياؤه وعظمته وقدرته لا يولد له كائنا في الزمان والكيفية ولا يصفه لا يخلق
بما عفا كونه وعلمه ورضاه وعظمته وخلق الله عز وجل له الله
وعلمه ورضاه وعظمته وخلق الله عز وجل له الله عز وجل
عيسى او غيره وان يصح ان الله وان فعل كذا فهو كذا وان لم يكن خلقه
او انه وسو كذا في قوله ثم عطف فقلت انما يذكره في حق وهو ان الكلام مطلق
في التعريف غير عينه باللسان فالا في الاستحقاق بزمان حال اذا حصل
في التعريف عينه باللسان فاما في التعبير باللسان غير زمان
الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان اعتقاد البين فاما حال كونه للزمان
الكتابة قبل ابتداء الكلام فاما حال سوا كونه بالزمان فالا في
من الكلام في الزمان الذي من ابتداء الكلام الى اخره فهو زمان الحال بحسب
المرور وهو ماض بالنسبة الى الزمان وهو ان تعقدا البين فيكون

مقدم من فعل وعلم الخلق عين وقوله خلقه ماض او انما لا يكون
القول سواء خلق كذا فعل ماض او مستقبل وعند البعض ان خلقه ماض
يكون لان التحقيق بفعل يعلم انه قد وقع بغير كمن الصبر ان لا يكون ان يعلم
يبين وان كان خلقه بغير علمه بغيره فاما في قوله وحقا وحق الله وحده وسو كذا
هو علم على ما يطلقون وقوله خلقه غيبه او سطر او علم او انما لا يكون
او سطر او علم او انما لا يكون وقوله وحقا وحق الله وحده وسو كذا
خلق رقيق او علم او انما لا يكون مساكين كما في قوله او كذا وكذا لكل شوب
سنة عام ثوبه في قوله السرايل فانها في وقت اداة الاداء انما لا يكون
الاشياء التثنية وقت اداة الاداء صام ثمة ايام ولما في قوله لا خلق
الكثير قبل الخلق لا يجوز عندنا حتى لو كان قبل الخلق ثم خلقه بغير الكثرة
فالا في قوله انما لا يكون البين سبب الكثرة والخلق شرط وجوب الاداء
عند التعقيد عليه وعنده الخلق سبب لان البين اعم من الكثرة والخلق
تقدير الخلق فلا يكون البين سببا في خلقه سبب البين شرط فلا تقدم الخلق
وخلق الذي في قوله الكثرة الحالية فاما ان يثبت في الوجوب لا وجوب
كما في قوله في قوله في قوله بالان وجوب الاداء بافعال خلقه المالح
غير حصوله في حصول الله تعالى الكثرة الحالية وغير الحالية على السواء
انما لا يكون وجوبه في قوله الاداء في العبادات البعدية فليس
يتعلق بالهبة المصلحة لاجل وجوب الاداء بخلق باقية على كونه
على ما عرفت في قوله في قوله من خلقه على معصية كعدم الكلام في

خلق

خلق وكذا في قوله في قوله انما لا يكون خلقه ماض او انما لا يكون
القول سواء خلق كذا فعل ماض او مستقبل وعند البعض ان خلقه ماض
يكون لان التحقيق بفعل يعلم انه قد وقع بغير كمن الصبر ان لا يكون ان يعلم
يبين وان كان خلقه بغير علمه بغيره فاما في قوله وحقا وحق الله وحده وسو كذا
هو علم على ما يطلقون وقوله خلقه غيبه او سطر او علم او انما لا يكون
او سطر او علم او انما لا يكون وقوله وحقا وحق الله وحده وسو كذا
خلق رقيق او علم او انما لا يكون مساكين كما في قوله او كذا وكذا لكل شوب
سنة عام ثوبه في قوله السرايل فانها في وقت اداة الاداء انما لا يكون
الاشياء التثنية وقت اداة الاداء صام ثمة ايام ولما في قوله لا خلق
الكثير قبل الخلق لا يجوز عندنا حتى لو كان قبل الخلق ثم خلقه بغير الكثرة
فالا في قوله انما لا يكون البين سبب الكثرة والخلق شرط وجوب الاداء
عند التعقيد عليه وعنده الخلق سبب لان البين اعم من الكثرة والخلق
تقدير الخلق فلا يكون البين سببا في خلقه سبب البين شرط فلا تقدم الخلق
وخلق الذي في قوله الكثرة الحالية فاما ان يثبت في الوجوب لا وجوب
كما في قوله في قوله في قوله بالان وجوب الاداء بافعال خلقه المالح
غير حصوله في حصول الله تعالى الكثرة الحالية وغير الحالية على السواء
انما لا يكون وجوبه في قوله الاداء في العبادات البعدية فليس
يتعلق بالهبة المصلحة لاجل وجوب الاداء بخلق باقية على كونه
على ما عرفت في قوله في قوله من خلقه على معصية كعدم الكلام في

خلق

[illegible][illegible]

مؤثره فيه الكفاية فلا تسقط الكفاية لان علته الحق البين والشرع شرط
فلا يكون النية حصة للعقبة بل علة له ان قد ذكر في اصول الفقه ان العلق
عنه مانع العقبة فاذا وجد الشرط بعد العلق علة مانعة يكون النية مانعة
لعلة العلق ثم وسؤلة بيان علق عقبة على كفاية شرطها في قوله وسؤلة
علق على كفاية الاشارة الى وسؤلة وجوبه الذي يقول لامر الكفاية
بان الحاصل ان شرطها كانت حرة عن كفاية يعني خاتمة العلق وجوب الشرط
والا يفسد الكفاية لان شرطها مستحقة بالكلية ولا بد من كونها حرة
ان حرة من شرطها وهي مكيدة لوجوب حرة شرطها لان هذه الامر
لا يمكن في مكيدة الحرف ولم يفسد شرطها في المكيدة او جبره في خلاف شرطها
لكون حرة منها اولاده ومدرسته وعقيدته لا مكنونه الا بتيمم شرطه للمكيدة
ليبادر بها او بعد هذا العبد تيمم وغيره في الاولين بالطلاق
لانها فان احد ما وهذا فان قلت بل يكون قوله هذا او بعد ان قلت
اجبته في شرح التلويح جوابي فان قلت طاعة ولا بد فعل على فرض
طاعة كبيع وشراء واجارة وصيانة وبها راقص امره بقتله
به فلم يثبت في ان بيعت كك شيئا ان باعه بلامر الله فكذلك الا ان امره بوجوبه
على فعله بعلقه نعم ان بيعت كك شيئا بغيره فالام متعلق ببيع
فبيعت الحق ببيع بالخاص والامور بالعموم لا بالامور بالعموم
فعلية الا في الامور وان دخل على عين او فعل لا يبيع من غيره كك وشراء
ودخول على اليد راقص مكيدة غث في ان بيعت شيئا بغيره الا ببيع غيره بغيره

هذا نظير الدخول على العاين وهو التوسل ما تظن مقوله على فعل الشفع
من غير مقوله ان الخلق كد طعاما وشربت كشره با اقتضا ان يكون الطعام
والشراب مكررا لطلب كفاي قوله ان كانت طعاما مكررا فانه وان كان متعلقا
بالطعام مكررا فهو ما يقع متعلق بالطعام وما حارب الولد عن شرب
كد الولد فغيره حرقا اقتضا المأكلة غير مكررا لان ياربها مأكلة لا تصحها
وفي كذا دل على ان هذا القول غير صحيح فقلت على طاعتك وفي وضع يدي
ديانة لا اقتضا ان فان قال هذا الطعام انما هو فيكون اكله غير مأكلا
لكن هذا خلاص الطاء لا لكلمة العموم ولا يصدق اقتضا **انما** **الطعام**
المدحوق به مقدرة بقره فاعلم ان هذا لا يستقيم توريده وقد اصر قدس
اما التقدير فاحكمه التقدير واما التقاض فلا يصح وفي التقاض **م**
والزنا وطني في قبل حال من مكرره وشبهته **ان** كقوله البائس او انشاء
م وشبهته بشهادة اربعة بالزنا لا يوطئ اوجاع قضا اهل الامام غفر
عليه وهو كيف هو واين زني وحيث زني وفي زني **ان** اما السؤال عن
الماتية فلان بعض الناس يظنون على كذا وطني حرام وايضا في الاطعمة
المتناع على غير هذا الفعل نحو الخبثان ترسيان واما عن الليغية فلانه
يتنع الوطني من غير النقا والمتنين واما عن ابن فلان الذي في ذراعيه
لا يوجد الجحش واما عن متني فلان النعام لا يوجد الجحش واما عن المشية
فقد يكون وطني شبيهه **فان** يتصور فاعلم ان ايتناه وطني في وجهه
في الحكمة وعدد تواشير او علنا حكيم **بمن** فم عطية على قوله بشهادة

اربعه قولهم وبقاؤه اربع اسامى اربع مراده من اربعه اقسامه كل مره
ثم سلك كل مره اسما في قوله ثم كل مره تسامعا ليدل على ان الاسام
مره اربع مرات وليس كذلك بل الاسام مره ثلث مرات فخذ الفرقه بانه
لا يرد بل بقوله قبل ذلك ان السوال على معنى لانه اعياها اربعه
اعترافا في التعظيم وهو في هذه الامور وقيل رب اربعه معنى اربع
الاشياء في زمان الصبح ثم فان بيتا حجب تلخيص رجوعه بملوكه نسبه او ثلث
او وثلث شبهت فان رجوع قوله او في وسطه على الواحده وهو كقول
ملكك سلم وطى نيلك يجمع ما بينه وبين بعضه الاحصاء الى وطني في حال كونها
بعضه الاحصاء الى الامور التي يشتملها الاحصاء ماعدا الوطن كانت
خاصه فقبل هذه الوطن عازا او وجد الوطن ثم جمع ما بينت بها الاحصاء
فقبله لخصه متبدا وخبره قولهم رجوع في قضايتي فبوت بعد اربعه اسره فان
ابو او عابدا او ماعدا سقط ثم الاسام ثم الناس في وفي اخره بيده الاسام
ثم الناس وقيل كقولهم عبد الله لخصه بعباده ماعدا وسطا بسطه لافرد
في المنزله العتيقه وهي ربه فقبل العتيقه حال الام والاول اقمه وفي الثاني
ثمة السيد اعترافا لخصه ومنه في شابه الامور وبقره على يد ربه
ووجهه وخبه قايما في كل جلاله كذا من غير ان ياتي على الارض ويكف
وقيل ان عبد الضارب به فوق ربه وقيل ان عبد السوط على العنقوبه
الخرجه وللعنقوبه ولا يخرجه كونه بلا اذن الاسام ثم اعترافا لخصه
لخصه في ولائته في شابه الامور والخصه في حاله وهو حارسه في الامور

بين جلد ورجم ولا جلد ورجم **الاسئلة** هذا عندنا وعندنا في الجمع
 في البكر من الجلد والرجم ويؤثر في عام ورجم ربي ولا جلد في غيره
 وحاصل زنت فزعم جني وضعت وقلد بعد **الاسئلة** **باب** **الرجم** **باب** **الرجم**
 اول الشبهة رار **الاسئلة** العلم بالشبهة ضربان في النكاح في دفع في الزنا
 الاول بقوله **وهم** في النكاح ثبتت بطلان الدليل ولا جلد في غيره
 ثلث الزنا في وطني امت اجرة وعسكسية والميتين الموصوفة في
 والمعتدة بثلاث و بطلاق على حال و باعنا في امهولة **اعلم** ان حال
 الاملاك بين الاصول والزوج قد يوصف ان الامن ولاية وطني جارية وطني
 الاس كما في العكس وفي الزوج مال الزوجة المستقر من قوله تعالى وحكم
 على كل ما في حال جدي برفهها قد يوصف بثبوت كون مال الزوجة
 ملكا للزوج واحتجوا **العبد** الى اموال العول وليس لهم حال يتصرفون
 مع كمال الانساق بين ما ليس مولى واحد مع انهم معتدرون بالكلية
 لا يقتضون حمل وطني والموالي وكتابة المصونة ملك بدينهم
 الموصونة وبقا **النكاح** وهو المعتدة لا بعد ان يوصف بالان يوصف عليه
 وطني المعتدة بثبوت المعتدة بغير المعتدة بطلاق على حال والمعتدة
 بالاعتق حال كذا في الامم ولم يشرع في الفرس ان في المشبهة بغير
 وفي الحمل بغيره وليس نافي لكونه خاف عذوان اقرب منها عليه
 امته **ابنه** ومثله **الكنائيات** والببايع المصلحة والزوج الموصوفة قبل
 سلمه **والعكرية** **الاسئلة** العلم ان في الموصوفة عليه السلام انت

وما كان

والحقيقة لا تجد **الاسئلة** لانه صاحب الحق نيابة عن الله تعالى ويتحقق بوقته
 بالان **الاسئلة** من الحق هو الوارث والمالك **باب** **الشهادة** **باب** **الشهادة**
 من شهد بحد متعام قريبا من اسلام لم يقبل الا في قدس فان شهد
 القذف في حق العبد وهو لا يسقط بالتعام وفي السرقة **الاسئلة** ان
 شهدوا بالسرقة المتعام دونه يثبت النقصان لان حق العبد وهو لا يسقط
 بالتعام وعند الشافعي **يقبل** وان اقر به **الاسئلة** ان اقر باحد المتعام
 حده في السرقة على ما بان لان المانع من قبول الشهادة انه يجزئ على
 الشهادة عدالة حاضرة وهذا المانع لا يوجد في الامور **وقد** **الاسئلة**
 بزول الربح والغيب بعض شهودها انما هي غايبة محدودة
 من غايبة لا يقبل **الاسئلة** بغير طلبة الدعوى لا يقتضي ان لا يقبل في الغيب
 في السرقة دون الزنا على ما بان في الفرق وكذا في السرقة ان شاء الله تعالى
 ولو احتجوا **الابنية** في زنا وتثبت او اقر بها وجهها **الاسئلة** ان الشبهة
 يمكن ان يكون ابتدء العمل في زنا وتثبت او اقر بها وجهها **الاسئلة**
 لو كانت امارة او ام ولد لا يفي عليه **باب** **الشهادة** **باب** **الشهادة**
 او بعد زناه او اتفق جهان في وقته واختلفا في عده او شهدوا بزنا
 كما وهم **الاسئلة** او شهدوا على شهود لم يحدوا **الاسئلة** او شهدوا بالاصول
الاسئلة ان هذه الصور لا تعدل احد لا للشهود وعلمها بالزنا ولا للشهود
 بغير طلبة **الاسئلة** ان شهدوا بالكلية شهدوا وجرهوا المصلحة
 لا يحتمل عليه لا احتمال ان يكون المرادة روجت او امته لا على الشهود

لوجود

لوجود **الاسئلة** ان شهدوا بان شهدوا **الاسئلة** ان شهدوا بان شهدوا
 منها كبرية فلا حد عند المخرج وهو عندنا حد الرجل لا في الاربع
 على زناه لا امره لا اختلاف في طوعها وكسرها ولا ان العمل المبرور
 واحد فليس فيه جرم كما دلت ان العمل الواحد لا يكون بطوره وكبره وان
 لم يكن واحدا فلا نصيب للشهادة على كل من حال ولا يحد للشهود ولو شهدوا
 وان شهدوا **الاسئلة** بزنا واحتجوا في بطلانه فلا حد عليه لما رواه على
 الشهود فلا خلاف في وجود العدد وان شهدوا **الاسئلة** بزنا في وقت معين في
 بلد معين واربعة اخرى بزنا في ذلك الوقت في بلد اخر فلا حد عليها **الاسئلة**
 احد الغريقين ضرورة ليس كذب ولا اجحاف لا حد عليه في الزنا ولا على الشهود
 لا احتفال صدق احد النوقين مرة عليه انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما
 لما رواه والطاهر هذا امر من يتبع كذب احد من عدم رجاء احد من
 صدق احد من احتمال لا يقيدهم على تقدير صدق احد من غير
 الصواب هذا الشروع المعتبر او ذلك الغريق وفي صدق كل واحد احتمال
 الاحتمال وشبهة الشبهة فلا اعتبار كما قالوا ولا لا يجد الشهود ولو شهدوا
 اربعة شهداء فثبته في كل فريق ان لم يوجب حد على احد من عليه فلا اقتل
 من ان يوجب ثبته بغيره في الحد على الفرق الا ان نزلت اربعة فثبته
 على كبرية شهداء **الاسئلة** البكارة فيمنع حد الزنا ولا يثبت حد الفدر
 بشرطية الرجال وان كانا مفسدة فيمنع الحد ولا يجد الشهود **الاسئلة**
 اجمل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة وان كانوا شهودا على شهود

مرجوم حكم الغنائم قلنا هو ما غنمته لا شرا به ولا ربحا مرجوم انقلبت قدنا
 خصا رقا فاعاد الموت ولم يبق مرجوم عليك الغنائم لا شرا به ولا ربحا حكم الغنائم
 ما نفعك منكم بطعمه وعمره ومع الدينه هذا عندنا وعند الناس في بعض
 بنا على الصلح في شهر الغنائم كما قال في الدينه م وقبلة حدوا فقط
 انما رجع من الاربعه قبل الرجوع جميع الشهور وحد الغزو ولا بد للشهور عليه
 فان كان الرجوع بعد الحكم فحد الرجوع فقط ولا بد الباقي لتكثير
 شرا بهم باقتضا وقتل الشيخ الغنائم وان الرجوع قبل الحكم فحد الرجوع
 حد الرجوع فقط ولا شرا على خاص رجع فانما رجع اخر حدوا وعمره كان
 الدينه فانما المسكه فيما اذا كان الرجوع بعد الرجوع والمحبه بخلافه
 وقد بقي ثلثه اربع الغنائم وفيه الدينه من قبل الحامو برجه
 انما رجع فحد على رجع ارم الا انك شهورا فارجع فحد رجع ارم
 فيما انك مسكه القتل وانما المسكه الغنائم على العكس انك في قوله انك
 وعندنا الايمان عليهم على في بيت المال م وبيت المال انك لم يكن فيهم
 ما في ضمن بيت المال انما ارشدوا الشهور رجعهم فلم يذكرنا فحدوا وعمره
 فحدوا فان شهدوا رجعهم وانما ارشدوا فحدوا وعمره
 يباع لهم النظر على الشراة م وان انك وطى عرس وقد ولدت منه وشهد
 باحصانه رجل وامرأته رجعهم فانما عندنا خلافا لغيرنا في شراة
 النساء لا قبل عند زوجه وانما في مما جعل الاصل في شراة في بعض العتقة
 وشراة النساء في العتقة لا قبل عنده فكذا ما هو عفا فلا قبل فيه

مرحوم

[illegible]

سليمان العبد

محمد زمار قطعوا اولي اخذ بعضهم اى وان كان الاخذ صدر من بعضهم
فقط وقيل بالساج والقنا والابنوس والفضة والنفوس الحرة
اليهود والنزرة والذوا والياب مخذين من قتب انما عتقت هذه الاشياء
فان جسدها ولو لم ياحب في العباد والرجال فتيه بهم لان لا يقطع فيها
بالتساقف يوجد بها حافي دارى الى دار الاسلام كخبره وخشيتن وقيل
سبوا من ذرهم مودة ونفورة ولا يابعد سباعا كلبس وطير وما كنه رطبه
غير وطير بعد اخذ الى موم واما ان يوسع في يقطع في كل من الاشياء
نزارى الرقيقين وغدا الشافى لا يمنع القطع كونه النش مباح الاصل كالمطبخ
لا يكون محرما رابعا كالحوا كونه ولا يكون محرما لثا ولا حرة ولا مولى
انت البتة لا يقطع على محمد بنونى النعلية اسم في النش القاصى المحقر
وقوله الاسلام لا يقطع في الطين وقوله لا يقطع في نخل ولا في نخل
يحبس لعدم الحزب ولا في اشربة المطربة واللات لهو حليب زلاب
نخلة ونخاع وزبد لانه يقول اخذته للاقاة والكرم ويا محمد
عدم الاواز الشافى ربا ولا يقطع لانه يقول اخذته للقواة خلافا
الى غيره والشافى ربا ولا يقطع لانه ليس بملك ولو حلتس ربا يقطع
والشافى ان الملك يقع ويحذف الى يمينه ان يغيب الملك ان الغيب يقطع
وعليه كروم والافقية وروفته الحساب لان اخذ عبد الكعبة يكون غصبا
وقد انا السرقه والمقصود من الوقف ما فيه ولا يقطع على وانما
انما يقطع في ما فيه وهو مال واما زكاة الحساب فالمقصود منه المال

[illegible][illegible]

أربطه يذبحه ولو عدا قطع من شق ماسوق في الدار فم
أربطه ولو قطع من شق ماسوق في الدار فم
وعند ان يقطع من شق ماسوق في الدار فم
الفاحش لهما ان الاخذ ليس بواجب وانما تقول بالكلية ضرورة ان
الفاحش لهما ان الاخذ ليس بواجب وانما تقول بالكلية ضرورة ان
ولان سبق شاة فذبحها فخرج من الدار السرفة وهو رافع او يات
قطع وردت وعند المذبح او ما عند من لا يجب له ان لا يقطع
عند ما قصرت شاة اخر فان مرة فقطع فلا راد ولا ضار وان سوط
رد من اي سرق ثوبا حصة امر فقطع لا يجب له ان لا يقطع
فلمن وعيد من يذبح الثوب ويبيع ما راد الفصح وان سوط
وعند ان حصة تكون السوداء تقصا فلا يقطع فملاكه وانما اخذ منه
كأن الحقة فان الفصح لا يقطع حق المالك وعنده ان يقطع فان السوداء
زيادة كالحقة **باب قطع الطريق** من قصده معصوما على معصوم
سرا حال كون القائم معصوما اي سلبا او مباحا فما خذ قبل شاة
وقتل جس من يتوهم ان يظهر فيه سبب المصالحين وان خذ
ونفلي منه ثوبا قطع يذبحه وجده من صلاته وان قتل
بما خذ قتل من ان هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص
فذكره هذا بقوله ولا يعفو وان وان قتل واخذ مالا لم يقطع
قتل او صلب مع القطع او قتل او صلب جبا قومه او قتل

مقطع

مقطع على قطع الاشياء قطع ثم قتل او صلب جبا وان شاق قتل او صلب
جبا من غير قطع ويبيع بطنه بريح حتى يموت **باب بيع شق البطن**
ويشك شق ابهام ما اخذت من لا يقبل ان اذا قتل قطع الطريق
فلا يقبل ما انت في السرفة الصغرى ونفلي احد من جدوا الى
بانت القتل احد من يقطع على البيع وهو وعصا لهم كيف فان جرحه وخذ
قطع ويذبحه وان جرح فقط او قتل عدا فمباح اي تاب قبل ان
يؤخذ او كان منهم غير مملك او ذرعه من محرم من الحاة او قطع بعض
على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا في محرابين مصرين فلا راد للولي
تورده او ارسله وعنده ان يقطع العود المذكور لا يقطع بل ان كان القتل
عند القولي العود وان كان غير عدا فالدية تكون للولي العود وعنده ان
اذا كان بعض من يملك الى جبا او يذبحها فبانت السرفة يذبحها
واما ان لم يذبحها او لم يذبحها فبانت السرفة يذبحها
عابا فبانت السرفة يذبحها وعنده ان يذبحها فبانت السرفة يذبحها
وكذا في السبيل سبيل الاخير وفي القتل من يذبحه قتل من القتل
من صورة القتل بالمشقة وفيه القصاص على حد **باب الجوارح**
يؤخذ من كفاية يذبحها اي اجزاء وخمس من كفاية ان يذبحها
لجوارح الاكفان ان اقام بعض سبيل من الباقي وان كثر القتل
على جثته وعنده امرأة وعي ومفقد القطع وقص من ان يذبحه
المرأة والعبد بلان فانما اذا جرح الكفاية على ثمن الثمن بغير

عين على كل من كان يذبحه ويمتدرون على الجوارح وما على من
وراءه وانما يذبح الطير عليهم بغير عرض عليهم اذا اجتمع عليهم بان يذبح
على من كان يذبحهم بانهم عاجزون عن المقاومة او بان لا يذبحوا
كل من تكاسوا به وثمن انما يذبحه من عين على جميع اهل الاسلام
وقرأوا هذا على طلبة لولة الجنان فبذبحوا على جرحه من يذبحه
في الميت فان قام بها الاقربون او بعض سقط على الكل وان بلغ
الى الاعيان الاقربون فبذبحوا على الاعيان يقوم بها فان ترك
الكل فكل من بلغ اليه خبره فبذبحها وقرأوا الجوع في وبدو
باب الجبل ما جعل للمسلم على غيره المراءاة ان كان في بيت المال
لا يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا من عطفيتهم متفق به
النواة اما ان لم يكن فيه شيء فبذبحه فان حاربوا اي الكفار
بان حاربوا المسلمين **باب دعوا الى الاسلام** فان ابوا فادعوا الى الجزية
فان قبلوا فكلهم مالا وعليهم ما علينا **باب العلم** ان لا يراى هذا الحكم
على اليوم حتى يدل على انه يذبحهم من العبادات وغير ما يذبح
عليها لان الكفار لا يذبحون بالعبادات عندنا واما عند من يقول
انهم على طين فالدية وغيره في ذكركم وعنده يقول الجزية لانهم
بالعبادات كما امر المسلمين بل يذبحونهم عينا وعنده عليهم
اذا تصارفتا لدمايتهم واموالهم او قوتوا الدمايتهم واموالنا ما
يذبحه على بعض عند التوضي وذكر لان قبل قبول الجزية كذا

توضي

توضي لدمايتهم واموالهم وكانوا يتوضون لدمايتهم واموالنا فقول
الجزية الى ان قال عند التوضي يذبحونهم جعلوا الدليل على حكم
قول على السبيل فاعادوا لوليتهم لكونهم ذميا بكونهم كذا ما كان
باب الدعوة من يذبحه الدعوة وتذبحه اي الدعوة اي تذبذب
وتذبحه ومن يذبحه من او تذبذب من يذبحه لا يذبحه ولا يذبحه
واقبل من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
وتذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
الخروج من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
نذبحهم ان يذبحهم في هذا اليوم حتى امنوا فبذبحهم في اوتدب الى صورة
اخر حتى غابوا فبذبحهم بجان وطول كذا خلا وما اذا جرى بيننا وبينهم اقرار
عليان لا يذبح في هذا اليوم حتى امنوا فبذبحهم لا يذبحه لان هذا
اشيئا وعنده فبذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
في حال السلم يكون عذرا والافعال السرفة من المصنف والمحدث لهم من
من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
وعنده يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
اخر حتى غابوا فبذبحهم بجان وطول كذا خلا وما اذا جرى بيننا وبينهم اقرار
عليان لا يذبح في هذا اليوم حتى امنوا فبذبحهم لا يذبحه لان هذا
اشيئا وعنده فبذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
في حال السلم يكون عذرا والافعال السرفة من المصنف والمحدث لهم من
من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه
وعنده يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه من يذبحه

عنه بشركه مستمن بهما واذا دخلتم هذا العهد انا من عهد سلا يعق
لنا الواجب ان يجزى المولى في دارنا على بهو وقد زال اصلنا لا يذنبنا عليهم
في حق عبد في ابديةهم قلنا اذا زالت ولاية بطريق الاعتاق مقام خلاصنا
للمسلمين ابد الكفار كعبه الام سلم في شفا بنا او طولوا عليهم **باب الحشاش**
بعضهم على سلا دخل دارهم بايمان وكافرا دخل دارنا بايمان لا يتوضئون بنا
فقد هم وحالهم الا ان اخذ منهم ماله او جسد او غيره فبطلت وجازة من ابي
بطريق التوضي من ماله ماله احراما فيصدق به انما ملكه لا نظر بان ماله
وانما كان حراما لم يذنبه فان ارادته من ابي باشر ترفعا او جسد الذين في ذمة
الاسلام او اوان حربيا او عبد احد من الاسرار واما ما نكلم بمجد احد من
سلا لا ولاية لنا على الحشاش وكذا هو فعلنا ذكر جريتنا وجاه استنا
لنا لا اله الا الله عليه **باب جاسوس** في خبرها ما عين لا العجب
لنا الاذنة وقعت جمعة لتزنيها فخلوا في القل لا لاف في ولاعهن فان
قتل مسلم من قتلته فعدوا او خافوا من ماله كوف الخاطا لانه
لم يبق الا من وقت القتل لتعد الاثنا لانه ما كفته فيجب الدية
لوجود العوض في ماله لا على العاقلة او الوجود عليهم باعقلا النفق و
التعقير الحيانة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك ببيان الدارين
وفي الاسيرين كثر غفل في الخطا او لا عليه من الاسفارة في الخطا عند
الاصحاح وعند سارة بخد الدية في العمد والخطا لان العمد لا يظلم الا
فلا يظلم الا كتمان وان الاسير صار تبع لهم بترحم اياه فيقبل العذر

فاعدت التوبة واما في ذلك فلان ليس في يدك فاسلامه لا يوجب عصمة و
ان السلم فيها فظهر وعظمت حوزة ربيعت مع معصومه وفيه في **فاس** فقول
ووجبت فبذلك معصومه حوزة اخرى الى الحق الذي **اسلم** ومن **اسلم** ثم
ولد ورثته كمن غلبه على شئ في حله الا ان في الخطا **من** الى الموت سلمون
في وارثان فان كان القتل عارا فلا يدعي عاقبة في وان كان خطأ والارواح
في عهد الشايع في القصاص في العود والدية في الخطا **واخذ** العام في
سب الاولي **من** الى **اسلم** قتل خطأ ولا ولى **اسلم** ومن **اسلم** سلم عاقبة
فما **اسلم** وحقن او اخذ الدية في عهد ولا يعقوه ان كان القتل خطأ العام
بالحال اما ان يتوفى القاتل او اخذ الدية لكن ليس له ولاية المعقوب **فان**
اخذ العيب واما السلم ابدوا في عتوه ووثق بين حبيش والبرقة
عشرة والنسوار واما في عتوه واخذ عليه او صلحهم **واخذ**
اخذ العرب **من** الى العيب الى اقبس **جواب** بين عتوه الى عتو الشام **واخذ**
العراق العرب **من** الى العيب الى عتوه **جواب** ان ومن التعلية ويقال
من العتة الى عتوه **وموات** ارض **يعتوه** وعتوه **واخذ** عتوه
على السواد **واخذ** جيب **يعتوه** الماصع **من** برا **واخذ** ورتب **واخذ** الرطة
عتوه **واخذ** ورتب **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه
ما **يعتوه** **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه
سبع **يعتوه** **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه
الزم **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه **واخذ** عتوه

ان لم يكن المستقل فليست تصدق ولو عمل احد طرفي عقد **كتاب الميراث**
فبما اخذته من قولي عليه نيب ترك الفدان وقيل اجبت الايقان المحلوك
التي خرجت من ملكه فصد او الفدان المحلوك الذي قبل الطريق الى منزله من غير قصد
وانما كان تركه اجبت لانه لا يبيع من مكانه فياتي ملكه فيها فخذوه ووزنوا
بنت ملكه في الفضل ان يعمل اليه **ولما** قضا او مدبرا او ام جدر من
مدة سواد بعون درعا وان لم يجد لها ان شهد انه اخذته للزوجة فاقول انها
يقطع من عندنا وعند النافق لا لا يجزيه فلا يثبت له ما كان بينه
لم يقين فان لم يشهد فلا يثبت له بوضوح ان ايق منه وعمل امرتين جعل بينهما
كتاب الميراث غايه في ميراثه حتى في حق من لا يملكه في ميراثه فيستلم
والاستيعاب اجازته بغير التعاض من يقضي حق وطبقا ما يوجب ما يوجب
فصاره ويقضي على ولده وابنيه وعرضه ميت في حق غير ميراثه في غير
ان يوقر قطعه من مال مورثه الى تسعين سنة **كتاب الميراث** في القدر فحقيل
الارض ان يقدّر تسعين سنة فكلما لم يقدّر يثبت الارض ان يقدّر في
بعض الميراث فيستلم ميراثه تسعين سنة فان ظهر حيا قبل ذلك فله ميراثه
في القدر فحقيل ميراثه في حيا يوم تمت المدة فتعده ميراثه فيستلم
بين من يثبت الاثبات وفي مال غيره من جين في ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ميراث الغير عند موت **كتاب الميراث** ان طار ما كان وهو الاستيعاب في حق
للزوجة للاثبات فانما تمت المدة فلا يثبت الوارث الذي كان حيا وقت
موتها فتم مات بعد ذلك لانها لم تكن حيا فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

وغيره من مال مورثه الى تسعين سنة
فكلما لم يقدّر يثبت الارض ان يقدّر في
بعض الميراث فيستلم ميراثه تسعين سنة
فان ظهر حيا قبل ذلك فله ميراثه
في القدر فحقيل ميراثه في حيا يوم تمت المدة
فتعده ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

وفي مال غيره حيث كانت النكاح لا يصح حتى لا يبايعة من الغير فمات وقف
للقدر الى من يثبت ميراثه يوم موت **كتاب الميراث** من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ومن ان يملك ان يثبت ميراثه في مال صاحبه ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
والقبول بشرطها عدم ما يقطع كشرط درايم مسماة من الزرع لاجلها
فان هذا يقطع الشركة لاجل ان لا يثبت ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
فيم **كتاب الميراث** او جدر من مدة سواد بعون درعا وان لم يجد لها ان شهد انه اخذته للزوجة
فاقول انها يقطع من عندنا وعند النافق لا لا يجزيه فلا يثبت له ما كان بينه
لم يقين فان لم يشهد فلا يثبت له بوضوح ان ايق منه وعمل امرتين جعل بينهما
كتاب الميراث غايه في ميراثه حتى في حق من لا يملكه في ميراثه فيستلم
والاستيعاب اجازته بغير التعاض من يقضي حق وطبقا ما يوجب ما يوجب
فصاره ويقضي على ولده وابنيه وعرضه ميت في حق غير ميراثه في غير
ان يوقر قطعه من مال مورثه الى تسعين سنة **كتاب الميراث** في القدر فحقيل
الارض ان يقدّر تسعين سنة فكلما لم يقدّر يثبت الارض ان يقدّر في
بعض الميراث فيستلم ميراثه تسعين سنة فان ظهر حيا قبل ذلك فله ميراثه
في القدر فحقيل ميراثه في حيا يوم تمت المدة فتعده ميراثه فيستلم
بين من يثبت الاثبات وفي مال غيره من جين في ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ميراث الغير عند موت **كتاب الميراث** ان طار ما كان وهو الاستيعاب في حق
للزوجة للاثبات فانما تمت المدة فلا يثبت الوارث الذي كان حيا وقت
موتها فتم مات بعد ذلك لانها لم تكن حيا فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

ان هذا الدين لا يفيده الشريك الاخر وان ورث احد من او ورثت من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

ووقف ميراثه هذا **كتاب الميراث** في القدر فحقيل الارض ان يقدّر تسعين سنة
فكلما لم يقدّر يثبت الارض ان يقدّر في بعض الميراث فيستلم ميراثه تسعين سنة
فان ظهر حيا قبل ذلك فله ميراثه في القدر فحقيل ميراثه في حيا يوم تمت المدة
فتعده ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
بين من يثبت الاثبات وفي مال غيره من جين في ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ميراث الغير عند موت **كتاب الميراث** ان طار ما كان وهو الاستيعاب في حق
للزوجة للاثبات فانما تمت المدة فلا يثبت الوارث الذي كان حيا وقت
موتها فتم مات بعد ذلك لانها لم تكن حيا فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

والثابت لا يفيده في العقد فان لم يكن فاما لا يملك احد من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
مال احد من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
وكذا ان يملك مال احد من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
الخط فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
الاخر فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
الشريك فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
وجاءه الهديه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
فهي مال فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
بنت **كتاب الميراث** ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
بعد ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
قولها اذا ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
مال الاخر فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
وان يملك قبل ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ورجعه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
بالرمان فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
الشريك فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
بالمال الذي ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
ان يرجع على الاخر فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم
وكل من ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم ميراثه فيستلم

[illegible]

عنه الى يوسف فان القصة في غير الخيالات تغلب فيها جهة التعليل لا جهة
الافراز ومع هذا يجوز قسمه لاختراع عند الى يوسف مع اننا يجوز ان نسميه
في الوقت محل جهة الافراز غالبية في الاوقات وان وقت نصير من عقار منكره
يجوز ان يوافقنا في جميع منكره فان وقت نصير عقار كانه فالتوافق يتم
مع الواقع لكن يجوز قسمه الوقت بين المصارف وبيد ان ارتفاع الوقت
يخارجته ولم يتغيرها الاوقات وتعمل في الغلة الاوان وتعمل في بعض احواله
بالوقت الا في حاله فان استعمله او كان فيه الاوان لم يجره ما جرت ثم رقة
ال معروضه ونقد بصره وان عمارته او يدق بوقت الحاجة اليها وان تعدد رقة
اليها يبيع و رقة غلة اليها ولا يتم مصارفة **كتاب البيع** في البيع مثالة
قال تعالى يتقعد بايجاب وقبول بالغني ماض ويتعاطى في التيقن والبيع
فما رز الخصال قال غلة صورية في البيع والاياب والقبول والتعاطى
غلة مارية له والاياب لكونه بين الاشئين وما غلة الخ غلة وقيل
عليه ان التراضي يسعمل ملا يكون بشا من جميع ماله فانه يبيع بمقتضى **كتاب البيع**
والتعاطى عند الان عند البعض بمقتضى التعاطى في التيقن والغنى والتعاطى
عند البعض الا اعطاه من الخائنين ويكفي عند البعض من ابدال ما يبيع كما اذا
سأوه ولم يكن معروفا ولا يجعل البيع في بيعه رقة في ما لو عارفا او الغنى
الواجب ان لو حال كيف يتبع الخطأ فقال تعاطا بدمهم وقال غلة في الغنى
فقال غلة بدمهم فانه هذا بيع وعلمه رزهم واذ اوجب احد قبل
في الكس المسبح بكل الغنى او تركه الا اذا بيعت عن كس الى قال بدمه هذا

خط

52

عند الحرج وقال صحيح في الوجهين لانه لو باع عشر امثالا عن من الدار اوله
ان في الثاني المبيع محل النذر وهو مجهول لا متع ولا غيرهم ولا يبيع عند
على عقدة انشاب وهو اقل او اكثر لان اذا كان داخل للباين ش ما ليس
بمجهول فيكون عيبا في الوجهين وفيه فان كان كذلك لا يكون المبيع معلوما وهو
بينا للمحل في صحيح في الاقل بقدره وفيه وفي الاكثر لان المبيع مجهول وفي
في ثوبه على عقدة اذ لم يكن نزع يد من خدامه في بعض في عقدة ونصف
بلا في اوسع في تسعة ونصف ان شاء او وكل ابو يوسف ان شاء اعتد بانفسه
في الاول ويجوز في الثاني وقال محمد ان شاء اخذ بعقبة ونصف في الاول
ونصف في الثاني لان من ضرورة مخالفة الارباع بالدرهم من ثوبه نصفه
ولا ابو يوسف وانما اخذ في كل درهم يبدل من كل ذراع عشرة دراهم ثوبه بقدر التسعة
ولا يبيع من الزرع ونصفه انما اخذ حكم العقار بالشرط وهو عقبة من الزرع ففي
اقل ما حكم الى الاصل وبيع البئر في ثوبه بالاقلا والاربع في ثوبه
بيع البئر في ثوبه يجوز عندنا وعند الشافعي وقولان وبيع اخذ الاكثر
عنده والجوز والوزن والمشتق في ثوبه الاول انما قال في ثوبه الاول
لان في ثوبه الثاني في اقل في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني
صلاحي او قد يراه جريح قطعه او مشرطه على الشتر بعد البيع لا في ثوبه
معلوم منها في اقل في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني
لان ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني في ثوبه الثاني
واجرة الكيل والوزن والحد والزرع على المبيع
واجرة وزن الثمن وقدره على المشتري وفي بيع السبعة ثمن تسليمه حوا ولا في

ما يجمع ما نزرعه ليعلم ان باع المذرع يكذا اخذ الاقل بكل المذرع او اكثر
والاكثر من ذلك باع المذرع في الثوب وصف المذرع بالوصف الذي
انما قام به بالمثل وحيث ذكر المثل حسنا او قبيحا فالحكمة المحضة هي التي
بل هي اصل الحكمة عبارة عن فقه الامور او اكثر منها والتي انما يوجد
الشيء فالحكمة التي تختلف بها الكيفية كالزرع في الثوب امر يختلف به المثل
عليه فان الثوب اذا كان من الكتان فيكون عشرة اذرع يساوي عشرة
فان باع المذرع ثوبا من الكتان او من غيره من الثياب لانه لا يبيع بثمن
العشرة فكيف يبيع المذرع الزايد على التسعة فيزيد الثمن حسنا فيبيع
الزائدة مثلا بمثل الثمن المثل التسعة على الامور كما يتفق من المثل فانه
في المثل عشرة اقترعة بعشرة مدام كان تغير واحد بدو ولا يكتفي في الثوب
فان باع عشرة اذرع بعشرة وكان الثوب عشرة اذرع كان في مائة
لا ياخذ بعشرة بل ان شاء واخذ بعشرة وان كان في المثل في المثل
فانه اذا باع هذا الثوب فوجد المثل في حقه امر مرغوبا كان المثل في
كل امر اشترى بعد اذ هو في المثل وان قال كل مذرع درهم اخذ الاقل
بجسه او تركه ولا اكثر من المذرع درهم او فسخ لانه اذ لم يزرع
بدرهم فلا يجر من رعايه هذا المعنى وان لم يزرع في المثل فوجد على عشرة اذرع
بشرة كذا مذرع درهم فما هو عشرة اذرع واحد عشرة اذرع في المثل فانه
وصفا او عشرة اذرع فاحسب كذلك على ما في هذا المعنى
وحيث عثره اسهم من ما يبيع اسهم باع عشرة اذرع فربما في دارس

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة والهدى

بقا عتدای

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]

وَقَبَضَ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[illegible]

الاصحاح الثاني

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

لا نعقد ولا نضع قيداً
كثيراً ولا نبيح الدابة
المجسدة فداها شرطاً ولا نقتصر

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or document, written on aged paper. The text is dense and covers most of the page.

[illegible]

229

لما جاء به بعد انما كان لا يشترى به مبيع فصدق به هو
ما جاء به بعد انما كان لا يشترى به مبيع فصدق به هو
ووجه الطلب لا يبيع وانما يبيع في الشيء بطريق البيع والوجه
مشي في العقد يكون فيه حيث سبب الكسب في سائر الكسب
عدم الكسب فالشبهة ملحقه بالحقيقة في الحرة فان البيع عليه الشبهة عليه
السلام ثم عن الزنا والريسة واما الدرهم والدرهم في مبيعة في العقد
ولو كانت متعينة كانت فيها شبهة بالطلب بسبب الصا وحدهم
عدم التعيين يكون في تحقق العقد بالشبهة يكون فيها شبهة بالثبوت
ولا اعتبارها بهذا في الحديث بسبب الكسب اما الحديث بعدم الكسب
المتعين عند ان صحة يعني ان الراجح في التعيين لا يلزم سوا كان
المقصود بعارضتين كطارية مثلا او عارية كالدراهم والدراهم حتى
في اذ اربع الدرهم المعصومة وحصل فيها ربح لا يكون طيارا في
الاول حقيقة الحديث وفي ان الشبهة الحبث والشبهة ملحقه بالحقيقة
كما طار ربح مال اذ جاءه فحق في ظهر عدمه بالتصادق ان انما ربح
على جعله لا انقصه او في فيه المدة في حقها وقاعلي ان هذا اعم
لكن على المدعي بجمع بين المصلحة عليه فالربح بل لئلا اعمال المتعينة
يدل العيني الذي هو حق المدعي والمدعي بجمع بينه ما اخذ فاد
تساوفا على عدم الدين صار كانه استحق مكره ابيع ووكس حتى
مكون مكره فاما لم يكونا البيع في حق البذل بجمع فاما فلا يجوز

قوله

في مالا يتعين بالتعيين فان قيل كذا في مبدئية في المصلحة فحقه علم او كذا
ووجه الطلب لا يبيع وانما يبيع في الشيء بطريق البيع والوجه
مشي في العقد يكون فيه حيث سبب الكسب في سائر الكسب
عدم الكسب فالشبهة ملحقه بالحقيقة في الحرة فان البيع عليه الشبهة عليه
السلام ثم عن الزنا والريسة واما الدرهم والدرهم في مبيعة في العقد
ولو كانت متعينة كانت فيها شبهة بالطلب بسبب الصا وحدهم
عدم التعيين يكون في تحقق العقد بالشبهة يكون فيها شبهة بالثبوت
ولا اعتبارها بهذا في الحديث بسبب الكسب اما الحديث بعدم الكسب
المتعين عند ان صحة يعني ان الراجح في التعيين لا يلزم سوا كان
المقصود بعارضتين كطارية مثلا او عارية كالدراهم والدراهم حتى
في اذ اربع الدرهم المعصومة وحصل فيها ربح لا يكون طيارا في
الاول حقيقة الحديث وفي ان الشبهة الحبث والشبهة ملحقه بالحقيقة
كما طار ربح مال اذ جاءه فحق في ظهر عدمه بالتصادق ان انما ربح
على جعله لا انقصه او في فيه المدة في حقها وقاعلي ان هذا اعم
لكن على المدعي بجمع بين المصلحة عليه فالربح بل لئلا اعمال المتعينة
يدل العيني الذي هو حق المدعي والمدعي بجمع بينه ما اخذ فاد
تساوفا على عدم الدين صار كانه استحق مكره ابيع ووكس حتى
مكون مكره فاما لم يكونا البيع في حق البذل بجمع فاما فلا يجوز

في مالا يتعين بالتعيين فان قيل كذا في مبدئية في المصلحة فحقه علم او كذا

عكس هذا وطلعت من ولادة الجمعية في هذا النوع كذا في مبدئية في المصلحة فحقه علم او كذا
الولادة لا يمكن التسليم لمطل عند ان لا ربحه حال المصلحة لا يكون ربحا
محتمل في حق وان شرطه في ان يكون ربحا في ان اذ اربع الدرهم المعصومة وحصل فيها ربح لا يكون طيارا في
الاول حقيقة الحديث وفي ان الشبهة الحبث والشبهة ملحقه بالحقيقة
كما طار ربح مال اذ جاءه فحق في ظهر عدمه بالتصادق ان انما ربح
على جعله لا انقصه او في فيه المدة في حقها وقاعلي ان هذا اعم
لكن على المدعي بجمع بين المصلحة عليه فالربح بل لئلا اعمال المتعينة
يدل العيني الذي هو حق المدعي والمدعي بجمع بينه ما اخذ فاد
تساوفا على عدم الدين صار كانه استحق مكره ابيع ووكس حتى
مكون مكره فاما لم يكونا البيع في حق البذل بجمع فاما فلا يجوز

عكس هذا وطلعت من ولادة الجمعية في هذا النوع كذا في مبدئية في المصلحة فحقه علم او كذا
الولادة لا يمكن التسليم لمطل عند ان لا ربحه حال المصلحة لا يكون ربحا
محتمل في حق وان شرطه في ان يكون ربحا في ان اذ اربع الدرهم المعصومة وحصل فيها ربح لا يكون طيارا في
الاول حقيقة الحديث وفي ان الشبهة الحبث والشبهة ملحقه بالحقيقة
كما طار ربح مال اذ جاءه فحق في ظهر عدمه بالتصادق ان انما ربح
على جعله لا انقصه او في فيه المدة في حقها وقاعلي ان هذا اعم
لكن على المدعي بجمع بين المصلحة عليه فالربح بل لئلا اعمال المتعينة
يدل العيني الذي هو حق المدعي والمدعي بجمع بينه ما اخذ فاد
تساوفا على عدم الدين صار كانه استحق مكره ابيع ووكس حتى
مكون مكره فاما لم يكونا البيع في حق البذل بجمع فاما فلا يجوز

عكس

بكذا كان ظهر المشتري خيانه في المراجعة اخذه بخنائه وروى في التوبة
 على من غش وعنه الى يوسف خطبته وان وعد في خبرتها فان غش
 فانها بعد بيع سبع فان راجع منه ما رجع عنه وان استوفى البيع في
 المراجعه ان اذ اشترى بعشرة وباهد ثلث عشرة ثم اشترى بعشرة
 فانه ان باهده بعشرة فيقول قام على ثلثه وان اشترى بعشرة وباهد
 بعشر من ثلثه بعشرة لايهده رايته الملوحة وانه يقول قام
 على بعشرة في الغش على المذبح الثاني فيقول منقطع الاحكام
 عن الاول لان المذبح الثاني قبل المشتري الثاني فيقول ان يطرح على
 فيه عليه فستحق البيع الذي بعده وان اشترى ثانيا فانه لا يكون له
 للمشتري الثاني شيعة ان الترخ قد حصل به فلا يكون منقطع الاحكام
 الاول وان يترد المشتري من ما روى له المخطوب منه برقيقه على ثلثه
 ان اذا اشترى العبد المذون المخطوب منه برقيقه ثلثه بوجه
 فباعد من من ماله ثلثه عشر والمولى ان باعه رايته يقول قام
 على بعشرة كما دون اشترى من سيده ان اذا اشترى المولى بعشرة
 ثم باعه من ما روى له المخطوب منه بوجه ثلثه عشر فاما فانه ان باعه
 برقيقه يقول قام على بعشرة لان بيع المولى من قبله فانه قد
 عدا المذون وشرايه منه اعطى فاما في حق المولى فهو من المذون في
 قال المخطوب منه برقيقه لانه يكون للعبد المذون ملكا لانه قد عدا
 لاديه عليه فلا يمكنه فلا شيعة في ان البيع الثاني لا اقل ما اوفى

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

عليه

عليه في المخطوب في غش المذون فلا شيعة في ان البيع الثاني لا اقل ما اوفى
 الثاني بوجه مع ذلك الاحتياط في حق المذبح وبيته الحكم بالحق الاول
 في المذبح عليه وروى المذبح على ما روى عنه من ماله ثلثه عشر
 او لا ونصف ماله ثلثه عشر فانما يتردد الى المشتري المذبح الثاني
 ثم يتردد باهده من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 ونصف فان اشترى من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 عليه ان يقول اني اشترى من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 وان اشترى من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 ان الاوصاف لا ينافي بها بين المشتري والمذبح وان الاوصاف لا تكون لها
 حصة معلومة من المذبح لان المذبح لا يتردد بسبب الوصف ولا
 ينقطع بقوله انا على ان هذا البيع حتى على الامانة فلا شيعة في
 السابقة لاسباب هذا الحكم فوجب ان لا يتردد من البيع بوجه
 فانه ما روى في قوله فاما على ذلك ان كان المشتري قد اشترى من ماله ثلثه عشر
 ان يتردد انك اشترى من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 في ذلك لا يوجب على المشتري ان لا يتردد من ماله ثلثه عشر وان يتردد
 بوجه من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 وطلبه كاشف من ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 ثم يتردد من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 ثم يتردد من ماله ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

في الفرق بينهما ان انتهى اليه السلام من بيع ماله ثلثه عشر
 بان فيه روي ان في العقد على تقدير الهلاك فانه لا يكون له شيعة
 فانه روي عنه في لا يجوز في العقد رايته على ما طلاق انتهى في
 من ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 عليه السلام لان بيع الطعام حتى يرضى فيه صاعان فصاعا
 صاعا على ما يرضى المشتري وروى كذا في البيع بعشرة المشتري
 حتى ان كان لا يرضى بيع قبل البيع لا يشتد وان كان بخبرة المشتري
 كذا ان كان له بعد البيع بيعت المشتري وكل في العوض ان كان
 البايع يرد البيع بخبرة المشتري فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 بعد ذلك في الحديث المذكور ما اذا اجمع العوضان في بيع الكسبي
 على ما سأل في باب السلم وهو ما اذا سلم في كذا في حق الاجل
 اسم البايع من اجل كذا او ان يرد السلم ان يقضيه ثم يقضيه لنفسه
 فان كان كذا في البيع فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 حتى يوزنه او يوزنه فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 المشتري لا يرضى به لا يرضى به فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 في الفرق قبل يقضيه فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 والمطعمه والمذبح فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 قيام المذبح فيقول بالمراد في حق الزيادة على الثمن لا في بيعه بملك
 ابيع كذا في المذبح فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

في الفرق بينهما ان انتهى اليه السلام من بيع ماله ثلثه عشر
 بان فيه روي ان في العقد على تقدير الهلاك فانه لا يكون له شيعة
 فانه روي عنه في لا يجوز في العقد رايته على ما طلاق انتهى في
 من ثلثه عشر فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 عليه السلام لان بيع الطعام حتى يرضى فيه صاعان فصاعا
 صاعا على ما يرضى المشتري وروى كذا في البيع بعشرة المشتري
 حتى ان كان لا يرضى بيع قبل البيع لا يشتد وان كان بخبرة المشتري
 كذا ان كان له بعد البيع بيعت المشتري وكل في العوض ان كان
 البايع يرد البيع بخبرة المشتري فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 بعد ذلك في الحديث المذكور ما اذا اجمع العوضان في بيع الكسبي
 على ما سأل في باب السلم وهو ما اذا سلم في كذا في حق الاجل
 اسم البايع من اجل كذا او ان يرد السلم ان يقضيه ثم يقضيه لنفسه
 فان كان كذا في البيع فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 حتى يوزنه او يوزنه فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 المشتري لا يرضى به لا يرضى به فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 في الفرق قبل يقضيه فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 والمطعمه والمذبح فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني
 قيام المذبح فيقول بالمراد في حق الزيادة على الثمن لا في بيعه بملك
 ابيع كذا في المذبح فانه لا يكون له شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

هذا هو الحق في البيع
 وان كان المشتري قد اشترى
 العبد المذون ثم باعه
 من ماله ثلثه عشر
 فانه لا يكون له
 شيعة في البيع الثاني

بالاجماع لان الحكم لا يرد من سبب وليس البعض اقل من البعض فلا يمكن
ان يثبت سبب معين بغير دليل **م** فلو اجمعت ثبوت زور انما يثبت
وحكمها محلها فلو ثبت هذا عند المخرج وعند ما يتخذ على ما لا يستلزم
التفاضل الزوجية الى الزوج وما مرنا بالثبوت لا باطن الى لا يثبت فيما يثبت
وبين الله تعالى ومنهجهما اما عند سبب الزوج فمثل هذا فان الحكم يخص
كثيرا يكون سبب العقل فيما يثبت وبين الله تعالى وجوابه انما لا يثبت
الحكم المحض وهو الشهادة الكاذبة من حيث انه اقربا كما سبب العقل الى
مكر انما يخص محال كاشا عقد جديد وهو ليس محال بل هو واجب لان
الخاصية هي حكمه كغيره من العقود والعقود في عقد فيه خلاف لغيره
ناسيا منه هذا او احدا لا ينفذ عند ما يوجب **م** فلو اجمعت
ان كانا ناسيا منه ينفذ وان كان احدا فغيره وان كانا وعندهما
لا ينفذ في الوجهين لان قضاء بما هو خطأ عنده واقتضى على قولها **م**
ولا ينفذ على الغائب الا بغيره ناسية حقيقة لا بشرعا كقول القاضي
او حكيم بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الغائب **م**
كما اذا ادعى وارثا على رجل ان يثبت له من فائدة الغائب وانما يثبت
على من ادعى ان الغائب ينفذ في هذه البينة على المأخوذ والغائب متى
لو حصر الغائب وانما لا ينفذ في النكاح **م** فان كان سببا لا ينفذ
ان كان كذا ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الغائب **م**
عند ادعى سواه انما ينفذ في عقد بطلان زور وبشرع وقام بينة

كالوكيلة

على

على التخليق بغير زور اختلف فيه المشايخ والعلماء لا يثبت وانما يثبت
في سبب من الشيطان السبيل بالنسبة الى الحبس فيكون المأخوذ
عن صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل ولا يثبت اذا كان سببا وانما
لا يثبت على الغائب في صورة الشيطان الا كان فيه اطلاق حق الغائب
اذا لم يكن كما اذا علق الملاقاة اذ بدخول زيد في الدار قبل **م** وبشرع
مال اليتيم ويكتب ذكر الحق **م** يجوز للحاض اقرض مال اليتيم لانها غفلة
والغافل يقرض على اخذه متى شاء ولا يجوز للوصي لعدم القدرة على اخذه
ذكر الاب في الاصح فلو فعل يقضي واذا اقرض الغائب كتب في ذلك وشيعة
م وقيل على الشخص من صلح قاضيا ولو لم يكن حكمه بالبيت والتمس
الاقرار او اجابا اقرارا من الخصم وبه الله شامدا حال ولا يثبت **م**
ان يثبت اجابا باضارا احد الخصمين وبعدالة الشاهد في زمان ولا يثبت
تمام مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا اخبر بعد الولاية لانها تحقق احوال
من الدنيا فلا بد من انشاء هذا في خلاف ما اذا اخبره فذلك لان
حكم النول فلا يثبت اخبره **م** والحال من ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم
الحكم والموتى لا يورثه وورثه **م** كما لا يثبت الشهادة فهو لا **م** ولا
الحكم في حد وقوله لانها لا يثبتان معها وهذا لا يثبتان باحتساب قالوا
وصح في سائر الجملات ولا يثبت به دفعا لهما من العوام **م** قال
ان ينفذ هذه الرواية وهي قوله ولا يجوز الحكم في الحدود وانما يصح بان
على جوار الحكم في الجملات بان لا يكون ليس لغير الحكم عما عده فان ما ليس

تفسير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كانوا اخبروا او سماعا
مدخلها بغير موضوع الا بغيره تابع للاول **م** ومن ادعى هبة في وقت
حصول بينة فقال قد جددتها فاشترتها منه او لم يقل ذلك فاقام
على الشراء بعد وقت الهبة تقبل وقيل لا **م** قوله فاقام بينة يرجع
الى الصوريين اى ما اذا قال قد جددتها واذا لم يقل ذلك فان دعوى الهبة
اقرار بان الموهوب ملكه الواسع قبل الهبة ولا يثبت دعوى الشراء
قبل وقت الهبة وما دعوى الشراء بعد وقت الهبة فلا يثبت
فيها لانها لا ترقى **م** ومن ادعى ان زيدا اشترى جارية وملكها
المدعى خصوصه حل ولو لم يكن لانها لا ترقى للبايع حصول الفسخ من
المشتري فاقام البايع جنته بنفسه لاسيما انما جده البايع فان
تجوده فسخ جهته **م** وصديق المقر يقض عشرة **م** ان قالته قبضت
من فلان عشرة وراهم ان ادعى انها زينة او بغيره لامن ادعى انها
ستوقته ولا من اقر يقض الجبار او حقه او الفسخ او اياك فاعاد
قال المستوفيت منه عشرة وراهم لان الاستيفاء على اكمال **م** كما بهرجة
للتجارة والمستوفية ما غلب غلبة **م** الفزيرة والبهرجة من جنس الدراهم
اي النصف غالب على الفسخ لانها بالنسبة الى الجارية يكون فسخها اقل
لان ردة الزينة دون ردة البهرجة فان زينة لا يرد البهرجة روي عن فيه
اعماله لان بيت المال لا يقبله فان بيت المال لا يقبل الا ما يوفى غاية
العودة والبهرجة بركة التجرار والبهرجة الباطل والرق من الفسخ والدراهم

لا جنتها وفيه مساع كالتبث بالنكاح والسنة المشهورة او الاجماع
لا ينفذ محنة الحكم في ذكره وفائدة انما الحكم فان اختلف بين ان يحكم
حكمه فالحكم بغير الشراء على تسليم الفسخ والبايع على تسليم البيع و
من انتفع بغيره فذلك بغيره انما يثبت على غيبا بالطريق الاولى وانما يثبت
الحكم في جميع القضايا لا يثبت بذلك لان العوام يثبتون ذلك في القضايا
الى الغائب فلا يثبت الحكم الشراء ورق ولا يثبت الحكم **م** وحكمه في حكم
بالدية على العاقلة لا ينفذ لان العاقلة لم يملكه وكذا ان حكمه بالدية
على العاقلة لا ينفذ ايضا فيقتضيه القاض ولا ينفذ على العاقلة لان حكم الحكم
في الغائب يثبت الفسخ وانما لا يثبت الفسخ على العاقلة والسلام فوفا
اقدومه ومعنى عدم تنازه على العاقلة ان لا يكون الحكم ولا يثبت
الدية من العاقلة وجهه **م** انما استعوا **م** وان رفع حكمه الى قاضي اذ اذ
مذهب المصنف والاربطه **م** اى ليس حكم الحكم مثل حكم الموتى في ان ينفذ
فيه بغيره عليه **م** سائل **م** ينفذ **م** وليس لها سبب سبب عليه
لا فان ضما يثبت في سبب كوة بلاد الاخر ولا لامل رابعة بطلان
تستوفيه من سبب غير نافذة فتح باب في القصوى في مستندة زينة
طراها **م** وذكر في القصوى **م** اى في المشتبه من الاولى وقوله يرق طرا
اى انقل طرا بالمتسلسلة واما في سببها فانه يثبت في سببها انما كانت
مثل نصف ديرة او اقل حتى لو كان اكثر من ذلك لا يثبت فيها الباب
فتصور صورتي في الاولى يكون لفتح الباب دون الثانية والفرق

انما

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

هو على كونه جائز الشهاده **م** ولاية الخصم بنحو هو عدل ولكن اخطا او شحما
 فاذا قال له عدل صدق بيمينتي الحق وكفى واحدا للشهادة وتوجه
 الشاهد والرسالة والرسالة الى المكي والاشان اخذوا **م** هذا عند
ج ولى يوسف واما عند عي عجب الاشان عند ان تركية الشراوى الى
 فقد قال المصنف في الاشان اجماعا لانها في معنى الشهادة حتى لا يصح تركية
 العدلية عن العبد واليد ان يكون المكي عدلا فلا تقبل تركية المصنف في قوله
 الطال **م** وليس سمع بها او اقر او حكم قاض او عدل غيبا او قولا ان يشهد به بالسمع
 وان لم يشهد عليه **م** قوله ان يشهد بذلك وليس سمع خبره مقدما عليه **م**
 اجمع ان قوله سمع قول الباع بعت وقول المشتري **م** ويقول الشاهد لا اشهدني
 سمع في صورة لم يشهد اشتبه عليه **م** ولا يشهد على الشهادة عالم
 يشهد عليه فلا يشهد عليه **م** سمع شهادة شاهدها ولا يشهد على الشهادة
م ان سمع رجل ان الشهادة عند القاضي لا ينبغي ان يشهد به على شهادته او عيها وان
 وكذا ان سمع ان الشهادة عند القاضي على شهادته ولا ينبغي له ان يشهد
 على شهادته **م** لا يشهد عليه **م** ولا يشهد من روى عنه ولا يشهد
 شهادته **م** هذا عند المكي للحظ بينه الحظ وعند غيره في اقله
 ان هذا خطأ ولان التفرقة فادرجيل فممكن ان لا يشهد ولا خلاف في قوله ان
 الخلافة فيها وجدانته شهادته في روى لان ما يكون تحت عقوبة يومئذ
 عليه التفرقة خلافا للمكره فانه في ذلك **م** ولا ياتى مع تابعين الا لاجل
 الموت والنجاة ولا حضور ولاية النافع وتصل الوقت انما هو بطلان

[illegible]

او بقا مبرا بشرا او بانطرح في الحال فاما جرد العجب بالمشي في قليب
بعض ما من قبول الشهادة لان الاجتهاد فيه مساهمة من هذا
ان في المدة لا يشترط ان تكون **م** او بشهادة الصدوقين **م** او بشهادة
في المدة وقع اتفاق وفي المدة من يوجب بالزور وهو دور الشهادة
على كل حال **م** او يبول على الطريق او ياكل فيه او يظلم السلف
من الامور والاعمال والمختلطين الماضين **م** ولو شهدوا ان لا
او من كل زور وهو بدعي محض وان اكد **م** اي شهدا ان لا رجل
زهدا وصليا في التزكية وهو بدعي انه وصي صحت شهادتهما وانما فعل
بدرجته لانه لو اكد لا تقبل الشهادة **م** كشهادة وابني الميت ومديونه
والوصي لهما ووصية على الاصل **م** اي صح شهادة هؤلاء افرادي
زهدا وشهادة **م** وان شهدا ان ابايما العايب وكله بعض رتبة
لثبته بشهادتهما فلا يمكن بشهادتهما بالجمع الموجود لكان الشهادة فلا
الاصح لان الوصي اذا ادعى يكون قبول الشهادة كغير الوصي والعايب
بغير ذلك كالمشاهدة على حج وهو بدعي فليس بباطل هذه **م**
عقلا للشرع او العبد مثل ما هو حاسق او الكحل والمولود من حريم
من ضرورة المسئلة اذا اقام البينة على العدالة فقامت الحكم البينة على
الباح ان كان الحج حجة جازية لا بعد بينة الحج وانما قلنا ان صورة
المسئلة بعد الاثبات لم يبق بينة على العدالة فاحضر من الشهود
او اكد الربا فان الحكم لا يجوز قبل العدالة لاسباب اجبر على الشهادة

ان لا يكون اقراره
في حق غيره
ان لا يكون اقراره
في حق نفسه

م

م وبقي على اقرار المدعي بنفسه **م** لان الاقرار على غير الحق الحكم
او على انهم يمسكون بالصدق في قدق او ساروا او فدا او فدا او فدا
المدعي او انما استبرأ من يد المدعي او اعطاهم ذلك مما كان في عنده
او اني صا طعن على كذا وكذا واليهام على ان لا يشهدوا في حق غيره
م اي على ان لا يشهدوا واعلم ان هذه الزور **م** ذلك كالمشاهدة
الزور فيجب عليهم اقرارا ما اعطاهم ام قال في هذه او كسب الجرم فقال للشرع
او للبعد عن التزكية فليس تحت حكم القاضي فليس **م** ولو شهد بعد ذلك
حتى قال او حلف بعض شهادتي في قبلة **م** ان اخطأت بسببان مبرك كذا
او على المدعي فشهدوا به فشهد على نفسه ثم قل ثبت لبعضهم على الواجب
عنه او قل اخطأت بكذا باطلا **م** اي اذا ادعى المدعي تحت سبب فشهد
على العشرة ثم قال اخطأت وتوالت العشرة مقام الحق فان كان في المجلس
الشهادة فقولوا اخطأت في المجلس فقبل من العدل وان كان الموضوع موضع شبهة
لان المدعي اذا ادعى نفسه لا تقبل الشهادة على العشرة لانه لا يقبل بكونه
لشاهد في حق غيره المجلس ان كان الموضوع موضع شبهة لا يقبل لانه يوجب التزكية من المدعي
وان لم يكن الموضوع موضع شبهة كما اذا لم يذكر لهذا الشهادة ثم يذير في المجلس لفظ
الشهادة لا تقبل من العدل مع ان المجلس مختلف **م** شرط موافقة الشهادة
المدعي كما اتفاق الشاهد من لفظا ومعنا عند المدعي **م** وعند من لا يظن
اتفاقهما لفظا ومعنا بل يكفي اتفاقهما معان **م** فخره ان شهدا بالالف
والاخر بالعين او ما يه ويما بين او بطنية وطلقين او ثلاث **م** ان شهدا

المدعي
المدعي
المدعي

احدهما بالياء والاخر بالعين او شهدا احدهما بطنية والاخر بطنيتين او وثقت
واثقتا بغير المدعي او اقر المدعي بكونه كذا بكذا لا كذا **م**
وقبضت على الشق بالف والف واثبت **م** اي في شهادة احدهما بالف والاخر بالعين
وما يه **م** اذا ادعى المدعي الاكثر **م** حتى اذا ادعى الاكثر بان قال لم يكن
الاكثر او سكنت على الغاية الزائدة لم تقبل شهادته مثبت لزيادة
اما اذا قلنا ان اصل ما ادعى وما يه ولكن المستوفى لما يه او ابراهمه
جحد شهادته المستوفى **م** كلفه بطلان ما يه وما يه وعقد
م اي كفاية احدهما بطنية والاخر بطنية ونحوه وشهادة احدهما بطنية
والاخر بطنية وعشرة فان الشهادة مقبولة التماسا في على الاكثر وعلى
الاطرف وعلى الغاية ولا شك ان قولها اظهر وافر من قولها مستوفى
شهادة احدهما بالف والاخر بالف وما يه غير مستوفى في شهادة احدهما بالاخر
والاخر بالعين **م** ولو بانوا او يفرق الف وزاد احدهما فحق بكذا فاقبلت بالف
وبعض اقره قولهم كذا **م** فان شهادته الف وافر من قوله **م** الا اذا شهد
من الزهد ولا يشهد من علمه حتى يقول المدعي ما يقضي **م** اي على الف الف
فما الحق ان لا يشهد حتى يقر المدعي هذا الناس بما يقضي ليدل بشهادة المدعي
عليه وذكر المدعي ان هذا الحق بان شهادته لا تقبل وهو قوله زهدا المدعي
بكذا يشاهد فحقا البعض فحقا لا يشهد في غير انفسهم ولا يمنع القول
م ولو شهدا بغير زهد يوم كذا بكذا واخران يمتنع فيه كونه زهدا **م**
ان يثبت زهد في ذكر اليوم زهدا البستان لان احدهما كان زهدا في بعض

في حق غيره
في حق نفسه

حتى في المدة بغير

الاكثر

اصح

احدهما بالياء من الاخر **م** فان قلنا باحد ما تم قامت الاخرى ردت **م**
لن الاولى تثبت بالتحال القضاة فلا تقتضى بالثانية **م** ولو شهدا بغير
بشرة واخرى في المذكورة لا لا اولا فحقا في لونها قطع **م** وعند من لا يقطع
في الوجهين وقيل الاختلاف في قولين مختلفين كالمسؤول والفرقة لا في
السؤال والباس وقيل في جميع الاول ان كنه السرقة قد تقع في البسالة
والراس يراه من بعد فحقا بطلان الجواز من بعد كالمسؤول وشهادتهما
والاخر بغيرها **م** ولو شهدا بغير زهد او كنه بغير بالف والاخر بالف ما يه ردت
م اي كفاية احدهما بطنية والاخر بطنية ونحوه وشهادة احدهما بطنية
على كل واحد منهما بغيرها **م** فخره لا تقبل **م** وكذا اختلف على وصلي
توحد وكمن وصلوا على العبد والعاقب والراس والعرض **م** فغير
وشهد على العبد يجمع الى العتق فخره كذا على الترتيب لان العتق
هو العتق وهو مختلف **م** وانما ادعى الاخر **م** اي المولى في العتق على
الحال وولى العتق في الصلح عن العتق واخرين في الوصل والزوج
في الفاح **م** فهو كدعوى الدين في وجه **م** اي ان كان الشاهدان مختلفين
لفق الاثبات عند الحاج وان كانا متفقين معناه فانما ادعى المدعي الاقل
لا تقبل شهادته الشاهد بالاكثرة وان ادعى الاكثر فقبل على الاقل والعايب
ان يقول ليس بمالك دعوى الدين لان الدين يثبت باقرار المدعيون
فيكون ان يقر عند احد الشاهدين بالف وعند الاخر بالاكثرة فيمكن انما
ان يكون المدعي الاقل هو الاكثر كذا قضى الدين على الالف او اربعة عند

شهادة والاخر بغيرها

المدعي
المدعي
المدعي

يخلف المشتبه انه لم يرض بالبيع والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة اخرى
 انما يشترك في مسئلة الدين باستلزامها بقبول الوكيل اذا لم يملك
 عند تكون رب الدين وعلمه غير ممكن لان التقدير بغير البيع وان ظهر
 عند الحق لان ينفذ ظاهرا وباطنا عنده فلا يستلزم المشتبه بعد هذا اذا
 عند ما قيل ان الوكيل ان يرد بالبيع في مسئلة الدين لان المشتبه ان يملك
 عند ما يملك ان التقاضي وقد قيل لا يحل عند الحق ان يرد في الرقعي
 الى ان يستلزم ومن رفع الى اخر عشرة بنفها على هذه فانفق عليهم
 عشرة في هذا قبل هذا الاحتجاج وفي القياس يصير من غير اتفاق
 ما يوجب ملكه وجه الاحتجاج ان الوكيل بالاتفاق وكيلا بالشرع والملك فيه
 ما ذكرنا **باب على الوكيل** للوكيل عزل وكيد ووقف على علمه وتطل
 الوكالة بموت احدى وجنونه على مطلق **باب** الحقوق العينية في الرقعي
 بوجه وعنه ان اكثر من يوم وليلة وعند حرج حول مقتدره احتياطا
م ولما قد يدار الحرب من اوكذا بغير موكله ملكا وجهه ما دون
 وانتم اذ في التبريكين وكل ثلث في الضرر من مال الشركة فاختار تطل
 الوكالة **م** وان لم يعلم وكيلهم **م** سواهم بغير خلاصة وكما اذا وكلت
 بالاحتجاج في حقته او بغير خلاصه لو وكلت بملك او في حقها الوكيل
 ثم بانها لم يكن للوكيل ان يرد وجه الوكيل **كتاب الدعوى**
 هي اجراء على غير **م** والمضى على هذا التقدير وهو غير مطلق
 على غيره **م** والمضى على لا يجر على الخصومة والمضى على غير **م**

ص

او بالافراد او بالقراردى البرى او يكون وان لم يكن في يده لم يكن لا يجر
 ولا يجر الاخرى في اليد وان اقام المضى اليه لان المضى
 على خصم فمما انما يرد والبر فان الضرر لا يملك الا بعد البر
 الى غير فتمت الموضع موقوفة على ان تامة الموضع ان كانت
 مانعة عما في صورة اقامة البيت ثابته ايضا فان الدار اذا كانت
 في يد جلي مانعة فتمت الموضع وذو اليد على ان لا بعد لا يجر
 انما امانته في يده متى يقيم المضى بيته على انها في يده في المضى
 بيته على انها ملك المضى فيقفى القاضى وبما قد المضى على الدار
 خالفا على انما اظهر في يد ثالث وهو اليد اقرانه في يده لا يجر
 مكمون عليه وكذا اذا ظهر ان يجر يد المضى يد امانته لا يجر خصوصية
م والمطالبة به **م** عطف على قوله وان في يده لمضى عليه **م** واخبره
 ان امكن **م** يشترى اليد المضى وانما هذا والمطالبة **م** وذكر جعفر ان هذا
 والمطالبة الاربعه او التلافة في العقار واسما الصالحا ونسبها الى الجدة
م ذكر الخلع ونسبها في دعوى الدار عند الحاج وان كانت مشروقة
 وعند لا يجر اذا كانت مشروقة في الخلع والتلافة كما عندنا
 خلافا لفرقة انه اذا ذكر تلاته حدود كما في هذه الصورة فاعلم الرابع خط
 مستقيم اخر بالنسبة الى الجرحون اليد وان كان رجلا مشهورا كيتى ذكر
 هذا في دعوى الاعيان اخاصي دعوى الدين فلا يجر من وكل المضى
 مذكور في الدعوى انه اذا كان وزينا كما في هذه والغرض لا يجر

المنه

الحققة بان جرد اوردى وان يذكر نوعه فهو بيان القصد او يشاء
 الغرب **م** وانما تحت سال القاضى لمعنى فان اقر او انكر وسال المضى
 بيته فالحق **م** قضى عليه وان لم يقر حلفه ان طلب حصة فان نكل مرة ثلث
 اى قال لا اصف **م** او سكت بلا اقرار وقضى بالنكول صح وعرض البيه في خلاصه
 ثم التقاضى هو صول ولا ترد البيه على مضى وان نكل خصم فيه خلاصه
 فان عذر الا نكل المضى في العين على المضى وعند هذا اربعة اوجه من ضمن
 به تحاوية **م** وانما تحت بيته المشهور **م** ولا يخلف في نكاح ورجعة وفي
 واولاد وشمل وورق ونسب **م** اعلم ان في هذه الصورة لا يستلزم
 عند الحاج وعند ما يستلزم وهو انما دعوى رجل النكاح وانكرت لرافقة او
 بالعكس او دعوى رجل على رجل يحول النسب ان عذره وانكرت بالعكس او دعوى
 الرجل بعد الطلاق والتقاضى العدة الرجعة في العدة وانكرت العدة او
 اوادى على بعد انقضاء مدة الابلا والى في العدة وانكرت العدة او بالعكس
 احتجاني في ولا العدة او ولا العدة على هذا الوجه او ادعت الامنة على
 على مولاها وانما ولدت منه ولا اوادى وقد مات الولد والبر في عذر
 المسمى بالعكس المولى اذا دعى فذكر تقديرا ولدا بقره ولا ايت لا تكرر
 الامنة وانما يستلزم عذرهما لان النكول اقراران للمضى واجب عليه على
 تقدير صدقة في النكاح واذا امتنع علم انه غير صادق في النكاح وان كان
 صادق اقيم على ادا الواجب وهو الخلف واذا كان النكول اقرارا لذكر
 يجر في هذه الامور مختلف حتى اذا نكل يقضى بالنكول ولا يخلف

والمضى على
 او ادعى رجل على رجل
 ان عذر المضى
 وانكرت المولى

ان المذبح اما غير زرع ايمن الصارفة فيقول شياء ولا يخلو اذا امكن
مجلس على البدن لا يثبت الاقرار بالتكسر فيجل على البدن والبدن لا يجل
في الاشياء ولكن ان يقال علم من البدن في هذه الاشياء لا يجعل التكسر
بذلك لا يجل على الاقرار في فتاوى قاضيه فان ان اختلفت على قولها
في النكاح وعند طهارة **م** كما اذا اراد رجل على امرأة قد تمت باقرها
وعلى كماله لا يستحق بالانكاح وكذا اذا ادعت امرأة على الزوج انكر
انكر قد تمت باقرها وعلى كماله **م** وخلف السارق وضمن ان نكل **م**
وكذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول لانه خلف في الطلاق
فان نكل ضمن نصف مهرها وكذا في النكاح اذا ادعت به مهرها **م**
اذا ادعت المرأة النكاح وطعت المالك كان له ما اراد من النكاح فانه الزوج
خلف فان نكل يلزم المالك ولا يثبت الطلاق عند الزوج لان المالك يثبت الطلاق
لا المالك في التمسك او المالك في كفاه رث ونفقة **م** اي خلف في كفاه
في رعي انما هو الذي عليه مالا يثبت بالتمسك المالك لا المالك
م وغيره **م** كالجور في النكاح او امتناع الزوج في النكاح **م** وكذا منكر
الزوجه **م** اي خلف في كفاه **م** فان نكل في النكاح ضمن حتى لا يخلو
وغيره **م** فان لا يطرق بمنزلة الاموال فيقول فيها البدن
يخلف النكاح عند الزوج وعند ما يلزم الارض في النكاح وما بعدها
فان النكاح اقرار فيه شهرة فلا يثبت به القصاص بل يلزم المال **م** فان
قال لا يثبت حاشا **م** اي في المهر حتى لو قال لا يثبت في امره

ش

خلف خلف ولا ياكل **م** وطلب خلف المضم وكمل بقية ثلاثة ايام فان
لازم **م** ان لا ياكل من اكله الاكلين لا ياكل من اكله الاكلين لا ياكل من
عطف على النكاح في الارض **م** وان يجرى في رعيه **م** اي لا ياكل
امره في النكاح **م** اي يكون النكاح جلالا في النكاح **م** ولا ياكل الا
الى اخره **م** اي اخذ من الكسب لا ياكل الا الى اخره **م** اي اخذ من الكسب
بالنكاح **م** اي لا ياكل ان شاء او يجرى **م** اي لا ياكل ان شاء او يجرى
والعراق فان اكل المضم قبل ص في زمانه **م** اي جاز له ان ياكل
بالطلاق والنكاح **م** ويطلب بعضه **م** اي لا ياكل الطالب الغائب
الملك المملوك على الذي لا يثبت ونحو ذلك **م** اي لا ياكل ان شاء او يجرى
وهذا القاضي يخلو بالزمان بعد صلوة العصر يوم الطهر وبالمكان **م** اي بعد
الطاهر عند العصر **م** وخلف اليهودي بالبدن الذي انزل التوراة على موسى
والنصارى بالبدن الذي انزل الانجيل على عيسى عليهما السلام **م** اي خلف
والنوش بالبدن الذي انزل في معابدهم ويطلب على القاضي في النكاح
بالدما **م** اي ليس في كفاه **م** اي لا ياكل في الطلاق بالبدن فان كان
ياش من كفاه **م** اي في النكاح **م** اي لا ياكل في النكاح بالبدن فان كان
م اي خلف في كفاه **م** اي لا ياكل في النكاح بالبدن فان كان
شلقه بالبدن **م** اي لا ياكل في النكاح بالبدن فان كان
عند الزوج وعند غيره **م** اي لا ياكل في النكاح بالبدن فان كان
عليه بان يكون ايضا القاضي على السب فان كان الانسان قد سجد

ثم قبل او يطلق ثم يتزوج وقبل يكر ان المالك ادعى عليه فان نكل
خلف عليه وان انكر الحكم خلف على المالك هذا ما كانوا يقولون ان يمين
ان خلف على السب داما عرض المدهي عليه فلا اعتبار له كاشوق
لان غاية ما في الباب انه وقع البيع ثم وقع الاقالة ففي رعيه
يغير مدعي عليه مدعي البيعة على الاقالة فان جحد فعلى
اليمين **م** الا اذا ترك النكاح لم يكر الحكم المالك لم يكن وكان العقد
لم يكن الا على القائم فحق النكاح هذا يخرج بعض المتأخرين ومنه **م** اي
عندهم المالك خلف وقالوا ان المالك يقول في النكاح المصنف في النكاح
ولا يكر ان لا ياكل من ثمن النكاح شيئا اصلا وقال بعض المتأخرين
ياخذ من ثمن النكاح بقدر ما قرب المشتري وانما لا ياكل من ثمنه
يخلف على السب كروي الشفعة بالجوهر ونفقة متوترة والنكاح
لا يكر **م** اي خلف على المالك كروي الشفعة لان يلزم من خلف
نكر النكاح مدعي في خلف على السب كروي الشفعة بالجوهر وان يكر
ان خلف على المالك ان لا يكر الشفعة بناء على مدعي الامام انما هي
فان الشفعة لا يثبت بالجوهر عند في خلف المشتري بالبدن ما عدت به
بذرة الدار وكذا اذا ادعت الشفعة بالطلاق كالبائنة كالمالك فلا يكر
لا يكر الشفعة عند النكاح فيجب عندنا فان خلف بالبدن ما عدت به
عربي خلف على مدعي الشفعة في خلف على السب بالبدن ما عدت به
بائنة وكذا في سب لا يكر نكاح كروي الشفعة **م** فان اعلى خلف

بعضه فان ما ادعت فانه لا ضرورة اي المصنف على المالك لا يمكن
ارتفاعه لان العقد ليس اذا احتق لا يستحق **م** وفي الامه والعبد الكافر
على المالك **م** لان السب يترتب فيهما ان في الامه في المارة والحق في دار
الرب ثم انسى واما العبد الكافر فيقتضى العقد والحق في ثم السبي **م** وخلف
على العلم من ورث شيئا فادعاه افر على الشا بان ويب له او انتزعه
اليمين **م** اي لا ياكل في النكاح بالبدن فان كان ياكل في النكاح
فعدم الحكم يخلو في خلف الوارث فانه خلف بالبدن فان كان يعلم
انه ملك فانه ينفق العلم بالملك وعدم المالك ليس مطلقا في كفاه **م** اي
فد الخلف والصلح منه ولا يخلو بوجه **م** اي ان ازاوجه الخلف فقال يخلو
منه العترة قد اعني الخلف وقبل الاخر او قال المدهي ما عدت به رعيه
الخلف على كذا وقبل الاخر **م** اي سفل حق الخلف والله اعلم **م** اي خلف
لواحتق في قدر النكاح او البيع حكم من برهن وان برهن حكم عترة
م اي وجوب ما يكر ان كان الاختلاف في قدر النكاح والعترة ان كان الاختلاف
قد البيع **م** اي اذا اختلف فيها **م** اي كما اذا قال الباع بعث العبد الوارث
بالنكاح وقال المشتري لا يكر بعث العبد من الباع **م** اي في الباع في النكاح
وجه في النكاح وجه المشتري في البيع اولى وان جحد رعيه كذا زيادة
ببعضه الاخر **م** اي لا يكر في النكاح بالبدن فان كان الاختلاف
كان الاختلاف في النكاح او البيع او فيما كان الاختلاف في النكاح
المشتري انما يترتب بالنكاح الذي ادعاه الباع والاعتق في البيع وان كان

وان كان الاختلاف في البيع يقال للبايع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري
ولا تسلم في البيع وان كان الاختلاف في كل منهما يقال ما ذكره المحقق
في كل يقول الاخر فلابد من الاتفاق في كل من البيع والشراء او لا
اختلاف بل لا بد من الاتفاق في كل من البيع والشراء في كل من
وبهو وجوب الثمن وفي بيع السعة بالسعة وفي البيع بالسعة
بالبهاش وفي كل على ثمن ما ادعاه الاخر ولا احتياج الى اثبات
ما يبعد هو الصحيح في وضع الثمن في البيع **س** اي بعد الثمن **م** وفي كل
ثمنه دعوى الاخر **س** اي اذا عرض الثمن او لا على المشتري فان كان
عوى البايع وان حلف بوضو يمين على البايع فان حلف بيمين البيع
فان نكروا دعوى المشتري يتم اعم ان الاختلاف اذا كان في الثمن
فان حلف قبل قبض البايع موافق للقبول لانه البايع يدعي زيادة
الثمن والمشتري ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم البايع
باقول الثمن والبايع وكل منهما مدعي ومنكر فيقال ان اما قبل قبض
البيع في كل لقي **س** فان المشتري لا يدعي شيئا لان البيع قد سلم
له والبايع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره ولكن الثمن لم يثبت
ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلفت الكتابان والساعة
فأخذت الكتاب وتراكم ولا تألف في الاجل ونظر الخبير وقبض بعض
الثمن وحلف **س** سواء اختلفا وقال المشتري بالثمن موافق لما
البايع او قال المشتري موافق الى سنة وقال البايع بل الى سنة

سنة

الى سنة سنة حلف منكر الزيادة او قال احدكما بشرط الخبير او انكر الآخر
او قال احدكما ان الخبير اني ثلاثة ايام وقال الاخر بل يومين او قال المشتري
انني بغير الثمن وانكر البايع **م** ولا بعد ذلك البيع وحلف المشتري
س اي بغير البيع فاختلغا في قدر الثمن فلا تألف عند البيع والبايع
والقول للمشتري وعند غيرهما في الثمن وفي نفسه البيع على فقهه المالك
لان كلاهما يدعي عن عقد ينكره الاخر فيقال ان الثمن الذي اقر به
قبض البايع على خلاه في **س** فلا يتعدى الى حال هلاك الساعة **م**
وبعد ذلك بعضه الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك **س** اي
لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا الا ويحلف الهالك ان لم يكن وكان العقد
لم يكن الا على القايمة فيقال ان هذا يخرج بعض الاشياء ومنه في الاشياء
عندهم الى التألف فيقال ان المراد بوجوبه في المطامع الصغيرة قد لا يثبت
لان لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا الا ويحلف الهالك ان لم يكن وكان العقد
الهالك بعد ما اقر به المشتري وانما لا يأخذ الزيادة في الاشياء يعرف
اي يمين المشتري لا الى التألف ان ويكون القول قوله المشتري مع غيره الا
ان يرضى البايع ان لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا في البيع المشتري لانه
اذا اقر به الزكاة منكر اما يدعي البايع فاذا اقر البايع الى حصة من ثمن
ما ادعاه على المشتري فلا حاجة الى تخفيف المشتري ولا في بدل الكتابة
في لاقى المال بعد اقالته وصدق المسلم اليه ان حلف ولا يعود المسلم
س اي ما بلا عقد المسلم فوقع الخلاف في راس المال والقول المسلم اليه

عند البيع **م** وعندني يوسف بن عمار ما جازته مثلهما والباقي المرفوع
مع قيمة الحياة والموت سواء اقام الوارث مقام المورث وعندني ان كان
حيين نكح قال ابو جهم وبعد الموت ما يبيع لها الوارث المرفوع وان كان الوارث
عبد فالكل يلحق في المصرة والحي بعد الموت وعندني العبد اذا ذبح والكلية
فصل في الوفاق والبيع عند المشتري او دعيته او اجره او اعاره
او رعيته او رعيته **م** وبيع من عليه سقطت حصة من المديونية
لان بدو هو لا يثبت بدو حصة **م** وان قال من رعيته من الخبز او قال
المديونية او سرقته او سرق مني لا تنفذ المصومة وان برهن
ذو اليد على ابراج زيد **س** لان ذو اليد اذا قال سرقته من الخائب
فقد اقر ان يده بدو حصة فلا يسقط عنه المصومة وكذا ان ادعى
الفصل على ذي اليد اذا قال غصبته مني او سرقته مني لا تنفذ عنه
المصومة وكذا اذا سرق مني واذا قال ذو اليد او رعيته فلا يسقط
المصومة عند البيع والي يوسف وعند محمد يسقط **م** كما اذا قال اشترى او رعيته
من ابو جهم فانه لا تنفذ المصومة لاحتمال ان يكون المديون هو المالك
او دعيته **م** فلا يقر له بوجوبه لاسمه ونسب **س** يسقط
المصومة عند البيع فانما اشترى او دعيته باق المرفوع ليس هو المديون وعند
محمد لا يسقط المصومة حيث لم يذكر او اشترى بعينه او دعيته **م** وتعلق
البعثة من زيد وقال ذو اليد او رعيته هو سقطت بلا حجة الا ان اقر به
المديون ان زيدا وكذا هو بغيره **س** فان المديون انما قال اشترى

ولا تألف لانه ان قالنا تنفع الاقالة وبعود السلم وذا الجور لان
وقالة السلم اسقاط الدين والسقط الدين لا يعود **م** ولو اختلفا في بدل
الاجارة المنفعة قبل قبضها قالوا وتراكم او حلف المأجر او لا ان
اختلفا في الاجارة والمؤجر ان اختلفا في الاجارة وحده المأجر توجب زيادة
المنفعة **س** اي لا يثبت **س** وحده كل في فصل يدعيه ان اختلفا في
م كما اذا قال المؤجر اشترى ثمنه بدينين وقيل المأجر لا يجره
الدينين بدينين واما ما يثبت بدينين في دينين **س** اي انما
ان اختلفا بعد قبض المنفعة والقول للمشتري لانه منكر الزيادة و
وعندنا والي يوسف لان التألف بعد قبض البايع على خلاه في كل
فلا تنفذ الاجارة على البايع فان اختلفا في الاجارة يثبت
قياسا على البيع واما عند محمد فلان البيع ينفع بقيمة الهالك
وهنا ليس للمأجر **م** وبعد قبض بعضها تألفا وسقطت فيها بقي
والقول للمشتري بدينين **س** فان الاجارة تنفذ قياسا على البيع
فكانها تنفذ ببعدها ونحوه فقيها يعني ان يثبت القياس على البيع و
مضى لابل القول فيه للمكر وهو المستبر **م** وان اختلف الزوجان في بيع
البيت فكل ما صلح لهما وله ما صلح لهما **س** اي ان اختلفا ولا يثبت
لا حد بينهما في صلح لهما يكون للمرأة مع غيرها وما صلح للرجل يكون للرجل
او للرجل والنساء يكون للرجل مع يمينه **م** وان مات احدكما فانكر
لحي **س** المراد بالاشكر ما يصلح للرجل والنساء في الحي مع يمينه عند

المحرم

من زيد فقد احرازه وحصل الى اليد من جهة فلا يكون يد يد خصومة
الا اذا ثبت الكلاية بقبضه هذه المسائل تسمى خمسة كتاب الدعوى لانها
تخص صور وهي الابداع والاعادة والا جارة والرجوع والتجديد فيها خمسة
اقوال فخذوا في تقريره لا تدرج الخصومة عندنا الى اليد بل تدرج
بلاية وعندنا في يد ضمان كان ذوا اليد جلا عاما تندفع الخصومة اذا
كان معروفا باليد لا يمكن ان يدفع ما في يده الى من يبيع عن اليد ويقول
له او رده عندى بخبرة التزوي كذا يمكن لاخذ الدعوى على وعندنا لا تندفع
اذا قل نرفه بوجهه لا اسد ونسب عندنا الى يوسف فندفع الخصومة
بالبيان كذا ذكرنا **باب دعوى الرجوع** في الخارج في المالك المطلق
احق من ذوا اليد فان وقت احد ما فقط **س** اعلم ان جهة الخارج
احق من جهة ذى اليد وعندنا الشافعي جهة ذى اليد احق في الوقت
احد ما فقط فعندنا في وجه الخارج احق وعندنا في وجه صاحب
الوقت احق **م** ولو برهن خارجا على شئ قضى به لها **س** هذا
عندنا وعندنا الشافعي تهاوت البستان **م** فان برهن في ملكه فحقا
س لا تندفع المبيع بينهما خلافا للملك فان التزوي في يد يمين
ارده فان اخا فاسبق احق فان اقرت لمن لا جهة له فهو له فان
برهن الاخر قضى له وبرهن احد ما وقضى له برهن الاخر لم يقض **م**
الا اذا ثبت سبقه فكل يمين جهة الخارج على ذى يد فله كما حصل اذا
ظهر سبقه **س** اذا كانت امرأة في يد رجل ونكا خطاه وادعى الخلع

فان سار لا فاعا خارجا يدعى الخلع
وتزوي احد ما بوجهه في الكلاية

وان ذكر

انها زوجه فقام اليه لم يقض له الا اثبتت لكاه سابق **م** فان برهن على
شرا فاشترى من ذى يد فملك نصفه الثمن وترك **س** اي ويترك احد ما يدعى له
ملك واحد من الثمن فان شرا فخذ نصفه فله نصف الثمن وان شرا
ويترك احد ما يدعى له لم يخذ الا ثمنه وهو السابق ان اخا **س** اذا
فدس من ذى اليد فله **م** ولذي يد ان لم يورثا او لم يورثا احد ما ودرى
ان وقت احد ما فقط ولا بد **س** ان ان اخا فاسبق احق وان لم
يورثا او لم يورث احد ما فان كان في يد احد ما فذوا اليد اولى وان لم يكن في
يد احد ما فان وقت احد ما فهو احق وان لم يوقت احد ما فقد مر المالك
نصفه نصف الثمن وترك **م** وان شرا احق من جهة وصرفه مع قبض
س اي قل احد ما اشتريته من زيد وقال الاخر ويب في زيد قبضه اوقد
على زيد وقبضته وبرهن على الشراء احق **م** وان شرا والمكر سار
وبرهن مع قبض احق من جهة مكر فان برهن خارجا على مكر
او شرا سار من واحد او خارج على مكر سار وزوج على مكر سار
فاسبق احق فان برهن على شرا متفق تاريخها من اخا **س** ان قال
احد ما اشتريته من زيد وقال الاخر اشتريته من عرو **م** او وقت احد ما
فقط استويا **س** فاعا اصل انه اذا وقت احد ما فقط وتاخر
واحد ما في وقت احق وان تلقا من اثنين فهو سار **م** فان برهن
خارج على المكر وذوا اليد على الشراء منه او برهن على سبب المكر
كالشرا وجلب لبن والحاد جبن او لبن او لبد او جزو صورة فذوا اليد

وان ذكر اثنين كالشرا والحبية وغير ذلك فليظن ان قوة السبب كما في الاتي
م والبرج كبقرة الشهور عندنا **س** فان التزوي عندنا بقوة الدليل الكلاية
م يورثا احد ما يدعى له نصف والآخر فله خارجا مع الاول وقار الثلث
والباقي لثاني **س** اعلم ان بائنة اعتقرت بعينه المسئلة طريق المنازعة
هو ان النصف سلم لمدعي الملك بلا ملازمة بقى النصف الاخر فبينة سار
على السوء فندفع فله نصف الطريق العدل والمخاربة واما سبب يمين
في المسئلة فلا تصفا فامسار من اثنين وقبول الاثمنة فلهما جميع الملك
كتمان واما صاحب النصف سار هذا هو العول واما المخاربة فان كل واحد
بغيره بعدد حصة فلهما الملك والمشتقان من التلازمة فيقرب اثنين
في الدار وصاحب النصف له ثلث من التلازمة فيقرب سبب اثنتي في الدار
فيحصل ثلث الدار لان ثلث الكسوة بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث
في الستة حصل ثلث الستة وهو اثنيان **م** وان كانت معها ملكاني نصف
ينقصا نصف لهما **س** فان العار اذا كانت في يد يمين يكون النصف في يد كل
منهما فان نصف الذي في يد مدعي الملك لليدعي بعد غير ك في يده والنصف
الذي في يد مدعي النصف يدعيه فلهما جميعا فمدعي الملك خارج وبنية للمالك
اول **م** فان برهن خارجا على شرا دية وارضا قضى لمن هو اوفى وقته
سببا وان امتلك فلهما **س** اما اذا قال سار سببا الشرا يعني بطلت البستان و
وتركت الدار مع ذى اليد **م** فان برهن احد ما خارجا على غصب شئ
والاخر على ديبته استويا **س** احد ما احد الخارج جبن على ذى يد المكر

امته مشتهرة واستحقت عزم الاب فتمت الولد يوم النصارى وهو
اي ولدت امته مشتهرة وادعى المشتري الولد ثم استحققت الام فالولد
ويقتضى الاب هو المشتري فتمت الولد المستحق لان ولد المغرور به بالقيمة
والمراد بالمغرور رجل على امته معتقدا على المشتري او كذا في قوله
ثم استحققت وانما سمي مغرورا لان البايع غره وبيع منه جارية لم تكن
ملكاه لعينه فتمت الولد يوم المضمومة فان مات الولد فلا شيء
على بيعه لعدم المنع منه **م** وتركته **س** لانه حر الاصل **م** ولو تركه
ابوه او غيره وعزم الاب فتمت ورجع بها كغيرها على ما بعد لا بالعقد
س ان تركه الاب يفتن قيمته للمشتري وكذا ان تركه غيره واحدا
او عدة فان الدية ذكر له سلامة البدل الاب سلامة الولد فتمت
من المشتري كمنع الولد وفيه القيمة ورجع بقيمته على البايع كما
يرجع بغيره ولا يرجع بالعقد الذي اخذ منه المشتري لانه بدل مستحق
منفعة البضع **م** **كتاب الاقرار** هو اخبار الحق لاخر عليه حكمه
فلهذا اعتراف الاشياء فصح الاقرار بانفسه ولا يصح تفويض الجارية
لا يصح الاقرار بالطلاق والعتق حكما ولو كان ان يصرح بالطلاق للكره
واعتاقه واقعا عندنا **م** ولو اقرهم ملكا فحق معلوم او مملوكا
صح ولو لم يبين ما جهل بحال قيمته **س** صحة الاقرار بالبيع على
الاجابة لانها تفيد **م** وصحة المقر مع حلفه ان امره ان يقره
ولا يصدق في اقل من درهم في علم من ومن النصاب في مال عظيم

الزهد

من الذيب او من الغفلة ومن غش وعشقين من الالام ومن قدر النصارى
فقد في غير مال الزكاة ومن ثلاث نكح في اموال عظام ودرهم
ثلاثة ودرهم كثيرة عشرة **س** بهذا عندنا لان من كثر الكثرة
عشرة وعنده لا يصدق في اقل من النصاب **م** وكذا درهم درهم وكذا
كذا الصبر عشرة وكذا واحد وعشرون **س** لان كذا كذا غايته من العدي
واقل عددين يذكران بغيره او واحد عشر واقل عددين يذكران بالواو
احد وعشرون **م** ولو تركت بلا او واحد عشر لانه لا يصدق في ثلثه بلا
واو والاخر منه اثنيان بلا او او يعني احد عشر **م** ومع واو في ثلثه
وعشرون وانما ربع ربع العشر يعني ربع نقطة كذا مع الواو يكون
الغني يكون الغنى عاينة واحد وعشرون **م** وعلى وقبل الاقرار بين
صدق ان وصل به هو ودية وان فصل **س** لان ظاهر الاقرار بالدين
فقط هو ودية يكون بيان بغيره بثلث عليه حفظ الودية
ويصح موصولا او منفصلا كالاكتفاء والتقصيص **م** وعنده او معي
او معي بيتي او في كس او صندوق املاية وقدره على الالف القرع او
استقر او اجلي بها او قيمتها او ابرتي منها او تصدقت على بها
او بغيرها ما او اهلكها على زيد اقرار وبلا ضير **س** لان لا يرد
الضمان على ان يردن للكله غير ان الضمان لا يرد على كل واحد ولا على
قوله انما واجلي براديه مملتي في الجواب وقيل براديه حكمه بالان
كالمب وبارتي بان لا تصح على وتصدق على كثر في كذا كذا تدعى على

بلاصق وحسن كثر الكفاية وقد اصبحت كذا مالا على زيد كما صفت
س وان اقر بين رجل صدق المقر لان حال وحلف **س** اي
حلف المقر ليس بموجب تجب له الدين حاله **م** وعائنه ودرهم كذا درهم
وفي عاينة ونوب وعائنه ونوب ان تبصر عاينة وثلاثة انوار كذا ثبات
س اعلم ان في قوله غفلان على عاينة ودرهم عندنا ما في التسمية عاينة
في علم عاينة ونوب وهو القياس وعنده اذا ذكر لفظ العهد ما هو
من المقررات كما اذا قال عاينة ودرهم وعائنه وقيل غفلان تكون المنة
من حيث كذا كذا في كذا كذا اذا ذكر لفظ العهد عدد او غير عاينة
وثلاثة انوب وان لم يكن من المقررات كما انوب مثلا في غير عاينة
م والاقرار بدانة في الصلح بغيره فقط وحاشا حلفته وصحة **س**
الاقرار بغيره بغيره فتمت وحلفته فهذا من باب العطف على عاملين
معمولين مختلفين والجواب مقدم خوف الدار زيد والحجة هو وكذا في
قوله **م** وسيد حلفته وحاشا وحلفته وحلفته العبدان والكلوة **س** الحيلة
البيت المزني بالثياب والدرهم ونحو قوله انما كذا كذا
في منديل او نوب ونوب في عشرة انوب واحد **س** بهذا عندنا
بطبيعة معرفة انوب لا يكون ثابته لنوب واحد وعنده محمد يرد
احد عشرة نوب لان التفتيش في ثياب كثيرة **م** وعنه ونحوه
بيته القرب خد وبيته مع عشرة **س** عند الحسن بن زياد يرد
خدة وعشرون وقد ذكر في كتاب الطلاق **م** وفي درهم الى عشرون

وحاشا درهم الى عشرة عليه سنة **س** بهذا عندنا لان الضمان على
تدخل ضرورة والاخرة لا تدخل وعنده على يد رجل الغاية في خمسة عشرة وعنده
وعنده على يد رجل ثمانية في ثمانية وعنده على يد رجل ثمانية في ثمانية
لما لا ياتي بها الا بطلان ما بينه **س** والنوب لا ياتي ان قوله ما بين الواو
ان العشرة لا وجود لها بغيرها الا بانها في الاول كما يقال سمي ما بين خمسين
الى ستين الى سبع النصاب الاحكام التي دون الخمسين بخلاف ما بين ما بين
م ولو اقر بالحل صح وحلف على الوصية من غيره **س** اي على هذا الاقرار ان
رجلا اوصى بالحل لرجل ومات الموصي فلا يورث وارثه ما لم يوص له
وكذا ان يدين سببا صلا كارت ووصيته **س** اي وصيته الميت الحي لان
سببا صلا كارت الوصية فان الوصية تقهر والحل يورث وان يدين
سببا صلا كارت الوصية او قال اشترت لراي **م** وانما لا يختم
الى ذكر السبب الصلح في الاقرار بالحل لان الوصية متعينة هناك بخلاف الاقرار
الحل فان السبب متعينة كالأرث والوصية **م** فان ولدت حاشا لاقبل
من نصف حول **س** اي من وقت الاقرار فله ما هو وان ولدت حاشا
فانها وان ولدت ميت فخلوصي والحاشا **س** لانه اذا بين السبب فكل
فلان اوصى هذا الحل له ولادة فلان مات وترك ميراثا لم يكن عندنا
اقرار الحكم الموصي او المورث في قسم بين ورثته **م** وان مديس **م** او
اقرار او اقرار **س** عندنا اي يوصف وعنده محمد يرد الاقرار
الحل على السبب الصلح **م** فان اقرته بالخيار صح وبطل شرطه **س** لان

لان الحار لا ينجس والاقطار لا ينجس ومن اعطى الكسوف الوضوء ان اقر
بما اراد من ان لا ينجس في الاقطار فعند ايج وجوه لا ينجس الى قوله
يخرج على قوله الى يرضى ان المقر لا ينجس ان المقر لم يكن كاديا
وكذا لو ادعى وارت المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان حق الزينة
لم يكن ثابتا في زمن الاقطار والاصح التحليف لان الورثة اذ اقر
لواقر به المقر لم يرضه وان اكره سخط وان كانت الدعوى على ورثة
المقر لم يلزم عليهم بان يعلم ان لا ينجس ان كان فاديا **كتاب الاستسقاء**
من استسقى بعض ما اقر به من لا يرضه باقية وان استسقى على فكله **س**
ان لم يرضه لانه استسقاء الحلال لا يرضى **س** فان استسقى ككيا او زنيا من دالم
صح فحقة وان استسقى غيرهما لم يرض **س** ان قال له على ماية درهم
الا دينار او الا خنزير فحقة صح **س** ان قال الا نوبا لم يرض هذا
عند ابي ح ولي يوسع لوجود الجائز من وجه اذا كان ككيا او
موزونا وعند محمد لا يرضى في الملك لعدم الجائز وعند ابي ح في الملك
من حيث المالكية ومن اقر ووصل به انتا اذ جعل اقراره ولو يرضى
بناء واد اقر بها كانه المقر **س** لان الاستسقاء لا يرضى ولا البناء انما
يرضى بالتمتية ويؤكد كذا لا يرضى ككيا **س** وان قال بناء وها في
ورثه ككيا قال وقص المالك وعلى الميسر ان يكتاها **س** لعلنا
الا نرضه او بعد البستان لا لاخذ لا يرضى الاستسقاء ولو قال اخلقه الوضوء
في الارض لم يرض **س** فان قال على الفرض عن عهد ما فحقة
ووجه

بذلك بل الاخر يرضى عليه الخصم ويؤكد كذا قال **س** في كاديا كان
مديونة في عتقك فقال حول اخذه **س** ان المقر لا يرضى منه ثم لو
ان كان في فاحضة ففسد الى المقر ولم يرضه **س** وصدق من قال يرضى
فرضي او نحو هذا فكتبه او لم يرضه او غلطه فحق هذا كذا فحقة
س يرضى **س** وعند محمد لا يرضى ان يرضى الى المقر لم يرضه كذا في مسند
الوردية وهو ان يرضى وجه الاستسقاء ان في الاجارة لم يرضه الا بقران
مطلبا بل يرضى ضرورة لاجل الاستسقاء فيقضيها ورا الضرورة في حكم الزوج
فلا يرضى **س** باب من اقر ادين محقة مطلقة **س** الى سوا حكم سب
او عدا لم يرض **س** ودين محقة **س** الحاد من الموت **س** بسبب ما فيه
بلا اقرار كمل ما حكمه او اتلف او مهره سحلا وقد ما على اقر به
في مرض **س** هذا عندنا وعند ابي ح هذا بساوى الاولين لاستوى السبب
وهو الاقرار وان اقر المريض وقع بما يتفق به حق الخبر **س** المالك
على الارث وان شمل ماله الى الديون الثلاثة وهي دين الصحة ودين
الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي علم بحد الاقرار **س**
مقدور على الارث وان شمل جميع المال **س** ولا يرضى **س** ان المريض يرضى
الموت **س** غيا بقران يرضى ولا اقره لوارثه لان يرضى بالبقية **س** الى
يخلفه اقره في الدين وبقية الورثة في الاقرار لوارث **س** وان اقر **س**
ان المريض يرضى لعل فم يرضى بشبهه ويطال ما اقر وجه ما اقر لا يرضى
س ولو اقر بنبوة غلام جهل بشبه بولد مثله غلام **س** ان يرضى

ووجه

ووجه فان سلم المقر لزمه للاف والا **س** قوله ما فحقة صفة العبد
بقران وجه ان يرضى العبد يرضى به المقر **س** فان سلم المقر لزمه ان المقر
لزمه للاف والا **س** فان لم يرضى لزمه للاف وما فحقة **س** قوله
ما فحقة لغرضه ان سواد وصل او فصل لان الحكم يقتضي في غير العبد
بناء في الوجوب لان جهالة المبيع كهلاكه فلا يجب التمسك فيكون هذا
رضوعا وعند محمد ان وصل صدق لانه بيان بغير عهد **س** لم يرضى من
غير **س** ان يكون لغرضه المبيع وصل ام فصل وعند محمد ان وصل يرضى
رضي به بيان وان فصل لا **س** ومن من غدا ورضي به ان ادعى احد هذه صدق
الا ففصل في الاخير **س** ان قال له على الفرض من غدا او مائة الانا
زبور او يهرجه صدق وصل ام فصل وان قال ستوقه او رضى
فان وصل صدق وان فصل لا والفرق بين المبيع والقرض وبين القبض
والوديعة ان الاولين يقضيان على الجباة فان فصل الدرهم بغير الجباة
يكون رضى عما هو الغرض والوديعة يقضيان على الجباة وذكره السوفى وورد
سبا من جملته والى محمدان درهم جبارا فيكون بيان بغير عهد وصل
صدق وان فصل لا **س** وصدق في غيبته نوبا او جارية في حق على الغيب
وفي على الغيب درهم درهم الا انه يقتضى كذا مقتضاه وان فصل لا **س** لان
الاستسقاء يرضى مقتضاه لا مقتضاه **س** ولو قال اهدت منك انما ورضي فحكمت
وقال الغرض على غيبه حتى وفي اهلته ورضي وقيل لا غيبه لا **س**
والفرق ان في الاول اقر بوجوب الضمان وهو الاخذ وفي الثاني لم يقر

بذلك بل بولد مثله بولد **س** وصدق الغلام ثبت نسب ولو في مرض يرضى
الورثة **س** تصديق الغلام انما يشترط اذا كان من مبرر وان يرضى
اخر ثبت نسب ويشترط الورثة بل تصديق **س** ومع اقرار الرجل
المراة بولدين والولد والزوج والمولى بشرط تصديق حواكيا بشرط
تصديق الزوج او شهادة الغالبة في اقراره بالولد **س** في شهادة
امرة واحدة وذكر الغالبة خرج مجمع العادة **س** ومع التصديق بعد موت
المقر الا من الزوج بعد موتها مائة **س** ومع التصديق بعد اعدائها
لان حكم الحكم يشترط بالموت فلا يرضى تصديق الزوجة بعد انقضاءها
فلا يرضى الزوجة لان حكم الحكم باق بعد الموت لوجوب العدة
وعند محمد يرضى باعتبار حكم الحكم ويؤا لارث باق بعد الموت
لوجوب العدة وعند ما عدا ان حكم الحكم ويؤا لارث باق بعد
الموت لان التصديق يقتضي الاقرار والارث محذور **س** ولو اقرت
من غير ولا يرضى **س** وعلم الاخير لانه قبل النسب على الغير وورثه
وارث وان بعد من اخر باح وابوه ميت شاركن في الارث بلا نسب
لان الغير ارض حقة فيقبل منه اقراره وانما النسب فيقبل على الغير ولو اقر
احد ابني ميتة على اخيه يرضى ابيه بخلافه فلا يرضى له والنسب لا يرضى
س اذا كان لزمه على غيره وحاشية درهم فاقرا احدهما زيدان يرضى جملتي
فلا يرضى له والباقي لاجل لانا فلو اقر بغيره في انجب **س** **كتاب الصلح**
يؤخذ برفع النزاع صح مع اقراره وسكوت وانكاره **س** ان صح

صحت او ان المدعى عليه او سكوتته او انكاره وعندنا نحن لا يصح الا
 في صورة الاقرارم فالاول كسب ان وقع عن مال بغيره في قيمه الشفعة و
 الروايلع في خبره او شرط **س** سوا صحت دار او على دار الشفعة
 الشفعة ويثبت الرد على دار الشفعة لكل واحد من المدعى و
 المدعى عليه في بدل الصلح والصلح عنه **م** وينفذ بهما البديل وما
 استحق من المدعى بدل المدعى حصته من العوض وما استحق من البديل
 ربحه من المدعى وكما جاز ان وقع عن مال بشفعة من شرط التوثيق
س ان اذا كان البديل منشفة بغير التوثيق كالخدمة وسكنى الدار
 بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال على نقل هذه الشئ من يدها الى غيره **م**
 وبطلت دعوى احداهما في الخدمة والاخران **س** ان الصلح عن سكوت او
 انكار **م** معاوضة في حق المدعى وفدا عيني وقطع نزاع في حق الاخر
 فلا تنفذ في صلح دار **س** احد **س** اي من السكوت او الانكار **م** ويجوز
 على دار **س** لان صلاحي دار في زعم المدعى عليه لم يرد له ملكه
 وزعم المدعى ليس بشفعة على المدعى عليه فلا تنفذ الشفعة وادام صلح
 دار في زعم المدعى انه اخذها عوضا عن حصة فيكون بغيره في الشفعة
م وانما استحق من المدعى رد المهر من حصته من العوض ورجع بالخدمة وبغيره
س ان يقيم المستحق في الشفعة **م** وانما استحق من البديل ربح الى الدعوى
 في كلفة او بعضه **س** ان اذا استحق بعض البديل من يمين المدعى ربح الى
 دعوى حصته مما استحق من المصلح عنه وان استحق كله ربح الى دعوى المصلح

في

في الصلح مع الاقرار اذا استحق البديل ربح الى البديل لوجود اقرار المدعى
 عنه **م** في السكوت وانكار ربح الى المدعى البديل **م** ولو صلح عن بعض دار
 بغيرها لم ينع **م** وجبته ان يرد في البديل شيئا او يرد عن دعوى الباقي
س انما لم ينع لان بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل فاما زواجر البديل شيئا كدبر
 او ثوب يكون للشيء عوضا عما بقي في يد المدعى عليه وان ابراهة كالمطبخ
 عن دعوى الباقي بغير البديل لان هذه براءة دعوى الاعيان **م** ويصح
 وان لم يكن البراءة عن الاعيان صحيحة والفرق بينهما ان في البديل
 الدار في يد المدعى عليه كالأمانات واحدا وترك مهادن خبر واحد عن
 نصيبه لا يصح لانه براءة عن الاعيان **م** وصدق الصلح عن دعوى المال والمنفعة
س قبل صورة الصلح عن دعوى المنفعة ان يدعى على الورثة ان الميت
 خدمته هذا العبد وانكر الورثة وانما علق الى ذلك ان الرواية محقة
 انه لو ادعى ميتا ربحان والمال بكونه ثم صالحا لا يعود **م** والجنانية في النفس
 وما دونها غير اوصاف والرق ودعوى الرجوع النكاح وان كان عتقا
 بمال وخاف **س** ان ان كان الصلح على ان يدعى الرق عتقا بمال فان كان الصلح
 عن الاقرار كان عتقا بمال في حقها حتى ثبت الولاء لان بغيره البينة فكان
 الصلح خافا في دعوى الرجوع النكاح ففي الاقرار يكون صلحا مطلقا وفي الاقرار
 في نعم الزوج لاني زعم حتى لا يثبت بها العدة وان تزوجت زوجا اخر جاز
 في العتق اما فيما بينها وبين المدعى فان عتقتها كانت زوجة لاول البطلان
 الزوج في عتقه وان عتقتها لم يكن حل **م** ولم يرد عن دعوى النكاح

في القابلة

س ذكر في الهدية ان في بعض شئ فخر القدر على جواز الصلح بان يخلو بديل
 الصلح زيادة في المهر وفي بعض عدم الجواز ففي الدار انية اختار بينهما
 لان الصلح ان جعل عنه فخره فانقض لم يخل الا من جازها وان لم يشرع
 لا يشرع في مقابلة **س** ولا عن دعوى مدس لانه حتى لا يتقاضي **م** ولا يشرع
 ما زعم احد او صلح عن نفسه **س** لان رقبته ليست من جازته فلا يجوز
 له التصرف فيها **م** وحصل عن نفسه بديل فقتل رجل عدا **س** لانه عبده من
 كسبه فصح تصرفه واستخلاصه والصلح عن مخطوب تلغ باكثر من شتمته
 او عرض **س** بهد اعند النكاح واما عند المصالح باكثر من القيمة الا ان يكون
 زيادة يتجاوز الناس فيها لان من في القيمة والزيادة رباحه ان حقه في
 المهر باق واغتيا فيه باكثر من قيمته لا يكون دبا لان الزيادة على المأبذة
 في مخالفة الصورة **م** وفي موصراعتق نصنا له وصال عن باقية باكثر من نصف
 قيمته بطلان الصلح **س** هذا بالاتفاق اما عند المهر واما عند ملاقاة
 القيمة مخصص عليها هذا فلا يجوز الزيادة عليها وفيه غير مخصص عليها
م ولو صلح بغير صلح **س** لانا وان كان قيمته اكثر من نصف قيمة العبد **م** و
 بدل صلح عن دم عدا وبعض ديني بغيره يزعم الموطأ لا وكيل **س** لان في بعض
 الصور ليس بغيره البتة ايا في الاول فكله واما في الثاني فكله اخذ
 البعض وصالها في فخره فخره الموقوف الى المولى **م** الا ان يقره
 الى الكيل **م** يكون البديل عليه لاصل الكفاية **م** وفيها صور جميع زعم بطله
س ان فيما يكون الصلح عن ملاقاة حال من غير مخصص الصلح عنه ويكون **م**

اقرار

س الاقرار من صلح ففقد وضمن الشئ او افساد او اضرار او انكار او
 عرض بلا نسبة الى نفسه او اطلق وتقدم وان لم يشرع ان اقرار المدعى عليه
 الزم البديل والادرس **س** ان صلح المتفوض عن جائد المدعى عليه المدعى
 وضمن بديل الصلح او ضل صلتك على الضرر من مالى او اني بغيره او اعلى عليه
 بهذا وقيل صلتك على هذا الاثر او لمجد العبد او قال صلتك على الضرر
 وتقدم في هذه الصور صلح وان لم ينفذ الاثر انما جاز المدعى بزمته والا
 فلام وصال عن بعض جاز عليه اخذ البعض صحة وصال بباقية للاحاطة
س لان بعض الشئ لا يصح معاوضة لذلك **م** فصح عن الفصال بلا مانعة حاله
 او على الفرج جيل **س** ففي الاول يكون استطلاعا لافوق المائنة وفي الثاني
 يكون استطلاعا لوصف الجاهل **م** او عن الفرج اذ على مائنة ويزو **س** لانه
 يكون استطلاعا لافوق المائنة واستطلاعا لوصف الجاهل في المائنة ففي هذه
 صلح الصلح ولا يشترط قبض بديل الصلح **م** ولم يصح عن دارم بلا ذانية بوجاهة
س لان هذا الصلح معاوضة فيكون صفا فيشرط قبض الدنانير قبل الاقرار
م او عن الفرج جيل على نصف مالا لان نصف المملوك يكون في معاينة
 حجابيه وليس بمال **م** او من الاثني سودا على نصفه ايضا **س** لانه يكون
 معاوضة الفرج سودا على نصفه وزيادة وصف **م** ومن امر باء نصفه
 عليه على انه يرى ما زاد ان قبل يرى وان لم يفرح بوجاهة **س** ان كان
 اقرار في حياية عدا على انكر يرى من الباقي في قبض بديل وان لم يفرح بوجاهة
 في الفرج ودينه بهذا عند الدار **م** وعند الدار لا يوجب لا يوجب

لان البراءة مطلقة لان كل على المعوض وادرا التصف للصلح عوض البراءة
ففي البراءة مطلقة واما ان على الشرط فيكون البراءة بالشرط فتكون البراءة
وفي نظر لان كل على خلت على البراءة فهذا التعليق انما يصح لو كان براءتك
عن خصمك على ان ترضى الخصم الاخرى ويمكن ان يجاب بان في النقط
ولكن في المعنى كل واحد مقيد بالآخر فلا يرضى بالبراءة مطلقة بل بالبراءة
على تقدير اولا الخصم فبراءة البراءة مشروطة بالاداء فما لم يرد على الحق
من الاعلان **م** وان لم يوقت لم يرد من ان لم يوقت الاداء على ان يمانية
ولم يقل غدا في هذه الصورة ان لم يرد الدين لم يرد دينه لانه براءة مطلقة
وكذا الوضاح من دينه على نفسه لو دفع اليه لم يرد دينه لانه براءة غدا وهو
يؤدى ما فضل على انه لم يدفعه غدا فكل عليه **م** ففي هذه الصورة ان
قبل من ان ياتي وان لم يرد في الغد فكل عليه في المسئلة الاولى
وبهذا لا يجمع **م** فان ابراه عن نفسه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو يرد
ابا في اولى **م** وقد علق في هذه الصورة بما علق ابو يوسف في المسئلة
الاولى لان البراءة مقيدة بالشرط فانها في المسئلة الاولى **م** ولو علق في
م في حال ان ادبت الى كذا كانت يرى من الباقى **م** لا يجمع **م** لان
البراءة المتعلقة بتعليقها صلا لا يجمع **م** لان ادبت الى كذا او اذا وصي
كان البراءة فيه مع التخليك ومن الاستقلا والاستقلا لا ينافي في تعليقه
والتمليك ينافي في اعيان المعينين وقمنا ان كان التحقيق صلا لا يجمع
وان لم يكن صلا في الصور المذكورة يجمع **م** وان قال لا فرق بين

م

حتى تأخذ عنى او غط ففعل **م** عليه ولو اعلن اخذ الحال ولو صلح احد رب
بين من نصف على ثوب اتبع شريكه فربيه نصف او اخذ نصف الثوب
من شريكه لان ان بعض ربع الدين **م** فان الشريك ان ضمن ربع الدين فلا فرق
له في الثوب بهذا لان الدين مشترك بينهما بان يكون واجبا بينه وبين الجميع
صنفه واحدة **م** وفي المال المشترك واخو يورث بينهما وقية اقسامه المشتركة
فان كل ما اخذه احد الشريكين فملا فملا **م** ولو قبضت ثياب من الدين شاركه
شريكه فيه ورجعها على الغريم بما بقي **م** ان لا يكون للغريم ان يقول للذي اعطاه
نصف الدين اني قد اعطيتك حقا وليس لك على شئ فان ما اعطاه اياه مشترك
وبين شريكه **م** ولو سرق نصف ثيابه فملا شريكه ربع الدين او اضع غريمه
اشترى احد الشريكين نصف من الثوب فملا شريكه الاخر ان يفرع ربع الدين
لانه هار فاجب نصف الدين بما عاقبه في نفسه بشريكه الوهم فلا مسألة
الصلح فانه اذا اخذ الثوب بل ابقى الصلح عن النصف ومن الصلح على الخط فالحال
ان قيمة الثوب اقل من نصف الدين فلو قسمه ربع الدين يتفرق اقله الثوب
فلا فخر الثوب ان يقول اني ما اخذت الا النصف فاني بقيت قد نصف فلا فخر
مسئلة اذ جاز ما على ان كسبه فلا يتفرق الشريكين بعضا لربع الدين **م** و
في البراءة **م** والمخاصة بين سبق لم يرجع الشريك **م** ان اذا ابراه
احد الشريكين الغريم عن ثيابه لا يرجع الشريك الاخر على ثوبه المشترك لانه لا يملك
اتلاف لا قبض وكذا ان وقعت المخاصة بدينه السابق هو ضرورة تزيد على
على غرضه ومن درج فباع عرو وكرهه اضعفها كذا في ثيابه من زيد بجاية

م وبطل الصلح ان شرطه لم يرد من الشريك **م** يعني ان اخرج احد الورثة
فشرط ان يكون الدين بمقتضى الورثة بطلي الصلح لانه فملا الدين من غير من عليه الدين
فملا الصلح **م** فان شرطوا براءة الغريم منه وهو مقصود الغيب
المصالح منه بغيره او اقرضه فملا فملا وصالحا من غيره واحالهم بالقرض على الزنا
صالح الحيلة الاولى ان يتشرطوا ان يبرأوا من حصص من الدين وصالح على
ايمان الشريك بمال وفي هذا الوجه قاعدة بقرينة الورثة ان المصالح لا يفرق
على الزنا من حصصه لانه حصصه لغيرهم والقرينة ان بقرينة الورثة يورثون على المصالح
نصيبه فملا او قيل لهم حصصه الدين على الزنا وفي هذا الوجه يتفرق
بقية الورثة لان المقرض من الدين والقرينة وفيه احسن الطرق على المقرض
فانقرض ان حصصه المصالح من الدين ما يرد ومن المصالح ما يرد
عن الدرهم فلا بد ان يكون بدل المصالح اكثر من ما يرد وهو مائة وعشرة دراهم
فبقرينة مائة ومائة دراهم بالماية على الزنا ومن يتقبلون المصالح ثم يطلو
من غير الدين على عشرة فان كان غير الدين تحت يده فملا الصلح عند بقية فملا
وان لم يكن زادا على العشرة ففي اكثر كسبين مثلا لكونه العشرة في مقابلته
العشرة والباقي في مقابلته **م** وفي هذه الصلح من تركه جعلت على كسب
او موزون اختلاف **م** فملا بعض المتبايع لا يجوز بينهما الربا وعند بعض
يجوز للربا في ما يشبهه شبهة الربا ولا اعتبار بها لانه لا يملك ان يكون في الشراكة
بدل الصلح وعلى تقدير ان يكون يملك ان يكون زادا على بدل الصلح فملا
الاصل ان يكون شبهة الشبهة **م** ولو جعلت وجه غير المصالح واخو زون في يد

دراهم حتى وجب لكل منهما على زيد فملا **م** وقعت المخاصة بين
المصالح التي وجبت له على زيد وبين المصالح التي كانت لزيد على غير المصالح
لكن ان يقول ان المصالح التي كانت لزيد على زيد وجبت له فملا
بينه وبين المصالح التي كانت لزيد على زيد فملا **م** وانما لا يكون له ذلك
لان في وقاض دينه بالمخاصة لا فملا **م** ولو ابراه بعض قسم
على سبيل **م** ان اذا كان الدين بين الشريكين نصفين فابراه احد من المصالح
نصف نصيبه وهو اجمع قسم الباقى فملا لان الدين ربع والاخر نصف **م** وبطل
صلح احد من سلم من نصفه على دفع **م** ان اذا سلم احد بطلان في كذا ورش
ما كان عليه وسلم كذا واحد من دينه لم يصلح احد من نصف كذا فملا
التي دفعها الى السلم اليه واخذ المصالح فملا الصلح لا يجوز عند ذلك وعند
ان يفرع يجوز لو اشترى كذا واحد من دينه في نصيبه كذا واحد في نصيبه
لزمه قسمه الدين في الدمة ولو جاز في نصيبه لا بد من اجازة الاخر فملا **م** و
فان اخرج احد الورثة عن عوض او عقار كمال او يورثه بغيره او يورثه بغيره
بما يصح قبل ذلك **م** او لا **م** انما يصح من المصالح ان الدرهم والذنا بغيره كذا
قبل البطلان او كذا لانه يفرع المصالح الى فملا المصالح على ما علق في كذا بغيره
م وفي تقديره وغيره ما بعد التقدير لان الان يكون المصالح اكثر من فملا فملا
المصالح **م** ان اذا كان المصالح ما يرد فملا **م** ان يكون المصالح اكثر من فملا فملا
ليكون ما يرد على حصصه من المصالح ما يرد في مقابلته غير الزنا **م** وكذا ان
الصلح لا يجوز بطريق الادب لان الشراكة اعيان البراءة من اعيان المصالح

او قرضا وانما حاله فكله بطريق التخليد الحق ان يقول ان المضاربة ابداع
وتوكيل وشركة وقسط وقسم المال او عمل فبشرط ان يكون الربح للمالك
بضاعة ولا عمل فشرط ان يكون الربح للمالك وقسط المضاربة فبشرط ان يكون
ما سدان فصدت فلا بد له عنده **س** اي لا يبيع للمضاربة عند المضاربة
بل ايجز عليه ان لا يبيع او لا يبيع على ما شرط فلا بد له ولا يبيع للمالك فبشرط
اي انما سدة **م** كما في الصحة ولا يبيع الا على ما شرط فلا بد له ولا يبيع
الى المضاربة وبشرط ان يبيع فيها فبشرط ان شرط له ان يبيع فيها فبشرط
س اعلم ان كل شرط يتعلق بالشركة في الربح او بوجوبه ما لا يبيعه
وما عدا ما من الشرط انما سدة التي تنفذ البيع المضاربة بل بشرط
الشرط وكذا شرط الوضعية على المضاربة **م** ولا يبيع في مطلق الا ببيع
ينفذ ونسبة الا ما حل لم يبيع **س** المالك بالملق مالم يبيع بزمان او
مكان او نوع من التجارة **م** وان يشرى ولو كان **س** اي لا يبيع
والشرط **م** وبشرط ان يبيع في زمان او مكان او نوع من التجارة ان
ربح اليد في يده ليس له ان يبيع في زمان او مكان او نوع من التجارة ان يبيع
الى المضاربة **م** ويبيع ولو كان لا يبيع **س** اي لا يبيع
بان يبيع رب المال خلافا لغيره **م** ويبيع ويبيع ويبيع ويبيع
ويبيع ويبيع ويبيع ويبيع على الايدي ولا يبيع **س** اي لا يبيع
وليس له ان يبيع الا باذن المالك او على **م** اي لا يبيع
ان الشيء لا يتضمن منه بل يتضمن ورونه كما لا بد **م** ولا يبيع

في البقية حتى في الاتح **س** وجه عدم العزم ان يبيعه الصلح ببيع لا يسلان
ابدا من الايمان لا يجوز واذ بها فاحد البديهي فهو فلا يبيع وجه
العزم ان الحركة اذ كانت في يده ببيعة الورثة فالحالة تنفي الى المضاربة
مقبور **م** وبطل الصلح والعزم **س** ومن عبط ولا يبيع قبل القبض في غير
عبط ولو كان فالتح **س** حال الصلح لان الشركة لا تكون عن قبيل ومن
والدين قد يكون غائب فلو جعلت الشركة موقوفة لتقدر الورثة
والدين لا يشر لان الورثة قضاوين **م** وقدر الدين وقسم
الباقى استحقاقا وقدر المال فيما **س** وجه القياس ان الدين
يتعلق بكل جزء من الشركة ووجه الاستحسان ان يوم قدر الورثة
من المسائل المهمة ان هل يشترط الصحة الصلح صحه الدعوى ام لا يضمن
الدين يتولون بشرط كون هذا غير صحيح لانه اذا وصى حقا لم يول
في دار فصح على شيء بجمع الصلح على ما مر في باب الحقوق والالتزام
ولا تكون دعوى الحق الجاهل دعوى غير صحيحة وفي الضرورة
مسائل توجب ما قلنا **س** المضاربة وهي عقد شركة في الربح بحال
من رجل وعلى من اخر وصى ابداع او لا وتوكل عدله وشركة ان
ربح وعصب ان خالف وبضاعة ان شرط لكل الربح للمالك والمالك
ان شرط للمضاربة **س** اعلم ان في هذه العبرة شاعلا ويون
المضاربة اذ كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة

او قرضا

احد في ذلك ما هو

م مضاربة بالنصف بشرى بالمال فادعاه فصدت قيمته العا والصفة سمي
رب المال في القرض او اعداه او اعداه فصدت قيمته العا والصفة سمي
قيمة **س** وجوز ان الدعوة سمي في الظاهر على فوض المالك
لم ينفذ لعدم المالك لان مال المضاربة اذا صار اعيان كل واحد سمي
المال لا يملكه الربح بل كل واحد يصح ان يكون ربح المال لا يمكن ان يملكه
سواء ويبقى واحد فقط فلا بد ان لا يكون ربح مال او ربحا ثم اذا
يقوم بعد الدعوة حتى يصار قرضه بالمال او بغيره فله ان يبيع
الدعوة السابقة **م** وبشرط ان يبيع في مطلق الا ببيع
رب المال شيئا لا يملكه بالدعوة والمالك يوفى قرضه ولا يملكه
لان ضمانه ان يبيع فلا بد من مضمون الا ببيع ربح المال ورفض الربح او
الاعتناق عند الربح فلا يبيع الا لغيره ان يبيع المضاربة بالمال او لغيره
نصف قيمة الام لان الاثر المأخوذ من ربح المال لغيره بغيره فالحالة
كلها يمكن تفرقة الدعوة السابقة وصارت لم ولا يبيع نصف قيمتها
فمن لم يملك فلا يملكه **س** اي لا يبيع المضاربة بغيره فبشرط ان يبيع
اذ ان يبيع ان يبيع في كل واحد او يبيع ويوفى قرضه والى ان يبيع في ربحه
عن الربح **س** وجه الاول ان الربح ابداع ويملكه فاقول فبشرط ان يبيع
فبشرط وهو الثاني ان الربح قبل العمل ابداع وبعد ابداع ويملكه
فان ربح الشركة يبيع في مضمون كالمضاربة وعند ربحه يبيع في الربح
م فلو كان بالربح فبشرط بالربح وقيل له ان ربحه في الربح

او يتسلمين وان قيل له فكل **س** اي اعمل بربحكم مالم ينص عليها **س** اي
الاستدانة والبيع المضاربة باجل بربحكم الا قرض لان المضاربة
من جميع التجار وهي تجارة الربح خلافا لقرض اطلاقا بغيره
بالمال بربح او قرضه على ما قيل **س** اي اعمل بربحكم فبشرط
س لانه لا يمكن الاستدانة وان عبط او فهو بربحكم فاذا ودد على فبشرط
العمل بربحكم كالمضاربة **س** اي اذا كان اعمل بربحكم فبشرط ان يكون بربح
بالمال ودد على الصلح تحت العمل بربحكم كذا المخطط بماله خلافا
لانه لا يملك بربح من ماله وما كان فبشرط اسود فانه لا يبيع تحت
اعلى تحت العمل بربحكم عند الربح لان السواد فبشرط ان يبيع
الا لغيره بربح السواد فالحالة **م** فلا يبيع **س** اي بغيره او بغيره
او بغيره بربح اذا كان اعمل بربحكم ولحقه ان يبيع وحصة الشوب
في المضاربة **م** اي في مال المضاربة **م** ولا يبيع بغيره بغيره او بغيره
او وقتا او شخصا عبطه رب المال فان جا وزعت فبشرط ان يبيع
عبد الامنة من حاله **س** اي من مال المضاربة **م** ولا يبيع بغيره في مضمون
على رب المال **س** اي سوا المالك فبشرط ان يبيع رب المال ان يبيع فبشرط
في مضمون ولو يبيع لغيره **س** اي لغيره **م** لان المضاربة لا يبيع بغيره ولا
من يبيع عليه ان كان ربح ولو يبيع فبشرط ان يبيع بربح فان ربحه
فبشرط عبطه وحصة ولم يضمن شيئا **س** اي لانه لا يبيع في زيادة القيمة
م وسعى العبد في قيمة حصة عنه **س** اي في قيمة حصة رب المال فالحالة

م

[illegible]

تصفان نصف الملك وسدس الاول ونسبة الثاني وان قيل ما دونك
فانما التقط كل شئ لان الملك قد اذن بالبيع مضاربة والمضاربة انما
ما شرط المضارب الاول فمما راق هذه المضاربة الاول الشئان نصفين
وبين رب المال والموقوف ما مضى وبيع بالنصف للمشتا نصفه والآخر
سائر النصف المضارب الاول النصف هو مشترك بينه وبين رب المال
وان قيل ما راق على نصف او ما فضل تصفان وقد وقع بالنصف نصف
الملك ونصف الثاني ولا شئ للاول ولو شرط الثاني ثلثي الملك
الثاني شرطها وعلى الاول سدس لان الملك النصف والمضارب الثاني
الثانين فيض المضارب الاول السدس ومع شرط الملك ثلثا وثلثا
ثلثا فيعمل معه سائر المضارب ونسبة ثلثا ويظهر بطلان
وطايق الملك مرة اخرى بخلاف طاق المضارب بدار للرب مرة اخرى
لا يتطابق المضاربة لانه عبارة صحيحة ولا يجوز حتى يعلم قوله
ان عزل رب المال المضارب لا يجوز حتى يعلم بعزمه فلو عزل قبله
بيع عتبه في لا يتصرف في ثمنه ولا في نقد يقض باضاده او يبيع في سائر نقد
م وقبول خلافه بالسحب انما ان تبدل نقد نقض كمنه بخلاف جري
المال بان كان راس المال ورهيم او نقد دنا تير او ما يحسن في القياس لا يملك
لوجود العزل ولا ظهوره بخلاف الوضوح وجه الاستحسان ان النسخ انظر
الا عند اتحاد المجلس فحققت الضرورة ولو اضطررنا في المال رتبة رتبة
اقتضا رتبة ان كان في الاول لاس لانه ان كان منع فهو يحل بالاجرة والاس

نقصانی فی جوہر

2

تمام على نصف الاصل لان مفرق المضارب من رب المال وان كان جائزا
فغير بشرة العدم ومعنى المصلحة على الامانة فبعبارة اهل البيهقي **م** ولو
شترى بالبيع عبدا بعد ضعفه فقتل خلافا لشرع الفداء اختلفت ابيّة
على المالكة **م** ان اذا انتقم من الدرع واقتل الغدا ليعني ارض الجانيّة
يزيدان بعد المكرة العبد بربع المضارب لان رب المال الفداء والعبد
اليمين **م** فاذا قد خرج عنها فحرم المضارب وما لو مالكة ثلاثة ايام
الما خرج العبد من المضارب لان الفداء الخاص بانقسام الغدا ينقسم انقسام
العبد والمضاربة تقتضي بالقسمة **م** ولو شترى عبدا بالبيع وبكسر الاصل
فقد ربع رب المال عنه ثم قسم الى اذ اربع رب المال عنه وبكسر يدرى
م ويجمع ما دفعه من مال وصدق مضارب قال معى الف دفعه الى الف
فثبت المال على المالك دفعه **م** وعند زعفران القول الاول لا يبيح القول
لرب المال لانه يكره دعوى المضارب الزرع واما ان الاختلاف في مقدار الدعوى
قال القول المختار مع اليمين **م** ولو قال من ماله هو مضارب زرع وقد
ربا صدق زيدان قال بضاعة **م** الى صدق زيد مع اليمين لانه يكره دعوى
الزراع او دعوى تجميع عمل المضارب **م** كما لو قال خرقت وقال زيد بضاعة
او وديع **م** الى صدق وديع اليمين لانه يكره دعوى التكميل **م** وقال المالكة
عنيت نوعا صدق المضارب ان جرح **م** الى مع اليمين لان الاصل للمضاربة
اليمين بخلافه ولو كانت لان الاصل فيها المخصوص **م** ولو ادعى كان نوعا صدق المالك
م الى مع اليمين لان الاول يستفاد من جهة كتاب الوديعة **م** في امانة

رب المال ما اتفق من راس مائة **س** اى اخذ من الربح ما اتفق المضارب
من راس المال حتى يتم راس المال فان فضل من قسم **م** كان رابع متاعها
صبيته فله لا نفقة **س** الا اذا ربح وقيل تمام على يد المالك
فيه ما اتفق على الخلق من كراء له وهو ذكره الشيخ في تفسيره المضارب **م**
لمضارب بال نصف مشرى بال ثلثه او باعده بال اثنين وثلثه بثلثه او باعده
في يده عزم المضارب لهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب باقية
لها ورأس المال الثاني وخمسائة وارباع على العين فقط **س** الا ان شري
بالا بعين عدا ولم يدفعها الى المبيع حتى ضاع العين في يده المضارب
عزم المضارب ربع الاثنين لأنه ملك المضارب والمالك ثلاثة ارباع
خاذا دفعها بعير راس المال العين وخمسائة لأن راس المال وقع
العائم دفع العين وخمسائة فان باعه مرارعة يقول قام على الاثنين **س**
فقط اى لا يقول بال اثنين وخمسائة لأن الشر لا يقع بال اثنين فلا يلزم
الواقعة انتهى وحققت بهيب الهلاك في يد المضارب **م** فتوجب نفسها
فقطها ثلاثة الاف والربح منها نصف الفين **س** الا ان يبيع باربعة
الا فله ثلاثة الاف حصصه المضاربة والا فله ملك المضاربة حصصه ثم
ثلاثة الاف يربح منها راس المال وهو العين وخمسائة بثلث الربح **س**
ونصفها لرب المال ونصفها للمضارب **م** ولو شري من راس المال بالف
عبد اتاه نصفه والربح بنصفه **س** فقوله شره بنصفه نصف العبد وصغير
الفاعل في شره يربح له راس المال ما مضارب ان باعه بثلثة يقول

(تشریح با این توضیحات و بنامه نامهای ۶ بند در کتاب)

6

ولا يرفع الى احد اعدو عن قسمة مغيرة **الافس** اعدادا كانت العودوية غير
الكليل والعودون بالاتفاق وان كانت من الكليل والعودون فكذلك اعدا
مظلمة لها لا تلبس اللون ولا يرفع **الافس** ولا اعدا عودية عن دفع الى الاخر
لا يقيم وقع نصفا فقط فيما بينهم **س** ان اذا كانت العودية عند جلين وفي
علاصم عطف احد ما باذن الاخر وان كانت فيما بين لا يجوز لاحد من الاخرين
الى الاخر لفظ لا يقين في حفظ كل واحد نصفا ونصفا هذا عند الخ **س** ولو
وعند ما يجوز الدفع الى الاخر فيما يقيم **م** وفي دفع الكل لها بفس **س** ان اذا
الكل الاخر فيما بينهم عن الدفع النص ولا يقين العاقبة ان دفع موضع
الافس عنده **م** فلو عن دفع الى عبال دفع الى من لم يدرى دفع الى من
لا يدرى دفع الى غيره وفي حفظه النساء الى عبال لا يدرى عطفه في
بيت معين في دفع حفظ **س** اخر **س** لان بيوت دار واحدة لا تتفاوت
قائمة في التبين بخلاف الدار لان الدار بيتا ودار **م** فان كان داخل فليس **س** اي اذا
كان البيت الذي وفيه ظل فليس **س** اي اذا وفيه بيت اخر فليس
الدار **م** ولو اودع المودع من ملكه ضمن الاول عطف **س** هذا عند ارفع
قالا لا يقين **س** ان اذا ضمن الاخر دفع على الاول **م** ولو اودع العايب
ضمن الى الاجنبى صار حاصبا وقول **س** ان اذا ضمن بالاتفاق فلهما قاس مودع
لعود المودع العايب فان المودع اذا دفع الى الاجنبى صار حاصبا وقول
موصيه بان المودع اذا دفع الى الغير لا يقين عالم بما دفعه فاذا عاقب
لفظ قبض ولا يقين الاخر لانه صار مودعا حيث غاب الاخر ولا يصح

والله اعلم

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

73A

فيشرب فيها ثم تزدفع في فيه اصل الموضوع على النغارة **م** والظن ان الرض
وعمل على رايته واخذ منك عهدي ودارا كركني **س** ان وادرك بطنك
فداس بذا وكركيه وسكني فغير على النغارة الى الحاطم **م** وعي **س**
ان وادرك عركني فوي **م** على الفعل عذوق فغيره فوي **م**
عري والوي جعل الدار لاحد مرة **م** وسكني فغيره **م** فغيرا من شاط
ولا يضي بلا شدة ان يملك **م** هذا عندنا وعند النغارة **م** فغيره
ولا توجر لان الشئ لا يبعث ما فوقه **م** فان ابرأ فخطبت ضفته **م** فغيره
على احد والست **م** بان تفت علف على الفير المصوب في فتره **م**
وبرج على موجه ان لم يعلم النغارة **م** **س** ان لم يعلم النغارة
فازية مع موجه وان ابرج على الفير وخلافه فان ابرج على الفير
العوج **م** وبار ما اختلف استعماله او لا ان لم يبين متفعا وما اختلف
انعين **س** ان ازا اعرضه ولم يبين من يتبع به فلكم **م** فغيره
سواء احتف استعماله او لا وان عين يبين فغيره **م** فغيره
الناضج ليس المستعمل الاعارة **م** لان النغارة عنده اباحة الاشباع والباح
له لا يملك الاباحة وعندنا يملك الناضج فاستفد يملك الناضج
كان له ان يملك غيره **م** فمن استفاد رايته او استاجر مطلقا **م** فغيره
س ان يملك **م** ويركب ويتركب ويا فعل شين وضن فغيره **م** فغيره
الاشباع في الوقت وانفع اشبع ما شاء ان وقت وان فغيره
بالا والي شرط فقل **س** الفتيقار ان يكون في الوقت **م** فغيره

بیشتر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

او في النوع دون الوقت او غيرها فان على مواضع القدر فطاريان
خالفاً فان كان الخلاف في مثل ان يقبل البعض ولا يقبل البعض
م ورد الى الصلح ما كانا مع عبده او اجيره سائبة او مشاهرة او
مع اجيره بما او عبده يقوم على دابته او لا تسليم اي رد الدابة الى
الصلح ما كانا فتمكنت قبل الوصول الى المالك لا يقبل لان هذه تسليم وكذا
ان رد الصلح المستعير مع عبده الى المالك فتمكنت قبل الوصول اليه وكذا ان
ارسل مع اجيره سائبة او مشاهرة بخلاف اجيره مباحة او زانية على
قبض بالتسليم اليه وكذا ان سلم الى اجيره المالك او عبده سواء يقوم
على الدابة او لا فتمكنت قبل الوصول الى المالك ولا يقع قبضه
بالتسليم الى عبده الذي لا يقوم على الدواب فقلت المسئلة على ان
استعمل المالك الا بدفع م كرم مستعار غير رئيس الى دار ماله م فان هذا
تسليم بخلاف المستعير النقيب كما هو حيث لا يرد الا الى المعير م بخلاف
رد الدابة م فالتسليم الى دار ماله م فان هذا لا يكون تسليم لان
لا يقبل الرضا الى المالك وعارية القدرين والكليل والموز والمعدود
فرض لانه لا ينتفع بهذه الاشياء الا بالملك الا اذا عتقت الانتفاع
كما تستأجر الدار لهم فغير عريان او يقرين الدكان فحايدها كونهما فرضا
انما لو عتقت في يد المستعير قبل الانتفاع تكون مضمونة م وقع
اعادة الارض لبناء والعرض وله ان يرجع غيرها ويملك فعتقها ولا يضمن
ان يطلق م ان لا يقبل المعير ما تقص البناء والعرض بالتعلق ان كانت

الاعارة

كون السكنى هبة اي موهوبة م او على سكنى م انما اسم من الخلق وهي
ويلا اعطى تقديره غلتها ثم قوله سكنى غير م اي داري كطريق
اوسكنى هبة م اسكنى حال كون السكنى صدقة عينية م او صدقة عارية م ان داره
تكون حال كونها صدقة التمتع موهوبة كذا م بطريق العارية حال كونها
هبة فلا قال بالعارية فهم منه المشقة نعمه حال كونها مباحة موهوبة
م وتم بالقبض الكامل م ان تتم الهبة بالقبض الكامل المكنى في الموهوبة
فالقبض الكامل في الموهوب ما يناسب وفي العتق ما يناسبه فقضا
الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يتعلق القسمة بالقيمة حتى يقع القبض
على الموهوب بطريق الاصاله من غير ان يكون القبض بتسليمه قبض المالك
فما لا يتعلق القسمة بتسليمه المالك م فيصح ان قبض في عتقها بلا اذن او
بعد باذن م اي اذا قبض في مجلس الهبة بلا اذن كان قبضا لانا الهبة
دليل الاذن وبعد انقضاء المجلس لا بد ان ياذن الواهب صريحا م كذا
لا يتيم م متعلق بتسليمه والملازم اذا قسم لا يتق منفعة كل واحد
والحرام واليهيت الصغير لا يتيم م اي لا يقع القسمة في شيء قوم
يتق منفعة عندنا فلا بد ان لا يقع في هذا الخلاف يعني على استمرار القبض
هو يقول انما على القبض القبض كما في الجمع وطرفه وفي قوله القبض
منفوض عليه من فلا بد من كماله فلا فرق عندنا بين ان يقبض على شيء
او من الاجابة والمفروض هو الجمع المتعارف لا المبيع الطاري كما لو
يرجع في القبض انما م او استحق المبيع انما م بخلافه من انما م

الطاري

الطاري مضمون فان قسم وسلم م بخلافه اذا وهب النفس انما م ثم
قسم قسم م انما م باقضى وعند القبض وعند القبض لا يقع م فان
ويستحق في ذرا او دفن في سبيل لاوان طن او اخذ وسلم وكذا السكنى
في البين م انما لا يجوز لان الموهوب مضمون وقت الهبة بخلاف القبض
م وهبة يس في فسخ وصرفه على ظهره وزرع وحل في ارض وترقي
يحل كما يشاء م اي لا يجوز هذه الهبة كمن او فضلت هذه الهبة
عن ملكه الواهب قبض نعمه وقدر هبة ماع الموهوب بلا قبض م
او وهب احد او اموالها او اجنت مديه ويوموا ورواها لغيره
م اي زوج المطل الموهوب لها لا جها كمن بعد الزفاف م وجه هبة
الاثنين دار الواحد م لان المالك يقع في عايد بلا شيء م وعنده لا م
اي هبة واحد لا اثنين دار الاصح عندنا اجرة م وعندهما صح لان التملك واحد
فلا شيء كما اذا رهن من رجلين وله ان يذره يذره التصدق من كل واحد
فيه الشيء بخلاف الرهن لا يجوز بين كل واحد لكن م استحق
عشرة على اثنين وم على اثنين م اي اذا صدقة بعشرة غنم لا يصح انما
وكذا اذا وهب كل الشئ وعندهما صح الهبة لانه لا شيء م عندنا م
في هبة واحد دارين اثنين وكذا ان يقع الصدقة على اثنين يراهما الهبة
بماز والهبة جائزة ولو صدقة بعشرة على اثنين او وهب عشرة
لهم جائزة بالاتفاق لان الصدقة يراهم وجه الله قال عليه الصلاة والسلام
الصدقة تقع في كذا الموضع قبل ان تقع في القدر فلا شيء م وما الهبة على

على الغير من صدقة والصدقة جائز فكذا العينة **باب الرجوع فيها**
 ومن وهب فرجع صحيح عندنا لغيره عليه الصلوة والسلام الواهب احق
 به منه حاكم بيننا انما لم يعرض وهذا النافي لا يمنع الا في وجه الولد لولده
 لغيره عليه الصلوة والآن لا يرجع الواهب في هبة الا الولد فيما وهب لولده
 ومن يقول به ان لا يرجع الا يرجع الا الولد فانما يرجع الى حاكم ومنعه
 الزيادة مصلحة كماله وخرس ومن لا منفعلة **س** ومن مثل الولد
م وموت احد الزوجين وهو من اصبحت ايتها ولو من اجبت فخره
 عوض بهنك فحقن فلو وهب لم يفسد رجوع كل نصيبه وفروجه
 عن حكم الموهوب لولا الزوجية وقت الهبة ولو وهب في رجوع
 فانما لا قرابة الحرة وهلاك الموهوب وضابطه من وجوه
 خروجه وقيل بشرط موافق الرجوع في الرجوع في الهبة باصاحبه
 وروضة خروجه فالمدل الزيادة والهم الموت والعين العوض والى
 الزوج والزوجة زوجة والنفقة القرابة والنفاء الملاك **م** ورجع في
 استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها لا في استحقاق نصف العوض في
 بردها **س** عندنا وهذا من رجوع بالنصف لاجتماع العوضين
 الاول ان يظهر بالاستحقاق ان العوض هو الباقي فخط فله برده
 للرجوع بالهبة وانما يكون الرجوع للزوجة بسبقها في الرجوع الزايم
 لكل العوض ولم يسلم ولو عوض فله الرجوع بالمال عوضا عما كان
 اوله به بنابر رجوع في النصف **س** لانه لا رجوع في النصف اول **م**

في الرجوع بالابتداء او حكم قاض فلو عتق الموهوب بعد الرجوع قبل التفت
 رجع المانع الموهوب للموهوب **م** ولو نفعه فله الرجوع **س** انما
 الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع لم يبق له الرجوع فله
 الموهوب في يد الموهوب لا يفيض وكذا ان عتق في يده قبل قضاء القاض
 لا يده غير موقوف الا اذا طلب منه مع القدرة على التسليم **م** ويومع
 من الرجوع مع الرجوع اوقف القاض **م** ففسخ من الاصل لاهية الواهب
 لم يشترط قبض وجه في الفسخ فان باق الموهوب **س** ان في يد الموهوب
م فاستحق قبض الموهوب لم يرجع عليه ولا به **س** لانه الهبة عقد
 فلا يفسخ فيها السلامة وهي بشرط العوض بيمينه ابتداء فشرط قبضها
 بالشئ **س** يجوز ان يكون قبضها اضافة المصدر الى الماعل والمعهول
 محذوف للذلة ولا يجوز ان يكون على العكس **م** يبيع اتمها فله الرجوع
 البرية وتثبت الشفعة **س** بعد اخذنا وعذرنا وان فسخ بيع اتمه
 وانما اخذنا فله الرجوع لان الاخذ للماعل قبل قبض العوضين ففسخ
 بينهما ما لم يكن فان قلت الهبة فليك العوضين بالرجوع والبيع فليك
 العوضين بالرجوع والبيع فليك العوض فليك وجهه وانما الحكم للرجوع
 فيه بشرط موافقه هبة كذا على ان يقبل انكره صدر عن ملكك هذا انكره
 قلت فحقن على العوضين في حالين كماله ابتداء وابتداء والعوضين في
 شرط بغيره فخر اتمه النذر الذي يصير الماعل صحيحا فليك الباقي فيه
 فيكون شرط ابتداء الهبة والاعادة حتى لا يبيع كايه لانه قبل القبض لكنه

٤٦

شرط من العوض اختيارا بما يوافق حتى يفرغ عليه احكام ابيع حاله ابتداء
 لا في الاخذ **فصل** ومن وهب امه لاهله او عاقل بردها عليه بيمينه
 او بغيره او وهب دار الوفاق بها على ان يرد عليه ما يشاء او يوصيه
 من ما يشاء صحته ولو بطل استلزامه وبشرطه **س** رابعت في بعض
 ان قوله او عوضه شيئا منها يرجع الى التصديق مما اذا التصديق فله
 بشرط العوض بطل الشرط واذا وهب بشرط العوض فله الرجوع صحيح
 اذا وهب بشرط ان يعوض شيئا فله الرجوع بشرط العوضين المانع اذا
 كان معلوما فحقن قوله او عوضه يرجع الى الهبة والصدقة **م**
 وهو عتق المملوك ثم وجب صحت **س** ان الهبة لان المملوك لم يبق ملكا
 وهب الامام صار كانه وهب واستثنى المملوك من الهبة جائز **م**
 ولوديه ثم وهبها **س** لان المملوك يبق عليه ملكه فلم يكن كالاخذ او
 تنفذ الهبة في الهبة في المملوك هبة شئ متقول ملك الواهب
 او هبة الفسخ **م** ومن قال لغيره اذ ارجع فله الرجوع او انت منه بري
 فله الرجوع **س** لانه من التعليق الصحيح في الاصل لا يرجع **م** وجازى
 لاجل حال حياته ولورثته بعده بهي جعل داره لورثة فاذا مات
 ترك عليه **م** ان العدة جعل الدار مدة عدة مع بشرط ان الموهوب
 مات ترك على الواهب وهذا الشرط باطل كاجابه الحديث **م** وبطل
 ارضي ومن انت قبله فله الرجوع **س** ارضي اسم من الرجوع بالانتظار
 فكانه ينتظر ان يموت انا كذا وهو باطل عند الرجوع وعده لانه تعليق

على وعده ان لا يرجع لان قوله وارثا كذا على ان وارثا كذا او انت كذا
 موتك لتعود الى بيعك وبطل الشرط كالموت والاختلاف بيني على تسليم
م وصدقة كعينة لا تصح الا بقبضه ولا في بيع يقيم **س** ان اذا تصدق
 بنصف الدار ببيع فله الرجوع اذا تصدق بشئ على فسخ **م** ولا عود
 فيها **س** وانفق بيننا ان الرجوع لا يصح في الصدقة لانه وهب الهبة وهب
 الثواب وهو على وجهه فله الرجوع **س** لانه قال بعض اهل الحديث
 الاجارة فانه من افاضته وارجع على وزن فاعل لا فاعل لان الاجارة لم
 يبرم فله الرجوع بواجب واسم الماعل الموهوب وفي غير المملوك اجرة
 الاجارة وفي الاساس ارجو وهو موهوب وهو موهوب ولم يقل موهوب فانه غلط
 وحقيق في موضع بيع واسم الماعل كالجعالة واجرة باجبه من باب
 طلب ان اعطى الاجرة فهو ارجو فخر الفرق بين الموهوب والاجر والاجارة
 من ارجو يرجع الاجرة كمن في الشئ نقل الى المصدق فله الرجوع **م** ويومع
 معلوم بعض كذا كذا او عيني ويسمى النفع بذكر المدة كسكني الدار لثلاثة
 الايام مدة كذا طالعت او قصرت كمن في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين
 في الفسخ **س** كذا على ما جازاه ملكه فله الرجوع لعدم قبضه اذ كان هذا النفع
 فله الرجوع الاجارة الطويلة بعدد عتقه كاجوزها البعض فله الرجوع
م ويذكر المملوك كسكني وحياته ومنه ومن قدر معلوم على دابة مائة
 علفها ولا علة لتفقد هذا النفع ولا يوجب الاجرة بالصدق **س** فلا فاعل
 للنفع فان الاجارة هبة فله الرجوع **م** بل يتبعها **س** فان احتساجر

غلط

لا يزيد على **سبعة** عندنا وعند غيره **واثنى عشر** فيجب بانما يبلغ
 كما في البيع الفاسد بغيره **سبعة** العيين بالعتق ما سخط ولما ان
 ان المبيع غير متعده بنقصها بل بالعقد وقيل سقط الزمان في
 وضع اجاره واركل شهر بكذا في واحد فقط وفي كل شهر سبعة
 في اول **سبعة** هذا عند بعض المتأخرين فانه حين يمل العمل يكون لكل
 واحد حق العتق فاذا مضى اثنى عشر من الشهر العتق في هذا الشهر في
 ظاهر الرواية لكل من حق النسخ في السنة الاولى مع اليوم من الشهر
 اثنى عشر ورويه الجهل **حج** وفي كل علم مدته **سبعة** بان قيل اجرت
 سبعة أشهر كل شهر بكذا **و** اجاره سبعة بكذا وان لم يسم قط
 كل شهر واول العدة ماسمي بالافقوت العدة وان كان حين
 يمتد الاجل بغيره والا فلا يام كالعدة **س** ان كان عند الاجارة
 عند الاجل بغيره الا بغيره وان كان في اثنى عشر فعند اثنى عشر
 الكل بالايام كل شهر ثلاثون ويعد بها بغيره الاول بالايام بالثاني
 بالثالثة وان اجريها في اثنى عشر سنة فعدت السنة على ثلثين
 وستون يوما وهذا من الشهر الاول بالايام وهو ثلاثون يوما وهذا
 الحجة ان تم على ثلاثين فاستتمت على عاشر في الحجة وان تم على
 تسعة وعشرين فاستتمت على الحادي عشر في اثنى عشر في الحجة وان
 تم السنة على عاشر في الحجة على كل حال وهذا عند الاخيرين
 في سنة واحدة **و** اجارة الحمام والطيور والظير ياجر حتى يبطأ
 سمن

وكوتنا

الاولى في من غير الطمان **م** لو جاز في اليوم كذا بكذا **س** ان كان
 اربعا بغيره عشرة امثا اليوم بديهم فان هذا فاسد عند ابي حنيفة
 وبعدها والعقد عليه العمل وذكر الوقت لا يجعل الرجوع بين العمل والوقت
 والاول بوجه كون العمل معقودا عليه وفيه تنوع للمساخر والافق يوجب
 كون تعليم النفس في هذا اليوم معقود عليه وفيه تنوع للمساخر لا بغيره
 انما اختلفت قولها في العقد عليه كذا ما ان يعمل بهذا العمل مستقلا
 اليوم فذكر ما لا قدرة لاحد عليه عادة حتى لو قال ليخبرني عشرة امثا
 في اليوم فمن المدة ان يبيع ان كان في ليله تنقضي الاستواء **م** او ارض
 اذ يبيعها **س** ان يبيعها مرتين فان كان العدة ان يرد ما يبيعها فلا تنقضي
 فساد فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه تنوع لاحد العاقبتين وهو المجرى وان
 لم يكن المجرى بهذا فان كان الارض لا يبيع في الزرع الا بالكلية لا يبيع العقد لان
 الشرط ما يقتضيه العقد وان كانت خراج يبيعها فان كان ارضه يبيع بعد
 اشتراك العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان ارضه لا يبيع لا يفسد
م او يبيعها انما **س** ذكر ان المدة لانها والعظام وان منفعة كبرها تنقضي
 بعد انقضاء العقد بخلاف المدة **م** او يبيعها **س** فان منفعة كبرها تنقضي
 بعد انقضاء العقد بخلاف المدة **م** او يبيعها **س** فان منفعة كبرها تنقضي
 ارضه يبيعها ويكون الاجارة ان يزرع المجرى ارضه اخرى يبيع للمساخر
 لا يجوز عندنا وعند المتأخرين يجوز لان المانع غير الاعيان عندنا
 ان المانع بانزاعه يجرى الفاسد ناكس في ثوب جروى بمثل واحد

س

فحله

استحقاقه ان يبيعها او يزرعها او يبيعها **س** فان يبيعها هذا
 شرط يقتضيه العقد **م** فان لم يبيعها راعيتها او ما يزرعها لم يبيعها
س ان قال الزرع فيها عاشرية وهذا خلاف الرواية ان استحقاقه يبيع على
 السكينة على عام **م** فان زرعها وفيه الاجل عاشرية **س** ويو اسحقا
 ووجه ان الجلالة ارتفعت قبل تمام العقد وعندنا لا يبعد صحيحا
 وهو القياس **م** ومن استأجر مالا لا يزرعها لم يسم على عمل العقد فنقضت
 لم يبيع **س** لان الاجارة خاصة فالعين اما زرعها في الصحه **م** وان يبيع
 فله المسمى **س** ان استأجرها كما ذكرنا في مسلة الزراعة **م** فان خاصه قبل
 زرع الزرع او قبل تنقضي **س** ان اوزا خاصه انقضاء قبل الزرع في مسلة اجارة
 الارض بلا ذكر الزرع وقبل الجلي في هذه المسلة ينقضي العقد
باب من الاجارة الاجرة المشرك يستحق الاجرة ان عمل فله ان يعمل للمصلحة
 انما ارضها في قوله لان هذا مبني على ما سبق الى الواجب عليه ان يعمل
 هذا العمل من غير ان يفسد مضاف الاجرة المشرك فسمى بهذا **س** ان الاجرة
 المشرك **م** كالخيل والواشي والافق فاعلم ان يرد وان شرط عليه الفدان
 ويبيعني **س** اعلم ان المتأخرين في بدو اجارته عند اجرة ولا يفي الا بالمتعدا
 كما في الرواية وعندنا يفي الا اذا ملكه مسبب لا يكتفى الا بغيره كما كانت
 عندنا والحق الغالب اما انما سرق والمال انتم يبيع في الحيا فظن
 بعض عندنا ان في الوعدية التي تكون باجر فان الغنم سقني فاعليه ابوجه
 يكون الاجرة في مقابل العمل بعد الغنم والحق والواجب بلا ارضه شرط

مستأجرة او مستأجرة فاضترق شئ في ارض جاره لم يفسد قبل هذا
 اذ كان الراجح ما دية اذا كانت مضطربة يعني **م** فان افسد شيئا او
 صانع في مكانه من طريق عليه العمل بالنصف **م** ان يتقبل احد العمل
 من افساس لوجاهته وعلى الاخر بعد اذ قد مضى الهداية عليه تركه لوجوه
 وقيل نظر لافترق الصانع والقبول فكان صاحب الهداية اطلق تركه
 لان احد العمل يتقبل لوجاهته وهذا العقد غير جائز قياسا لان احد العمل يتقبل
 العمل ويستأجر الاخر نصف ما يخرج من عمله ويبيع بالتراسخ فافهم
 ان خصيص قبول العمل باحد العمل لا يدل على نفيه من الفرع اذ اذا عقدت شركة
 الصانع ويتقبل احد العمل ويبيع الاخر يكون هكذا بهما والوجه جاز
 على هذا العقد يجوزانه **م** كما يستأجر على العمل عليه مثلا وراكين ومجلا
م هذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز للجهالة **م** ولو اذاه ليلال فاحس
 استأجره ليجي قدر اذاه لكل منه زاد وحضره من ينال منه اذاه
 والا فاجزأ كل شهر بكذا فلم يخرج على المسكن **م** لانه اذا عيى الاجرة
 والناصب رضي بها فاحد ينسحبها عقد اجارة **م** الا ان يجد الناصب ملكا او اظلا
 عليه بيته من بعده **م** فانه اذا وجد ملكه لم يكن ملكا بالاجارة وان افسد
 منه اقام البيعة عليه جود الناصب بخلاف الناصب انه ملكه ثم عطف على قوله
 الا اذا وجد قوله **م** ولو اذاه بالملكه كمن قال لاريد هذه الاجرة **م** فان
 راضي بهذه الاجارة **م** وصحت الاجارة وصحتها والمرارة والمعاملة **م** ان
 اعطاه **م** والوكالة والمعاملة والعقود والامارة **م** ان

نحوه

م

م

توضيح

ان يرد عبد او عبيد **م** او اعطى على فراوضه برضد **م** قوله لو اعطى
 عطف على الصبي المستحق قوله فان كاتب والعطف جائز لوجوه الفصل **م**
 وعقوب قيمها وسعي في قيمته ان ادعى ما سمي **م** في طاعة الرواية انما
 يثبت العتق والسعاية في القيمة اذا ادعى ما سمي وهو المثل والعتق
 لا يثبت بما عساهما ان قال ان ادعى كانت حرة وورق في طاعة الرواية
 وعقوب قيمها ان ادعى العتق وان ادعى القيمة عتق ايضا وعقوب
 لا يثبت ايضا الا باحد القيمة لان المسلم من اقتراها العتق فاقبعت
 القيمة مقامها **م** ولا ينقص ما سمي وزيد عليه **م** هذه مسند بريدة
 لا تعلق لها بمسند الخمر والعتق بريد ومما كان القيمة في الكتاب في
 القاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة من المسمى لا تقضي
 المسمى وان كانت زائدة زبرت عليه ووضعت المسئلة في المسئلة فها
 اذا كاتب عبده بالقبض فالكاتب فاسدة فيجب القيمة فان كانت ناقصة
 من الاصل لا تقضي ان كانت زائدة زبرت عليه **م** وصحت على جردان
 ان ذكره فقط **م** ان لم يذكر نوعه وصفته **م** ولو دى الوصل او قسمة
م انما يجزأ لان كل واحد اهل من وجه اما الوصل فظاهر واما قسمة
 الوصل فلان الوصل يعرف بالقيمة فصار اصله فرع القيمة فصار
 في جنس الاداء **م** وفي ما كاتب عبدا اشتد مقدرة **م** وان اسلم لبيد
 قيمته وعقوب يقتضي ان لا يفتقر عتقه بعتقه فكتبت **م** فكتبت
 القيمة كما **م** **باب** في الكاتب **م** بيع وشراؤه وسفوه ونسبه

على ان يرد

م فان كان شرط ان لا يبيع وقوله العتق يستحق لانه شرط فاعلم ان
 العتق وهو ما كتبه العبد ولا يفسد الكتاب به بهذا الشرط فان الكتاب به
 البيع ومع ذلك يفتق با لشرط ان العتق فاعلم ان شرطه يكون ان
 احد البديلين كما لو شرط حرة بغيره فله ان لا يكون كذلك
 لا يفسد جلا في كتابه **م** وان كان امانة وكان به عبده **م** لا يفسد ان كان
 وعند زفر وانما في الجواز ان كان به ويوافق لانه يؤول الى العتق
 وهو ليس من اهل وجب الاحتياط فافادة العتق وعقوب ايضا في المثل **م**
 ولو رلاه ان ادعى بعد عتقه ولبيد ان قبله **م** ان لا يثبت الاول ولا
 الثاني ان ادعى في بعد عتق الاول ولبيد ان ادعى قبله **م** لا يرد وجه الاية
 ولا جهة الاية في بقدره لا يبيد ولا يفسد او قبله او عتق في عبده
 ولو حال **م** لانه فوق الكتاب **م** وبيع نفسه عبده وان كان **م**
 فان ذكره عتقا ويبدأ التلا والمال **م** والاب والوصي في رقيق الصغير
 كما يكتب **م** ان لكل شرطه يكتب الكتاب في عبده فله ان يبيع رقيق الصغير
 ولا خلاف انما يكتبه ان يفسد به المال للصغير كما يكتب عليه كسب المال
 فله ان يبيع فله ان يكتب به عبده لا يعتق عليه على ما يبيع عبده **م**
م وتسمى من لا يبيع من عتق ومالكه ومالكه ومالكه **م** ان
 قوله من تزوجه انما هو اما ملك امته وكاتبه عبده فله ان يبيع
 جائز لها ان لم يفسد لها في قوله وتسمى من زبل ذكره في كتابه
 بقوله ولا يبيع رقيقه ولا يكتب لانه قوله بهما وان كان امته على

واما الغائب فلا بد ان يشترط الحوية وان لم يكن البدل عليه حصة
 كغيره من صورته استحقاقا من غير ان يكون له يد في حصة
 فحينئذ لم احتج الى استحقاقه عليه ما دوى الدين الى الميراث غير
 الميراثين بعد الميراثين على القبول وان لم يكن على ميراث الوارث وانما هو
 على الميراثين واذا دوى الميراثين يرجع على المستعير به وان ادى
 بعينه اياه لانه محظوظ على بعض حصة ولا يمكن الا باء الدرس ولم
 يرجع على الاخرى لانه متبرع في حق الاخر وانما يرجع ميراث الوارث
 لانه محظوظ في الاول لانه خارج عن تصرف ماله في يد الميراثين **م** وقبول الغائب
 لغرض لان العقد نفذ على المأخر **م** فان كوتبت امة ولم يولد لها
 قبلت فانه ان لم يرجع وعقوبتها في المسئلة الاولى **باب**
العبد المشترك اخذ شركي عبدا اذن للاخر بكتابة حصته بالقبض
 فقبض قبض بعضه فذا انما ان **م** العبد في حصته وفي قوله فذا انما
 الى الاخر وهذا عند الميراث واحده ان الكتابة بغيره فيكون مقتصر
 على نصيبه فذا لا اذن انه لو لم يولد له من النسخ فذا لا اذن لا
 ولكه واذن مشترك به بعض اذن العبد بالاول فمكون متبرعا في نصيبه
 على الغائب فيكون له وفنديا الكتابة بغيره فلا يكتب نصيبه
 اذن يكتب به الميراث فذا بعض اصيل في بعضه وكيفية بعضه في بعضه
 مشترك بينهما فذا كذا بعد الميراث **م** كما يشاء فوجلي حاشي يولد
 فاداه احدنا ثم جازت باقر فاداه الاخر فوجرت فمالم ولد الاخر

ومن

فخلص نصف قيمته ان كان مورا او مورا العبد ان كان مورا لانه هذا
 ضمان اعتاق في ضمانه باليسار والاعمال **باب الموت** **م** كما يشاء
 عن قيمته لانه وصيته لا يرجع الى الميراث خلافا لايام اذا اوصت لثلاثة
 ولم يود حصته ترك النجم حكم بجهنم **م** والاخر **م** ان لم يكن له وصية
 وهذا عند الميراث ويجوز عند الميراث لا يرجع حتى يتوالى عليه بخان **م** فحقها
 بطلب سبده او سبده برباه **م** اي فحقها سبده برباه المالك **م** وعاد
 رقبته ما في يده سبده فان مات هن وفالم تمسح **م** هذا عندنا وعند
 مشايخنا بطلان الكتبه لغت المحل ونحن نقول بحسن في بعض الاحكام
 فكذا في هذا الاحتيا جلال زوال الميراث وهو الورق او تستند الحوية الى ما
 ما قبل الموت **م** وقضى البدل من ماله في ماله بموته ما والارث من ماله
 بموته ان ولدوا في كنهته حتى لو ولد قبل الكتبه لا يتبعونه **م** او نزلهم
 او لم يمتوا واولاده صغيرا وكبيرا **م** اي يكن بينه واصله فان الولد
 ان كان صغيرا يتبعه وان كان كبيرا جعله كغيره **م** وان لم يتبرك وفا فحق
 ولد في كنهته يسقى على حومه واذا ادى حكم بموت ابيه قبل موته وصيته
 ومن شره ادى البدل على الاوراد **م** هذا عندنا وعندنا وعندنا وعندنا
 الميراث يسقى على نجوم الابا لانه كونه بغيره الاب **م** فان ترك ولدوا في
 من ماله ودينا في يده فان جنى الولد وقضى به **م** انما هو جانيه **م** فان عاقله اياه
 لا ياتي في الميراث لانه مقتضى الكتبه الميراث لولده الميراث والعقل عليهم
 على وجه عقول ان مقتضى فغيره لانه الى الاب وانما قال ودني على لانه

فيغيره

فلا فاسب لانه **م** فالحق في نصيبه بعقد الغرمه **م** فان حرمنا اي
 المالك به الميراث **م** احدنا فيا فوجرت ضمن نصف قيمته بالميراث
 ويرجع به عليه **م** هذا عند الميراث وعندنا لا يرجع وهذا متى على ان
 اسكت احد الميراثين بوجه عند الميراث لا عندنا **م** احدنا لم يزل في
 احدنا فم عند الاخر ملكا او عكسا **م** اي حرمه احدنا ثم دبره الاخر **م**
 اعتق او اشترى فحقا **م** اي في المسئلة **م** اوضح في شركه في الاول فخط
م اعلم ان في المسئلة الاولى ان لزمه الاول فملك في الاعتاق او الغنم
 او كذا عندنا **م** فذا حقق لم يمت له ولاية التقضي والاستعانة ثم
 بالاعتاق اخذ نصيب الميراث فملكه بعقيق او يستحق او يقتضي
 مديروا وقد مر في باب عتق البعض من كتاب الاعتاق ان قيمة
 الميراث ثلث قيمة العتق واذا ضمنه لا يتكسر لانه لا يتكسر من ملكه في ملكه
 واما في المسئلة الثانية اذا اعتق الاول فملاخر الثاني اذنا عندنا
 ودية لم يبق له ولاية التقضي بل يبق ولاية الاعتاق او الاستعانة
 فولاية الاعتاق او الاستعانة ثابتة في المسئلة والتقضي فليس بالاولي
 وعندنا او اذ دبر احدنا فاعتاق الاخر فملاخر الثاني لان الميراث لا يتجزأ
 عندنا فيملك نصيب صاحبه بالندية **م** بعض نصف قيمته فذا كذا
 لانه او مورا لانه ضمان لشركه فلا يختلف باليسار والاعمال **م** فذا
 احدنا فملاخر الثاني لان الاعتاق لا يتجزأ عندنا فيملك نصيب
 صاحبه بالندية **م** بعض نصف قيمته مورا لانه او مورا لانه ضمان

بما احتجنا رعا سجد ومقتضى ان الرضا في مقابلته الكراهية والاحتياط في
مقابلته الجبر في الكراهة بالاضراب لا يمكن ان الكراهية موجودة
في الرضا معدوم كمن الاحتياط مستحق مع وصف القوة فان الاحتياط
الاحتياط في مقابلته نفس النفس او النفس فان كل امر فيه يملك احد
فالاقتناع عنه يقول في طبيعة جميع الحيوان ان لا تتحرك في القوة
الاعا سكتة كيف تمكن الانسان بل جميع الحيوانات عن الهوى من الكائن
الحالي عند غلبة الشغف فالاعتناء عنه وان كان احتياطيا ويحتياط
صورة ويبين الجبر فكذلك في الكراهة عند ضعف النفس والاضطرار
الاقتناع عن قيمته الملاك الاحتياط فاسد لان الانسان عليه جبر
من حيث ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك لا يندفع باقية في الطبيعة
العمل تحقيق العقل والبلوغ **م** ونسطة قدرة الكره على ايقاع ما يهدد
بسلطان كان اولها **م** وهي عن ان الكراهة لا تحقق الا في السلطان
نكاحه فان يضا على ما قد كان واقعا في عصره **م** وحوادثه ابعاده
م ان يعقب على ظنه ان الكره يوقعه **م** كون الكره به متاخفة
او يوجب ما بعد الرضا **م** اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان
الاركان لا يلقون بالاضرب والاضرب بالاضرب لا يكون كراهيا
في حقهم بل بالاضرب المبرح وكذا الجبر لا يكون حيا يتصور منه الا في
بعضهم بل في حقهم فمثل هذا يكون كراهيا لهم **م** والكراهة متناهية
على الكره عليه قبله **م** كبرج حال واتفاقه في عهده **م** اوافق

بما احتجنا رعا سجد ومقتضى ان الرضا في مقابلته الكراهية والاحتياط في
مقابلته الجبر في الكراهة بالاضراب لا يمكن ان الكراهية موجودة
في الرضا معدوم كمن الاحتياط مستحق مع وصف القوة فان الاحتياط
الاحتياط في مقابلته نفس النفس او النفس فان كل امر فيه يملك احد
فالاقتناع عنه يقول في طبيعة جميع الحيوان ان لا تتحرك في القوة
الاعا سكتة كيف تمكن الانسان بل جميع الحيوانات عن الهوى من الكائن
الحالي عند غلبة الشغف فالاعتناء عنه وان كان احتياطيا ويحتياط
صورة ويبين الجبر فكذلك في الكراهة عند ضعف النفس والاضطرار
الاقتناع عن قيمته الملاك الاحتياط فاسد لان الانسان عليه جبر
من حيث ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك لا يندفع باقية في الطبيعة
العمل تحقيق العقل والبلوغ **م** ونسطة قدرة الكره على ايقاع ما يهدد
بسلطان كان اولها **م** وهي عن ان الكراهة لا تحقق الا في السلطان
نكاحه فان يضا على ما قد كان واقعا في عصره **م** وحوادثه ابعاده
م ان يعقب على ظنه ان الكره يوقعه **م** كون الكره به متاخفة
او يوجب ما بعد الرضا **م** اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان
الاركان لا يلقون بالاضرب والاضرب بالاضرب لا يكون كراهيا
في حقهم بل بالاضرب المبرح وكذا الجبر لا يكون حيا يتصور منه الا في
بعضهم بل في حقهم فمثل هذا يكون كراهيا لهم **م** والكراهة متناهية
على الكره عليه قبله **م** كبرج حال واتفاقه في عهده **م** اوافق

بما احتجنا رعا سجد ومقتضى ان الرضا في مقابلته الكراهية والاحتياط في
مقابلته الجبر في الكراهة بالاضراب لا يمكن ان الكراهية موجودة
في الرضا معدوم كمن الاحتياط مستحق مع وصف القوة فان الاحتياط
الاحتياط في مقابلته نفس النفس او النفس فان كل امر فيه يملك احد
فالاقتناع عنه يقول في طبيعة جميع الحيوان ان لا تتحرك في القوة
الاعا سكتة كيف تمكن الانسان بل جميع الحيوانات عن الهوى من الكائن
الحالي عند غلبة الشغف فالاعتناء عنه وان كان احتياطيا ويحتياط
صورة ويبين الجبر فكذلك في الكراهة عند ضعف النفس والاضطرار
الاقتناع عن قيمته الملاك الاحتياط فاسد لان الانسان عليه جبر
من حيث ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك لا يندفع باقية في الطبيعة
العمل تحقيق العقل والبلوغ **م** ونسطة قدرة الكره على ايقاع ما يهدد
بسلطان كان اولها **م** وهي عن ان الكراهة لا تحقق الا في السلطان
نكاحه فان يضا على ما قد كان واقعا في عصره **م** وحوادثه ابعاده
م ان يعقب على ظنه ان الكره يوقعه **م** كون الكره به متاخفة
او يوجب ما بعد الرضا **م** اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان
الاركان لا يلقون بالاضرب والاضرب بالاضرب لا يكون كراهيا
في حقهم بل بالاضرب المبرح وكذا الجبر لا يكون حيا يتصور منه الا في
بعضهم بل في حقهم فمثل هذا يكون كراهيا لهم **م** والكراهة متناهية
على الكره عليه قبله **م** كبرج حال واتفاقه في عهده **م** اوافق

بما احتجنا رعا سجد ومقتضى ان الرضا في مقابلته الكراهية والاحتياط في
مقابلته الجبر في الكراهة بالاضراب لا يمكن ان الكراهية موجودة
في الرضا معدوم كمن الاحتياط مستحق مع وصف القوة فان الاحتياط
الاحتياط في مقابلته نفس النفس او النفس فان كل امر فيه يملك احد
فالاقتناع عنه يقول في طبيعة جميع الحيوان ان لا تتحرك في القوة
الاعا سكتة كيف تمكن الانسان بل جميع الحيوانات عن الهوى من الكائن
الحالي عند غلبة الشغف فالاعتناء عنه وان كان احتياطيا ويحتياط
صورة ويبين الجبر فكذلك في الكراهة عند ضعف النفس والاضطرار
الاقتناع عن قيمته الملاك الاحتياط فاسد لان الانسان عليه جبر
من حيث ان الطبع عليه مجبور ومع ذلك لا يندفع باقية في الطبيعة
العمل تحقيق العقل والبلوغ **م** ونسطة قدرة الكره على ايقاع ما يهدد
بسلطان كان اولها **م** وهي عن ان الكراهة لا تحقق الا في السلطان
نكاحه فان يضا على ما قد كان واقعا في عصره **م** وحوادثه ابعاده
م ان يعقب على ظنه ان الكره يوقعه **م** كون الكره به متاخفة
او يوجب ما بعد الرضا **م** اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان
الاركان لا يلقون بالاضرب والاضرب بالاضرب لا يكون كراهيا
في حقهم بل بالاضرب المبرح وكذا الجبر لا يكون حيا يتصور منه الا في
بعضهم بل في حقهم فمثل هذا يكون كراهيا لهم **م** والكراهة متناهية
على الكره عليه قبله **م** كبرج حال واتفاقه في عهده **م** اوافق

بأنهم رأى الحول في الحشر وبنيتها وعند الشاخي لا يصح تصرفه بأجرة
القول وكذا لا يصح إسلامه وشروطان يجعل اليمين سائبا بالكم والتميز
بما جاز له ووليه أبوهم ثم وصية ثم جده ثم وصية ثم القاضي أو وصية
سائبا قال ثم وصية في الأولين وقال أوصية في الأولين وصية اليمين
استلزامه بعد موت في التفرغ في مال ولده وأما الذي أذن له في التفرغ
حال حيوت فوكيل لا وصي وكذا في الحد ما وصي القاضي فهو الذي أذن له
في مال اليتيم فهو تصرف حال حياة القاضي والخاص وصية مع اليمين
هو الاستلزام بعد الموت لأن جازا بصير حليفة الأب كان الأب جعله
وصيا فان فعل القاضي بصير كقصد فعني الكلام أن وليه أوصية وصية
بعد موت ثم الجواز لم يكن الأب والأوصية ثم وصية بعد موت القاضي
أو وصية أيتها تصرف يصح م ولو أقر عا معه من كبره أرنه صح فان
الولي أذن اليمين بالتجارة صح لقراره بكونه من تمام التجارة
أقول نعم لقراره فلا يملكه الناس مع أقرار الولي لا يصح لأنه أقر على
الغير وأقر اليمين لقراره على نفسه والآخر يقع بالأذن فصار كما يصح
أقراره بالأذن أيضا في ظاهر الرواية وعن أبي الجراح لا يصح في الأرض لأنه
أما يصح في الكفاية من قولهم بالتجارة وكذا في الأرض كتاب
الغصب يواخذ مال متعوم محرم بالأذن ما كنهه بغيره **س** ما غصب
لا يتحقق في البيت لأنه ليست بمال وكذا في الحول ولا في غيره المسلم لا يملك
بمقتومه ولا في مال الحر لأنه ليس بمقتوم وقوله بالأذن الحاكم

في اليمين

عن الوديع وأما قال جليل يده لأن عند أصحابنا يجوز اليمين المطلقة وإنما
المطلقة وعند الشاخي هو واجب اليد المطلقة ولا يشترط إرادة اليد
للأصالة في العقل في العقل الذي هو بغيره ويتفرع على هذا ما قيل
كثيرة منها أن إرادة الغصب لا يكون مقتضية عند خلافه لا لأصالة
اليدين متحقق بدون إرادة اليد ومنها الاختلاف في غيب العقار سائبا
ومنها ما ظن في المتن **م** فاستخدام العبد جعل اليمين حصة العبد على اليد
س أذن الأولين نقلها من مكان إلى مكان وفي الأجرة البطلان على حال
ولم يفعل فيه شيئا يكون إزالته وقد فرغ على هذا الاختلاف وسعيد
من الموشى حتى هلكك وأصحاك البصر حتى قطع الأخرى وسعيد
هذا التفرغ مستقيم لأن إنبات البدن لم توجد في عا بين المستفيدين
ثم لا بد أن يراعى على هذا التفرغ لا على جعل الحقيقة يخرج السرقة **م**
حكم الأثم لمن علم ورأى العين قابعة وأخوهم بأكفه وبغيره في الغسل
كالملك والموزون والعدو والمقترب **س** أعلم أنه جعل هذه الأقسام
الثلاثة شيئا مع أن كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من دواتهم
كالنقود والقدرة فلو ساقا قول بطلان الموزون مثلا ما يوزن عند
البيع بل ما يكون مقابلة بالبيع يجب على الكسبي والأوزان والأوزان
ولا تختلف بالقيمة صحتها فانه إذا قيل هذا الشيء مقبض بدين
أو من بدين وعشرة بدين فما يقال إذا لم يكن فيه تقاضا وما إذا
كان فيه تقاضا كان شيئا وأما فلتا وأما فلتا بالقيمة حتى

كالقيمة والقدرة لا يكون شيئا ثم ما لا يخالف بالقيمة أما غير
أو معنى **م** متفرغ لا يقتضيه كالدراهم والديناري والقبول وكله شيئا والآخر
عرفت حكم الموزونات حكم ما يباع من هذا النوع وزنه هكذا
فهذا إنما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت ويوازيه فيه السلم فانه
بغيره يبين طول وعرض ورقعة وفصل الفتح والاعتبات وزوات
القيم والأحكام إلى ذكره فما يوجد للمشاكل الأسواق بلا تفاوت ويجوز
فهو مشي وما ليس كذلك فهو من دواتهم وما ذكر من المكي وأحواله
فيج على هذا **م** كان انقطع المشي فتمت يوم عتيقمان **س** هذا
عند الجراح لأن القيمة تجب يوم الحضور وعند غيره يوم الانقطاع لأنه
ولا لا يشترط إلى القيمة وعند أبي يوسف يوم عقد السبب والغصب
فانه إذا انقطع المشي تحقق إلى ماله من المالكين هذا أهمل في العلم
يبقى سائر من نوعه في يوم الحضور والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات
وفتها وفي العدم هذا من غير أو من غير يوم الانقطاع لا يحتج
به وإنما لم ينتقل إلى القيمة في هذا اليوم أو لم يجر من الأكل طلب
وأما عند وجود المشي لم ينتقل إلى القيمة وعند غيره لا قيمة له **م**
وفي القيمة يوم غصبه كالعقد المتقارب **س** الماشي الذي
ويكون إقراره متقاربه ولا يراعى فيها ما يباع بل بالنظر في حاله
كما يجوز أن مثله فانه عند البيع من غير أن يقال الغنم عشرة كذا
م فهو معنى الحلال حسن حتى يعلم أنه لو بقي نظره ثم غنم عليه بدين

وشر

وشرط كون الغصب نقيض فلو غصب عقارا وملك في يده ولم يغنم
س هذا عند الجراح والى يوسف وعند غيره والى غنم في يده الغنم
أما عند الشاخي فلو غنم عقارا وملك في يده الغنم المطلقة يصح
عليه وأما عند غيره فلا يصح **س** لأن غنم غنمه ما هو كمن إزالته اليد
في العقار يكون غنم فيه لا لا يمكن غنم العقار بما يقول أن الغنم إنبات
اليدين إزالته اليد المأكلة جعل في العين وجوز لا يتصور في العين إزالته
المأكلة لا تقول إلا بأجره منها وهو فعل خيالي في العقار فصار كما
إذا بعد المأكلة من الموشى **م** وفي ما نقص الغنم كسكاه وزرعه أو
بأجرة عبد غصب **س** أي ضمن في العقار وغيره أما في الغنم كالكسبي
والزرع وفي غير العقار كما إذا غصب عبدا جاره فعل فوض له رضى أو
مخافة ضمن التصان **م** وتصدق بآجره وأجر مستقره وفيه حصل بالتفرغ
في مودعه ومنصوره متقاربا بالآجر أو بالشراب أو بالموعدة أو الغنم
وتقاربا في الشراب واليه وتقاربا في الأجر أو الأجر وتقاربا في الغنم
س إن تصدق عند الجراح خلافا لما لا يشترط بآجر عبد غنم جاره أو أخذ الأجرة
وكذا جرحه مستقره جاره وأخذ آجره وكذا تصدق حصل بغيره بالتفرغ
في المودع أو الغنم إذا كان يتبين بالآجر وكذا تصدق بجزء حصل
بالشراب أو بغيره أو مخصصا يتبين بالآجر إذا كانت الشراب وتقاربا في
أو شرابا في غيره وتقاربا أو أطلق وتقاربا في الموشى بل قال بشرط

بالف درهم ونقد من درهم النعمان والوجبة من جمع هذه الحدود بالبلد
 الزرع ولا يصدق **م** فان غلبت قيمة السهم فذلك اسم واعلم ان قيمة
 السهم ومكة لا يجل قبل ارباعه كذا في شاة وطحا او شيئا او طين يتر
 وزهره ووجوه يدري او صرنا والبناء على ساجدة وليس **م**
 بالجمع قيمة مضمونة لهية للاساس عليه وهذا عندنا لانه احد من صفة
 متعينة جبر على المالك كالمس وجره عندنا في لا يطلع حق المالك
 لان العين باقية ولا يغير فعل العاصب لا يخطئ فلا يغير **م** المالك
 فان ضرب لم يمين ورجلا وبنارا او انا لم يملك ولا ماله بالاشي
 يند عندنا في لاسم باق ومعناه الاصل القيمة وكونه موزونا
 ويوزون في حق يمين فيه الربا وعندنا بدين لأعاصب قياسا
 غير تمام **م** فان وقع شاة غيره طرعا المالك عليه واخذ قيمته او
 اخذها وضمتها لقياسها وكذا لو فرق ثوبا وفوت بعض العين
 بعض ثمنه لا يملك **م** حق لو فوت كل الثمن يضمنه لكل القيمة **م**
 وفي سائر نصوص علم بقوت شيئا منها فمن ما نقص ومن يمين في أرض غيره او
 او غيره سائر النعمان والرد **م** هذا في ظاهر الرواية وعندنا ان كان
 قيمة اليد او النعمان كقيمة قيمة الأرض فالعاصب يملك الأرض بيمينها
م المالك ان يضمن له قيمة بناء او شاة او غيره ان نقصت به **م** ان لم يملك
 الأرض بالقيمة ثم يمين طريق معرفة قيمة ذلك فقال **م** فنقول في بيان
 ونقول **م** احد من مستحق الفسخ فيفسد الفضل قبل قيمة النعمان

اقل

اقل من قيمة مضمونة بقيمة المصلحة اذا انقضت منها ارباع الفسخ فالباق
 قيمة النعمان **م** اقل من قيمة مضمونة بقيمة المصلحة فان كانت قيمة
 الأرض مائة وقيمة النعمان عشرة واجرة الفسخ درهمين **م** درهم
 فالأرض هذا النعمان مائة وستة ودرهم فحينئذ المالك يملك
 في الثوب او صفة او لثا السويق فمن قيمة ايض او مثل سوية او صفة
 وقيمة ما زاد الفسخ واليمن فافاد سود صحت ايض او صفة ولا شيء للعاصب
 لانه نقص **م** هذا عندنا في حرمه من السويك كما يجوز قبل هذا الاختلاف
 في اختلاف الحصر فيمن ان نقصه السويك كان نقصا وان زاد به بقدر باره
 وعندنا ان حق المالك على الثوب وبار العاصب بفتح المصالح مما كان ولا فرق
 بين السواد وغيره بخلاف سدة السويق فان التميز غير ممكن له القياس
 على قيمتها قلنا قلنا لا يشك في ان العاصب لا يضمن لغيره لانه لا يملك
 فزعامة لما يبين فيها قلنا والمسوق من حق لانه على العاصب ان يضمن
 بخلاف الثوب فيها اخذ في القيمة **م** ولو ثبت ما عطف على المالك قيمة مائة
 خلافا لما في لثا قيم لان القيمة لا يكون بها المالك قلنا ان يملك ضرورة ان المالك يملك
 بدل البوليح المبدل والمبدل في مائة شاة واحد بخلاف مائة شاة في مائة
م وصدق العاصب في قيمته مع خلفه ان لم يتم قيمة الزيادة فان ظهر وجه
 اكثر وقد ضمن العاصب بخلاف اخذه المالك ودفعه او بعض الفسخ وان
 ضمن بقول مائة او حصة او يكون غايه فهو ولا خيار للمالك لان
 مائة لان المالك ان يملك شيئا او يملكه المالك **م** ونزدج عاصبا

م هذا عندنا في حرمه من السويك كما يجوز قبل هذا الاختلاف
 في اختلاف الحصر فيمن ان نقصه السويك كان نقصا وان زاد به بقدر باره
 وعندنا ان حق المالك على الثوب وبار العاصب بفتح المصالح مما كان ولا فرق
 بين السواد وغيره بخلاف سدة السويق فان التميز غير ممكن له القياس
 على قيمتها قلنا قلنا لا يشك في ان العاصب لا يضمن لغيره لانه لا يملك
 فزعامة لما يبين فيها قلنا والمسوق من حق لانه على العاصب ان يضمن
 بخلاف الثوب فيها اخذ في القيمة **م** ولو ثبت ما عطف على المالك قيمة مائة
 خلافا لما في لثا قيم لان القيمة لا يكون بها المالك قلنا ان يملك ضرورة ان المالك يملك
 بدل البوليح المبدل والمبدل في مائة شاة واحد بخلاف مائة شاة في مائة
م وصدق العاصب في قيمته مع خلفه ان لم يتم قيمة الزيادة فان ظهر وجه
 اكثر وقد ضمن العاصب بخلاف اخذه المالك ودفعه او بعض الفسخ وان
 ضمن بقول مائة او حصة او يكون غايه فهو ولا خيار للمالك لان
 مائة لان المالك ان يملك شيئا او يملكه المالك **م** ونزدج عاصبا

بعد بيعه لا اعتا قد ضمن بعد **م** لان المالك يستحق كافي لثا البيع
م وزوايد القيمة كالتن واليمن ونقصه كالمولد النعمان لا يضمن
 الا بالقيمة او ان يبيع بعد الطلب **م** هذا عندنا وعندنا في مضمونة وقد
 انما يضمن على اختلاف حد العاصب **م** وفي نقصان ولادة المادية مائة
 بغيره خلاف لثا في فاق الولد مائة فلا يبيع بها المالك قلنا
 شيئا واحدا وهو الولادة **م** فقل هذا المبرر قلنا **م** فلو في مائة غنما
 فوت واحدة فولدت في ثنت ضمن قيمتها يوم علقته **م** هذا عندنا في
 وعندنا لا يضمن لان لثة وقع صحيحا وقد ماتت في يد المالك بسبب حدث
 في مائة وهو الولادة ولم يملك بيع الرد لا التفتي حصل في يد العاصب
م خلا لثة **م** لانها لا تضمن فالنعمان بعد فاد الرد ثم عطف
 على لثة قود **م** ومنافع ما عطف كنه او عطلة **م** فانها غير مضمونة
 سواء استوفى النفع في اذ سكن في الدار المضمونة او عطلة وعند
 الشافعي مضمونة بالمثل في العودتين وعندنا المالك مضمونة ان استوفى لا
 ان عطلة وهذا بنى على عدم توفيقه عندنا وان تقوى ضروري **م** عند
م وانما في السلم وحذره **م** وانما في لثا في فاق الولد مائة فلا يبيع بها المالك قلنا
 الذي يبيع السلم فلا يتقوم في حقه وان لم يترك على اعتقاده **م** ولو
 فسلم غنما كالمال قيمة **م** لا تنقل من الظل الى الشمس او جلد ميتة
 قد يبيع به الى بالقيمة له كالمال بغيره والشمس اخذ من المالك بالاشي
 ولو توفيقا ضمن ولو عندنا يمين قيمة **م** كالمال والمثل **م** مائة ولا شيء عليه

وعند ذلك وفي بعض الموضع الساقية لانه يخط فاعل مختار وفي
 الاصل والنفق خلاف محلهما توسط فعل مختار وان اذ كان مختار
 انفسا **في الشفعة** به عكس عقار على مشترية جبراً بطل **شرا**
 ثمن المشتري وهو الثمن الذي اشترى به **م** وطلبه الباع **س** المراد
 يكون جوب الشوب **م** وتستمر الاشرا وساد حق الشفعة قبل
 الاشرا ومتزلف لان يثبت له اخر الطل بطل فاذ اشترى سوا الاصل
 بعد ذلك بان **م** وملك بالاختيار بالرضا او بقضا القاضي بقدر
 ارض الشفعة **س** ان لنا فلك العقار اذ اخذ الشفع برضا
 ورش المشتري وقوله بقضا القاضي عطف على الاخذ لاصل الشرا لان
 القاضي اذ حكم يثبت الملك للشفيع قبل اخذه **م** الخلف في البيع قبل
 في حق البيع **س** ان لم يشرك في حق البيع **م** كاشية الطريق فاعلى
 كثره نزل في السخن وطريق لا يقد في كل ملاحق بابل سكة
 ان كواضع صنع على حائط **س** انما ذكر واضح البديع انه جازي
 ولا يشترط للدار الملاصق وضع البيع حتى لو لم يكن له شيء على الحائط يكون
 جازا ملاصقا وعندنا في لا يثبت الشفعة للحاويل الاولين **م** وطلبها
 الشفعة الشفع في حائط عليه بالبيع بلفظ يفرطها كملت الشفعة وقوله
م مثل ان طالب الشفعة او طلبها واعتبارها على المالك كمن وعنده بعض
 الشرا ليس له ان يملك او في سكة او في سكة بطل شفعة **س** وهو طلبه وانه
م انما يسمى بهذا البذل على غاية التجميل يثبت وطلب الشفعة **م** يشترط

البعار

والبيع الممتدة على حتى يصير المشتري في فسخه **س** المار بطل حضور
 المشتري لان الملك واليد للبايع فاذ اسلم الى المشتري لا يثبت حضور
 الباع لانه صلاحيته **م** ونقص بالشفعة والعهدة على الباع **س**
 حتى يثبت له الدار على الباع وعند الاحتياق لا يكون عمدة الشرا
 على الباع في طلب منه **م** والشفيع خيار الدورية وادعيه وان شرط في
 البلية منه واذ اختلف الشفع والمشتري في الثمن صدق المشتري
س ان كان خلف الشفع يدعي احتياق الدار عند تعدد الاصل المشتري
 بكن **م** ولو برضا فالشفيع الحق **س** عند عدله وحده وقته ما ذكرنا
 وايضا يمكن صدق البيتين بمران العقد مرتين فيما قد لا ينفذ بالاقبال وعند
 الميوسف بين المشتري والحق لانه اكثر اشياء **م** وان ادعى المشتري
 غشاً وبطلان قبل منبلا فبطلان القول **س** واخذ في كل الكمال بالكلية
 على البعض قدمت في بالكلية بقوله الشفع باخذ بالاقبال في النهي
س وفي الاشرا ثمن منبلا فبطلان وفي غيره فقل عقار بغير اخذ كل بقية
 الاخر في ثمن موجب حال او طلب في الحال واخذ بعد الاجل **س** هذا بقدر
 وادعيه وان في قوله القديم عدلان باخذ في الحال باثني اعوام **م**
 وسكت عند بطل **س** ان سكت عن الطلح بمرضا يطل عند الاجل في بطل
م وفي شرا بطل او خسر الشفع في بطل الخو فبطل الشفعة والشفع
 المسقط لكونه في بناء المشتري وخسر باثني وقتهما شديدين **م**
 في الدار او كلف الشرا فقلها **س** ان اخذ الشفع فيما اذا بين المشتري او غيره

بائنه

بائنه فقلها فقلها او لكان المشتري قطع البناء او الفرس والمراد
 ببيعهما سقن القلق كما في باب الفسخ على ان يوسع الدار بالكلية
 بالبيع باخذ من ان كلف بالبناء وقته البناء وبين ان يترك ويؤجل
 ان في لانا التكليف بالقطع من اكلام العدول والمشتري بهما حتى
 في البناء قلنا بنا في موضع خلق به حتى ملكه للغير غير تسليمه **م**
 ورجع الشفع بالثمن فقلوا بين وخسر لم يستحق **س** لانه اخذ الشفع
 الشفعة وحيث اذ عثر من استحق ربح بالثمن فقط ولا يرجع ببيت البناء
 او الفرس على حد بطلان المشتري فانه يرجع لقيمة البناء والفرس
 على الباع لانه مسلط بمرضا بخل الشفع فاذ اخذ بغير **م**
 وبطل الشرا ان خربت او خسر الشرا **س** اشترى دارا فخرت
 او بطلت فبطل الشرا والشفع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ
 بجميع الثمن **م** واخذ العرصه لا النقص بخصته ما ان هم الشرا
 البناء انما ياخذ بالحصه لان المشتري قصد الاملاط وفي الاول
 تلف باذ سماوية ولا ياخذ النقص لانه ليس عقاراً وليس ببناء
 وفي شرا ارض مع فخرخل فيها ولا شرا عليها فاشترى حدها بغير
 وبجسته ما من الثمن ان جزة المشتري فاذ **س** في الكل في ثلثي **م**
 شرا ارضا وذكر ثمن الخيل لا يدخل بدون الذكر اذ شرا ولكن
 في الشرا في المشتري فالشفيع ياخذ مع الشرا الفصلون وان جزة
 المشتري فالشفيع ياخذ الارض بدون غير الخيل لكن الفصل

عامة من واحد متشعب ان ياخذ نصيب اهلهم وان ياج عنة من اهلهم
 لا ياخذ حصه احد الباقين لان سائرهم الصفقة على المشتري وفي الارض
 وايضا يتحقق في الاول دفع قدره للاق الثاني وانصفه من ارباعه
 من دار فقيمها اي ارضى نصفها من دار فقيمها بالبيع والمشتري
 ياخذ النصف من داره لان النصف من عام القرض **كتاب القرض** بين اثنين
 الحق النصف وعندهما الاقرار في المشتري والمبادرة في غيره فيما ذكره في ترك
 حصته بغيره صاحب في الاول والاثنى وان اخبره في مقدمه فليس عند
 طلبه من **كتاب المبادرة** غلبة في غير المشتري مع انه غير على القرض في المشتري
 اذا كان محله الجنس من المبادرة لا يجري فيها الجبر فالكافة انما يجري عليها لان
 فيها معنى الاقرار مع ان المشتري يريد الاضطلاع بحصته او جعله على ان
 المبادرة قد يفي في الجبر اذا اطلق حق الفدية كما في قضاء الدين **كتاب**
 قاسم يزوج من بيت المال ليقسم بلا اجر وهو واجب وان قسم باجر فهو
 على عدد الاروس **كتاب** ما عند ابي ج وقللا لاجر على قدر الانصاف لانه يوزن
 العكر لان الاجر مقابل بالقيمة **كتاب** من جبره ولا يتفاوت بل قد يصعب
 في التقلب وقد ينكس فتتفاوت عتبه اهل القيمة **كتاب** وجب كونه عدلا
 بها ولا يعين واحدا **كتاب** ولان الامر يتحقق على الناس والامور على الناس
 والامور تصير **كتاب** ولا يشتكى القاسم **كتاب** ان ان قسم واحد لا يكون الاجر
 شذوذا كما فيهم فانه ينضم الى غلة الاجر ومحت مرضا الشكا الا عند فساد
 ارضه لا بد من امر انقاض قسمه حتى يدعون ارضه بينهم وعفا ربوعه شرارة

او كذا

حق لو كان في يد اهلهم لكان البعض في يد الطفل او الغائب وسائر اهلهم
 كذلك لا يقسم **كتاب** فان برهن واحد او سائر او غائب اهلهم لو كان مع الارث
 الطفل او الغائب او سائر **كتاب** ان حفر واحد من البيت لا يتبع
 اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا يصح مقاسا ومقاسا او حيا او ميتا
 ولو كان مقام الارث ارضه لا يتبع الارث يتبع اهل الارث حصصا من
 الباقي وان كان في صورة الارث العتق او شي منه في يد اهل او الطفل
 لا يتبع اهل الارث القسمة تقدير قضاء على الغائب من غير خصص حصصها **كتاب**
 وقسم بطلب اهلهم **كتاب** اي احد الشركاء ان انتفع كل حصه وبطلبه في
 القليل لانه لا غايه فيه لانه تمتعت في طلب القسمة وقبل على العكس
 صاحب الكثير بطلب ضرر صاحب وصاحب القليل بضرر صاحبه وقيل لا
 بطلب كل واحد **كتاب** ولم يقسم الا بطلبهم ان تفر لكل لاقسمه وقسم عروفا فخذ
 منسبا لا الجنس والرفيق والجار والجار والجار **كتاب** وقال يقسم
 الرفيق والجار بطلب البعض كما ينقسم الابل وسائر العوض اما انما
 فاحص في الادنى وصار كالا حتى اجناس مختلفة وفي الجوارح في ارض
 افنتط للجنس لا ينقسم وودود مشتركة او دار مبيعة او دار ممانعة
 قسم لكل واحد **كتاب** ان اذا كانت الدور قريبة بالكانت كلها في مصر واحد
 كل واحد واحد **كتاب** وقال لا يقسم بعضها في بعض وان كانت الدور بعيدة
 ان في بعض حقوقها كقول ابي ج **كتاب** ويقسم القاسم ما يقسم بعد له ويوزن
 ويقوم بناؤه ويوزن كل قسم بطريقه ونزبه ويقسم الاقسام بالاول

او كذا

والثالث ويكتبه ساهم ويوزن **كتاب** الاول من خرج بسهمه الاول والثاني من خرج
 ثانيا ساهم بعمود الدار القسمة على القواسم ليخرج الى القاسم ويوزن بالثاني
 على ساهم القسمة وينزعها ويصوره الزعان على ذلك القواسم قبل الجرد
 فيكون لكل ذراع في ذراع يتخلل بينه ويتخلل بينه وبينه وبينه وبينه
 بينهم الزعان ويوزن ابناء ويوزن القسمة من ان طرقت عتق من اهل الغائب
 التفرج حصة من العروة وابناء الى ان يتبع فيه او لا يجعل ما يليه ثانيا من
 يله ثلث وحده او يكتبه ساهم اهلها بساهم اما على العروة او غير ذلك
 خرج كسره ولا يعطى نصيبه من الباقي في حصة من العروة وابناء الى ان يتبع
 نصيبه من خرج بسهمه ثانيا يعطى نصيبه متحدا بالاول ويكتبه اني اذيتهم **كتاب**
 كانت الاشياء متساوية او متقاربة **كتاب** ولا تدخل الدار لهم في القسمة
 الا بغيرهم **كتاب** اي لا تدخل في قسمه العتق الدار لهم الا بالراضى حتى اذا كان
 ارض وجنا يقسم بطريق القسمة عند ابي يوسف وعند ابي ج رده ان يقسم
 الارض بالنسبة فالعق وقبيلها في نصيبه على الاخر والاولى حتى يتساوى
 فيدخل الدارهم ضرورة وعن عمر بن عبد الله على تركه من العروة في مقابلته
 ابناء فاذ بقي فضل ولا يمكن التسوية تجوز مرد الغرض وراهم لان الضرورة
 في هذا القدر **كتاب** فان وقع سبل قسم او طريق في قسم او بلا شرط في حفر
 ان المكن والا فحت سفل وعلو وعلو وعلو وعلو وعلو وعلو وعلو وعلو وعلو
 وقسم بها عند ابي ج بربط **كتاب** اي قسم بالقيمة عليه وعند ابي ج يقسم
 بالذرع لكل ذراع من السفل في مقابلته ذراعتين من العلو وهذا هو القسمة

يقسم بالبيع اربع كمن اعدوا سلفا وبيان **م** فان اقر احد الشريكين
بالاشياء ثم ادعى ان بعض حصته وقعت في يد صاحبه فليطلب لا بدق
الاشياء **م** قالوا لا بدق في حق النسيئة فلا بدق الا بالاشياء فلا بدق
ينبغي ان لا تقبل دعواه للتقاضي في الميسر ولا في فتاوى شافعي فان ما يولد
بذلك وجه رواية النبي **م** فعقد على فعل الشافعي في اقراره بامتناعه
ثم ما من من ظهر الغلط في فعله فلا يوافق بذلك الا في عقد فلهذا **م**
وشهادة النسيئة في حقها **م** ان في النسيئة هذا عند المخرج واما في حقه
عند المدعي والشافعي ليس بيمين لانها شهادة على فعل الشافعي هذا لا بل
شهادة بل غيرا وهو الاشياء **م** فان قال قبضت ثم اخذ بعضه فلهذا
قبضه **م** وان قبضت حتى لكن اخذ بعضه بعد ما قبضته **م** فلهذا
قال بعد اقراره اصابني كذا ولم يسلم اني قاتله وضيقته **م** فلهذا
في مقدار ما حصل له النسيئة فصار كالاخذ في مقدار ما بيع **م** فان
استحق بعض حصه احد شريكين او اطلاق نسيئة ورجع بقط في حقه فلهذا
وينبغي في كل شئ في الملك **م** اعلم ان الاستحقاق اما في بعض النسيئة
فان كل بعض شافعي لا يبيع عند ابي حنيفة وفيه عند يوسف والاشعري
بمدايح اليه صورته انما انفسه فوقع النسيئة لغيره لا لغيره فلهذا
النسيئة التام من هذا النسيئة لغيره فان لم يبيع فاشترى في ملكه
ان شافعي النسيئة وهذا لغير الشافعي وان شافعي على الاطلاق
وان كان بعض معين من نسيئة احد من عقد قبل ان يعلم الاختلاف والصحيح

لا يبيع

لا يبيع بالبيع بل يرجع بقط في حقه فلهذا كما اذا كانت الدار بينهما
نصفين فمقتضى فاشترى من يد احد شريكين بيمينه بيمينه بيمينه
بيمينه فاشترى في نسيئة احد من الشريكين فاشترى في نسيئة احد من الشريكين
فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
من نسيئة احد من الشريكين فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
فانه كان الباقي في يد الشريكين واحد بعد اقراره بيمينه على صاحبه
وان تقضى من نسيئة احد من الشريكين بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
عشرة اذرع حقه من نسيئة احد من الشريكين بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
اربعة من يد واحدة من نسيئة احد من الشريكين بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
الكلية **م** انما بارة ساعده من النسيئة او من التمسك فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
الدار لا يبيع صاحبه وبيته لا يبيع صاحبه بيمينه فاشترى من صاحب النسيئة بيمينه
م في يكون هذا بعض من داره هذا بعض هذا على **م** وهذا سلفا
وهذا بعد هذا يوما وهذا يوما ان حصة عبد زيد لهما يوما
م كمن بيت صغير بان يسكن فيه زيد يوما وعمره يوما وعمره يوما
العبد الاخر **م** ان يخدم زيدا بعد العبد يخدم الاخر **م** كما في النسيئة
في عقد المخرج بعض المخرج والراجح عند ابي حنيفة ما روي عن النبي
انه من عن الحايرة ولا يبيع ولا يبيع بعض ما روي عن النبي فلهذا في بعض النسيئة
الطلاق **م** وصحت عندنا وبه يفتي في شافل الناس والاخراج اليها

على انصاره **م** بشرط اطلاقه الارض للرجوع والبيعة التي قدس وذكر
للدة ويرى البذر في وقتها الاخر والحق بين الارض والعامل و
الشركة في الخارج فليطلب ان شرط احد من الشريكين او ما يخرج من موضع
معين او رجع رب البذر بذر او رجع المخرج وبيعت الباقى او الثاني
لا حدس والى الاخر **م** لقطع الشركة فيما هو المقصود او شفع البذر
واليمين واليمين بغير رب البذر **م** لانه خلاف مقتضى العقد او يصف
او يمين واليمين لاحد من الشريكين ولقطع الشركة في المقصود وان
شرط شفع الحب واليمين لصاحب البذر او لم يرض بيمينه فلهذا
م لان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه ممكن وفي الثاني الشركة فيما
انقصه وصاحبه البذر لصاحب البذر وعنده وعند البعض مشتركة
بها الحب **م** وان لو كان البذر والارض للبذر والبيعة والعامل في البيعة
ويطلب لو كان الارض والبذر للبذر والبذر والارض للبذر والارض للبذر
والبذر والارض للبذر **م** اعلم انما بالتقسيم على سبعة اوجه لانه اما
ان يكون الواحد من احد من الشريكين من الارض وكلها ويكون الارض
والعامل والبذر والبذر من احد من الشريكين من الارض والارض والبذر
اشترى لاشترى على الربا والربا غير مكرور في البيعة ويوجب البيعة
اكثر من البيعة او غير مكرور وان كان يكون اشترى من احد من الشريكين من
الارض وهو على ثلاثة اوجه فلهذا يكون مع البذر رجع البذر رجع
العامل من احد من الشريكين من الارض والارض والبذر رجع البذر رجع

بين الارض

بين الارض والعامل وكذا بين الارض والبذر وعلى البذر هو البذر **م** وان
صحت فالحاصل على الشرط والشرط لا يعمل له في بيع ولو لم يرب البذر الارض
وتدرك العامل فلا يبيع له حكمه وسيرضى بيمينه ويطلب بموت احد من
تقسيم بيني هجوع الى سيم **م** بهذا قبل ان يبيعت الزرع لكن في بيعة
ان يبيعت في ارض العامل اما اذا بعت الزرع ولم يحدد لاتباع الارض
فتعلق حق المزارع **م** فان مضت لكدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل
ايجز نسيئة من الارض حتى يدرك **م** ان ايجز من نسيئة نسيئة ونفقة الزرع
عليها باخصه **م** مثل ايجز السقي وغيره من العمل يكون عليها بعد الحصة
م كاجرة المصارف والزروع والديون والتمتدية **م** فانه عليها بعد حصته
لكل واحد منها **م** فان شرط على العامل فلهذا **م** لانه شرط على المقتضى
العقد فلهذا الزرع اذا ادرك انتهى العقد ومن ابي يوسف انه يبيع سائر
الشرط **م** وزعمه للتعامل قال الامام الرضوي هو الاصح في زمانه **م** فخرج
التعامل فاعلم ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل ومعه فعليه
بالخصه **م** كتاب المساقاة بين دفع الشجر الى بعض ثمره من ثمره
للمزارع حكمه وفلا فاشترى فان حكم المساقاة حكم المزارعة في
ان الفتوى على محلها وفي انها باطلة عند المخرج فلهذا فلهذا في ان شرط
كشوط في كل سنة يكون وجودا في المساقاة كما بينه العاقلين و
بيان نسيئة العامل والحقية بين العامل والاشجار وبين العامل والشركة
في المزارع فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي

المسافة جائرة والمزارعة المأجورة في ضمن المسافة لأن الأصل هو
المصارفة والمسافة بها انحصارها لأن الشريعة في البيع فقط وفي المزارعة
لا يجوز الشريعة في مجرد البيع وهو ما زاد على البذر **الاعتماد** فإنها
بلا ذكرها **س** وتقع على أول شيء يخرج وأدراك بذرة طرية كما ذكرنا
س الرطبة بالثابت سببت من فائدة إذا وقع الرطبة مسافة لا يثبت
بيان المدة فتحدد إلى أدراك بذرة الرطبة فائدة كما ذكرنا الشرح في المثل
أقول الغالب أن البذر فيها غير مقصور بل يحصل في كل سنة مرات
أو أكثر وإن ادرك البذر بمقدرة ويترك في مدة الثانية إلى أن يدرك
البذر فيها لا يؤخذ البذر بغير أن يقع على السنة الأولى **س** وذكر
لا يخرج الترخيم بعد مدة قد يبلغ فيها وقد لا يبلغ **س** لا ذكر المدة
كذا **س** فخرج في وقت سمي فعلى الشوط والأقل حاصل أجر المثل
س إلى يعمل إلى أدراك الترخيم ويبيع في الكرم والشرط والرطبة أصول
البناء والبناء والتخيل وإن فيه بذر لا يدرك كما ذكرنا **س** فخرج في وقت
لا يصح الآتي الكرم والتخيل وإنما يصح ما ذكرنا من المثل **س** فخرج في وقت
لا يصح **س** فخرج في وقت سمي فعلى الشوط والأقل حاصل أجر المثل
فأنت عتق إلى العمل قبل أدراك البذر كما ذكرنا فأنها تقع إلى
الترخيم بغيره ولا يصح إذا استعمل كمن أجارة الأرض لا يقع إلا أن يكون
خالية عن زرع الكرم **س** فإن مات أحدكما أو نفقت مدتها أو اشترى بغير

العمل على

العمل على أو اشترى أو كره الدافع أو ورثته أي في مات العامل في
يقوم ورثته العمل عليه وإن كره الدافع يقوم العامل كما كان وإن كره ورثته
الدافع استحقاقا فله العمل **س** ولا يقع الاستعانة بكون العامل مريضاً
لا يجرى على العمل أو سارقاً فله العمل **س** أو غرة عذر ودفع قضاء
مدة معلومة ليس ببيع ويكون الأرض والتخيم **س** لا يجرى على العمل
فيما هو حاصل قبل الشريعة **س** والتخيم والعرض لرب الأرض ولا فرق بينهما
وأجره **س** لأنه في معنى قفلة الطمان لأنه يستجد بعض ما يخرج من حقل
وهو نصف البستان وإنما لا يكون القرض لصاحب لأن عرس برضاه ورضي
الأرض خصاً بغير الأرض وحيلة الجواز أن يبيع نصف الأرض ويترك
صاحب الأرض العامل تحت سببى مثلاً شئ فليل يعمل في نصيبه **س**
الدين **س** حرم دينه لم تترك **س** أراد بالدين دينه حيواناً من شأنه البيع
يقوم الترخيم إذا أدرك من شأنه البيع والتخيم على ما ذكرنا **س** فخرج في وقت
التخيم **س** فخرج في وقت سمي فعلى الشوط والأقل حاصل أجر المثل
أي لم يذكر اسم الله تعالى عليه فلا يتول حرمه ما ليس بمذبح كما ذكرنا
والنطيحة وعلوها ولا ما زاد قطع من الطيوان المثل وإذا عمل على العمل
وهو ما من شأنه أن يبيع بستان أو الصور المذكورة فله المثل كونه بستان
س ذكاة الضرورة جرح أي كان من المدة أو المصارفة بغير المثل
س البية الترخيم الصخرة قد خلصت من المدة أو المصارفة بغير المثل
بجلى النفس المرى على المصارفة أو المدة بغير المثل أو هو موقوف

العمل على

المالك أو غيره **س** فلم يخرج فوق العقدة **س** افتتاً بالمجازة لقوله عليه
والسلام الذكاة بين البية والحيين **س** وحل يقطع أن ثلاث منها فائدة
لا أكثر من المثل **س** وبلى ما قرى لا ورج وأبهر لهم ولو بيطلة ومدة
س البيطلة فخر العقب والفرقة للمزدحم فيه حدة **س** الإنسان وظن
قائمين **س** إذا كانا منزهين عن الذم فله المثل كونه بستان وعنده
التيه حبة لقوله عليه السلام ما خلا الطر والسن فأنها في غير
المهنة وتحت غل على غير المزارعة **س** فإن المنة كانوا ينعلون ذلك
أحد أو شتره قبل الاصطحاب وكذا بعده **س** إذا قا با غديج **س** فخرج
يرحل إلى المزارعة **س** وقوله المزارعة عطف على الضمير في كونه مزارعة
الفصل **س** وذهب من فحان والنفع **س** أي النفع الشريعة حتى يبيع النفع
وهو بالناسية حرام مخرج **س** والسبب قبل أن يترك **س** أن يشك من الاضرار
س وشطط كونه الذاب سلباً أو كونه ذهاباً أو حريماً **س** فإن الله تعالى
الذين أو توالى الكنت بصل كونه ذكراً لا يترك من اسم الله عليه **س** فخرج
أو يجزوا أو امرأة أو حياً يحتل ويغيب **س** حتى لو كان المخرج والشيء
يحتل لا يحتل إلا بغيره **س** لا يحتل بغيره **س** أو أضاف أو أخرج أو أخرج
وحتى وجب **س** ومنه وتارك تسمية **س** عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا
ما لم يذكر اسم الله عليه فلا يملكه **س** أو يتركه لقوله تعالى فلا يجد على
أي ماله أو ماله أو ماله **س** أي لا يملكه **س** أو يتركه لقوله تعالى فلا يجد على
الدهية وإنه لفسق على ما هلك فيه الدهية **س** قوله وإنه لفسق وإنه

المزارعة

إذا لم يوجد في الحرم يكون حالاً خلفاً للضرورة في المثل فإذا لم يكن يكون
قوله لا يجدنا لا يبيع ولا تأكلوا إلا بغيره **س** كذب **س** فإن تركها ناسياً حل
بعد النسيان قال الله تعالى لا تأخذوا من أموالكم أموالاً إلا بغيره **س** فخرج في وقت
تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم على حالة النسيان وعند ما كان
في النسيان **س** وكذا أن يذكر اسم الله عليه وحده وحده لا يعطى كونه اسم
اللام تعقل من فلا ن وحرم الدين أن عطف بغيره **س** فخرج في وقت
وقوله **س** أي اسم الله وقوله **س** فإن فعل بصورة ومعناه كذا **س** فخرج
وقبل التسمية لا بأس به وجب على الأهل وكذا ذلك **س** وفي البقرة والفتن عكس
س هذا عندنا وعند ما كان إذا ن الأهل أو غير البقرة والفتن لا يعمل **س** ومن
زعم صيد استأمن وكمن جرح نعم توفى أو غلط في بيعه ولم يكن ذم
هذا عندنا وعند ما كان لا يملك إلا بالذكاة الاختيارية ولا يملك جني ميت
وصدق بطن **س** عند أبي حمزة وعندنا وعند الشافعي إذا تم حلقه
وكذا الذكاة **س** ولا ذكاة أبداً وعندنا وسبب أو طر ولا المنة والطر
الابنية والبخل والميل والبغض والبر والبر والسكن والابن الذي يملك
البغض والبخل والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
البر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
وذا المثل ما يتركه **س** فخرج في وقت **س** فخرج في وقت
ولا تأكلوا من ثمره **س** فخرج في وقت **س** فخرج في وقت
فلا تأكلوا من ثمره **س** فخرج في وقت **س** فخرج في وقت

المزارعة

ببر العظم الذي تناخ الابل حولها وتشقى دبر الناضج الذي يخرج
 ما يابس الجبر ويخرجها في الناحية مستون ندعا والمائل في الاصح
 لانه قد قيل للحم اربعون ذراعا من كل الجانب وذراع العاصم مستقيمة
 وهذه المستقيمة كذا فانه قد روي بربع وعشرين اصبا لكل الصبي ثمانون
 مضومة بطون بعضها بطون البعض وللعين خمسين كذا من كل
 جانب ومنه خبر من الحنفية لا يفيها ولا ولد الحنفية من ثلثة جوانب
 ان الذي يخرج من كل طرف الايمن واليسار والوسط من ثلثة جوانب
 عند الان خضرة وقيل اذ لم يخرج الماء فهو كالماء حار جدا وعند ظهور الماء
 للعين فلما لم يخرج الماء من الايمن واليسار والوسط من ثلثة جوانب
 ان صفة عند حيا مستقيمة الشرايين عليها الطين وكذا في ارض موات
 فستاة بين شرايين ارض لاخر وليست مع احد صاحب ارض ان لم يكن
 احد ما عدا هذا وطن يلقى فهو صاحب ارض عند ان حصة وان كان قد وجد
 الشغل فهو صاحب اليد وعند ان يوسع حرم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب
 وعند ان مقدار بطن النهر من كل جانب نصف الشرب للماء والشرب
 بني احم واهيايم وكل حق في كل عالم كل عالم يجوز ان يوسع ارضه من النهر
 عظيم كجدلة وكونا وشقي نهر لانه حيا او لثلاثة عظمي ان لم يفرق حيا
 لاسبق ورواه ان جفت شرب النهر كثرتها وارضه بالمرحلة على رواية
 وشيخ من مشيخه وقيل بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 علا بخره في الاصح وكري نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن قيمته على

سراي بغير الامام انما على كربة موكري نهر ملك على ارضه اعلاه اهل اهل
 الشقة ومن جاور من ارضه من كل الناحية كذا في كل الناحية يكون النهر
 لم يكن عليه كربة في النهر وهذا عند ان حصة وقال عليهم كربة من اول النهر
 ومنه خبر عن الشرب بل ارض هذا المستقيمة لانه قد قيل برون الاضار
 وقد روي عن الشرب بل ارض هذا المستقيمة لانه قد قيل برون الاضار
 قسم بقدر ارضهم ومنه الخبر عن الشرب بل ارض هذا المستقيمة لانه قد قيل برون الاضار
 وكل من من شق نهر منه ونهر حيا او لثلاثة او حصة برون الاضار
 ومنه خبر عن الشرب بل ارض هذا المستقيمة لانه قد قيل برون الاضار
 يضر بالنهر والاهل ومن سبب من النهر من القسم بالايام وقد كانت ارض
 من ارضه بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 ولا يجوز ان يوسع حرم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب
 وعند ان مقدار بطن النهر من كل جانب نصف الشرب للماء والشرب
 بني احم واهيايم وكل حق في كل عالم كل عالم يجوز ان يوسع ارضه من النهر
 عظيم كجدلة وكونا وشقي نهر لانه حيا او لثلاثة عظمي ان لم يفرق حيا
 لاسبق ورواه ان جفت شرب النهر كثرتها وارضه بالمرحلة على رواية
 وشيخ من مشيخه وقيل بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 علا بخره في الاصح وكري نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن قيمته على

والطرب بل القصد التقوى والمطمان وانما يخرج بين ماء النهر والذين يبيع
 ان يطبخه ويترك ان يغلي ويشد على طاهر وطرب ومنه خبر عن
 الشرب وارضه بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 من ارضه بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 ولا يجوز ان يوسع حرم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب
 وعند ان مقدار بطن النهر من كل جانب نصف الشرب للماء والشرب
 بني احم واهيايم وكل حق في كل عالم كل عالم يجوز ان يوسع ارضه من النهر
 عظيم كجدلة وكونا وشقي نهر لانه حيا او لثلاثة عظمي ان لم يفرق حيا
 لاسبق ورواه ان جفت شرب النهر كثرتها وارضه بالمرحلة على رواية
 وشيخ من مشيخه وقيل بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 علا بخره في الاصح وكري نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن قيمته على

فيها النهر بل القصد التقوى والمطمان وانما يخرج بين ماء النهر والذين يبيع
 ان يطبخه ويترك ان يغلي ويشد على طاهر وطرب ومنه خبر عن
 الشرب وارضه بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 من ارضه بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 ولا يجوز ان يوسع حرم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب
 وعند ان مقدار بطن النهر من كل جانب نصف الشرب للماء والشرب
 بني احم واهيايم وكل حق في كل عالم كل عالم يجوز ان يوسع ارضه من النهر
 عظيم كجدلة وكونا وشقي نهر لانه حيا او لثلاثة عظمي ان لم يفرق حيا
 لاسبق ورواه ان جفت شرب النهر كثرتها وارضه بالمرحلة على رواية
 وشيخ من مشيخه وقيل بالمرحلة الآتية وارضه بالمرحلة على رواية
 علا بخره في الاصح وكري نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن قيمته على

مضمون بالدين والفضل امانة فم الحكم في صورة المساواة ان يكون مضمون
 بالدين **م** فلو يتصور **م** فاما ان كان الدين على الدين بدينه
 للدين ويتصور ان يكون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
 بالمال فان كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل امانة
 وان كانت القيمة اقل تكون مستوفيا بقدر امانته وفي القيمة فيرجع
 بالفضل وهذا عندنا وعندنا مضمون بالقيمة وعندنا في
 مضمون بل امانة **م** وللدين طلب دينه من رهنه فان لم يسطر بالدين
 طلب الدين **م** وحسب **م** الدين بالدين **م** وحسب **م** الدين بالدين
 حتى يقضى دينه **م** ويطلب **م** فانه لا يطل الا بالدين على وجه
 النسخ لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين لا لا يتنازع به بالدين
 ولا يمكن ولا يسل الا امانة ولا اجارة ومتعد لفضل ولا يطل الدين به
 انما بالتعدى **م** واذا طلب دينه امر باحضار رهنه فان حصل على دينه
 ثم رهنه وان طلب في غير بلد العقد ان لم يكن للدين موزونة على
 سلم دينه بلا احضار رهنه **م** فانما يستلزم الدين اولا بدينه حتى المراتي
 ذكرنا في البيع ان الشئ يسلم اولا بدينه المعنى وقوله وان طلب مضمون
 ويوقد امر باحضار رهنه الى امره باحضار الرهن وان كان طلب الدين
 في غير بلد العقد وهذا الحكم وهو الاحزاب احضار الرهن في غير بلد العقد
 انما ثبت ان لم يكن للرهن موزونة على حتى لو كان للدين موزونة بلا
 احضار الرهن **م** ولا يكلف مرتبه طلب دينه احضار رهنه وضع عندنا

والاخر

وحتى يلحق الكل ثابت له **م** وعلى الراي موزونة تبعته واصلاح منافع
 كنفقة رهنه وكسوة وايجار رهنه وفيلد الرهن حتى البساق ما يور
 بالدين **م** والدين **م** والدين **م** والدين **م** والدين **م** والدين **م** والدين **م**
 على كل رهنه ورهنه او على الرهن مضمون **م** لعدم كونه حيزا او كذا
 حكمه **م** او كذا حكمه **م** او لا يصح رهنه على رهنه ورهنه بدون
 رهنه او على رهنه مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
 بدون الشرح فان الشئ لم يثبت فيكون امتثالا لاشعاره او اضمه فيجوز
 لان الاتصال يكون اتصال مجاورة ولو رهنه التحمل مواضع يجوز ايضا
 لان الاتصال اتصال مجاورة **م** ورهنه الرهنه والامانة ونم الولد
م ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه او ان يذكر ملا يجوز الرهن به مقابل **م**
 بالامانة **م** كالودية والمستشار ومال المضاربة وانكر **م** ولا يور
م صورته **م** زيد مضمون وادع رهنه بغير عقد كشيء عايد رهنه
 البساق وكذا الرهنه بغيره **م** فاذ لم يور على خلاف لا يجوز ولو كلف بهذا لا يجوز **م**
 ولا يصح مضمون بغيره **م** المراد ان لا يكون مضمون بالمال او بالقيمة **م**
 كبيع في يد البائع الى باع شيئا ولم يستوفى الدين لا يجوز لانه اذا اهلك
 العين لم يبق البائع شيئا يملكه يستوفى الشئ وهو حتى البائع **م** ولا يملك له
 بالقيمة وبالقيمة بالقيمة مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
 بالقيمة **م** واذا وجب عليه القصاص فحينئذ لا يملكه على القصاص
 لا يجوز وكذا اذا رهنه البائع او المشتري شيئا على الشئ يستلزم الدار الشئ

لا يجوز

ولا حتى رهنه باع المراتي باع حتى يقضى **م** ان امر الراي المراتي
 رهنه فباعه فان لم يقضى الحق لا يكلف باحضار الشئ اذ اطلب رهنه وان
 طلب الشئ يكلف باحضار **م** ولا مواتين معه رهنه فحينئذ من يبيع رهنه
 ويبيع **م** لا يكلف مرتين مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون مضمون
 بهذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور مع ان حق الدين **م** ولا يور
 يقضى دينه تسليم بعض رهنه حتى يقضى البقية **م** لا يكلف مرتين
 بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقضى ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف
 المذكور مع ان يقضى بقية الدين **م** وله حفظ بنفسه وعرضه ولده وخامه
 النسخ في جهالة **م** كالزوجة والولد والخدم الذين في جهالة **م** وحتى يخطب
 وادعاء وتعديه وجعل حاتم الرهن في اصبه خضرة لا يخلو في اصبه **م**
 فانما يجوز في الخطر لو استعمل وجعل في اصبه اخر لا لعدم العارة بل بكون
 باب الحفظ **م** وعليه موزونة حفظ ورده الى رهنه جزء منه كما جرت به
 حفظ وحفظ فاما جعل الاثني ومداواة المرم فحق على المضمون والامانة
م او على المراتي موزونة الحفظ كاجرة بيت واجرة الحفظ وكذا موزونة
 الى يده المراتي ان خرج من يده جعل الاثني فهو على المراتي اذا كان قيمة الرهن
 مثل الدين وكذا موزونة رهنه من الرهن الى يده المراتي كداواة المرم اذا كان
 قيمة مثل الدين اذا كان قيمة اكثر من قيمة المضمون والامانة فاما يجوز
 فعل المراتي وما يور امانة على الراي **م** وهذا امانة واجرة بيت الحفظ فان
 قام على المراتي وان كانت قيمة المراتي اكثر من الدين لان وجوبه

والاخر

لا يجوز لعدم الدين في هذه الصورة **م** واجرة انما هي والغنية وبالعقد
 الجاني والمدين **م** فانه غير مضمون على المولى فانه لو ملك المولى على المولى
 شئ فاذ اقام على الرهن في هذه الصورة فالا رهنه الى باع المراتي من المراتي
 ولو ملك المراتي في يده المراتي قبل طلب الرهنه يمكن بلاشئ لان الحكم لا يطل
 حتى القبض باذن الحاكم **م** ولا يور رهنه رهنه من مسلم او من الكافر
 ان لا يجوز لئلا يور رهنه رهنه من مسلم او من الكافر **م** ولا يصح رهنه رهنه
 فبينما وفي عقد الكفيل **م** ان رهنه رهنه من نبي فخره فكلت في يده المراتي
 لا يصح السلم شيئا وان رهنه رهنه من مسلم فخره فكلت في يده المراتي
 السلم للقرن لانها مال مستقوم في حق الذي دون السلم **م** وحسب بعض مضمون
 بالمثل او بالقيمة كما مخصوص بديل الخلق والمهر وبديل الصبي عن رهنه
م فان هذه الاشياء اذا كانت خاتمة يجب عنها وان يمكنه على الشئ او القيمة
 فيصح الرهن بها **م** وبالدين ولو موهود فان يملكه من خاتمة على المراتي
 رهنه بغيره كذا فكلت في يده المراتي عليه **م** ان يمكنه في يده المراتي
 على المراتي المقدار الذي وعده فكلت في يده المراتي صفته عليه
 خبره وان الرهنه انما يكون مضمون بالدين بل بالقيمة والعلم بغيره
 العلم لان المراتي لا يكون الدين اكثر من قيمته الرهنه وان كان على السلم
 النذرة فكلت على عاصبه فاعندنا على ذلك **م** وراس مال السلم
 ومال الموقوفين والعروض والمسببة فان يمكنه في المجلس فكلت على
 اضره فكلت بعد يمكن بطا الى ان الرهنه رهنه مال السلم وفي المهر

لا يجوز

في وقتهم وان قتل بعد بول مائة دفع بذكر قتل لكل دينه **س** عند غدا
وعند غد هو باعنا ان شاء فلكه وان شاء اسلم العبد المرفوع الى الميراثى بحاية
وعند زفر يصير بها بحاية لان في الخلف بقدر العشر فيبقى الدين بقدر
قلنا زفر العبد الثاني قائم مقام الاول فصار كالن اول قائما ويراجع
سعره ثم يرد ان يكون غير من الميراثى فيخبر الراعي كالمبيع قبل الفسخ
ولكن ان التغير يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقام الاول **م** فان ضمن الراعي
خطا وفداه مرتبة فلم يرد **س** الى الراعي لان المنة في صلته في ضمان الميراثى
ولا يلزم دفعه لان الميراثى غير مالك **م** فان ادى وفداه الراعي او فداه كخطا
س الى ان الميراثى ان يغدر فيضمن للراعي او دفع العبد او فداه عنه وفي ضمن
سخط الدين واعلم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان الدين اقل من قيمة
الرهون او مساويا او اقل ان اكثر من قيمة الرهن سقط من الدين مقدار قيمة
العبد والابسط الباقى لكن لم يذكر في المتن لهذا لان الظاهر ان لا يكون الدين
اكثر من قيمة الرهن **م** ولو مات الراعي باع وصية دينه وقضى دينه **س**
هذا مسئله بقدره لا يتعلق بها المسئلة الثانية ان ازمات الراعي في
بيع الرهن كان الميراثى وبعضه يبيع كما اذا كان الراعي حيا فله بيع الرهن
الميراثى كذا يها **م** فان لم يكن له وصية نذبه صبي يبعه بذكر **س** فليست
عشرة رهن بها فخر وعقل وهو بعد له **س** اي اطلق بول عشرة رهن بغيره
بما كان حاصل انما هو على البيع محل الرهن وما ليس على البيع ليس الرهن **م**
ليس على البيع ابتداء لكن على لبقه فكذا الرهن **م** ومدة قيمته عشرة **س**

فی فقهہم

ربهت برا شانت قد دفع جلدك **ع** عدل و سما تهودين به و عا الكوا
 كوله و ليه و حو و غز و لايه و يورين مع الصلوة و يملكك بلا توفيقه
 لم يبدل تحت العقد مقصود **ا** فان يملكك الصلوة و بقى هو **ف** بقط
 الدين على قيته يوم فاته و قيته الصلوة يوم قبضه و يحفظ حصته
 و **ف** بقط **س** كاذ كان الدين عشرة و قيته الاصل يوم العقد
 و قيته النماء يوم الفلك **خ** فثلاث عشرة حصته الاصل في بقط و ثلث
 العشرة حصته النماء **ف** بقط **ب** و الزيادة في الدين يوم في الدين **لا**
 اى الاصل الزيادة في الدين هذا عند الجح و حو و عند اى يمدح حو الزيادة
 في الدين ايضا فان الدين عند الشئ و الزيادة في الشئ يجوز قلنا الزيادة
 في الدين ترجب الشئ في الدين و عند زفر و انما في الجح زفر في الشئ
 كما يجوز في البيع و المثل عند سما و قدر في البيع **م** فان زفر سما
 يعدل القابل ف دفع بعد كذا كذا بدل الاول **م** و يورين **ا** الله
م حتى يرد الى رايته و رسته **ا** من في الاخر حتى يحل له مكان الاول
س بان برز الاول الى الثاني **ج** بدين الثاني مضمون او ابراء الترتيب و اذنه
 عن دينه او بعضه من رايته او غيره او شري بالدين عينا او اصله عليه
 على شئ او احواله ابراء برسته بدينه على او ضم بعكده و منه معك كذا
 و ردنا قبض الى من ادنى و بطلت الحوالة و كذا الوفاء على ان لا
 دين غير بملك بدين **س** حكم بدينه انما حكم حتى على بالدين ان
 الميراثين يدان و تترد ذكر بالملك اعادة بملك تبيح ان لا يتقدم

م و فی الخ فاس جکسر یا الباقی و هو قوی لذافر
و فی الخ فاس جکسر یا الباقی و هو قوی لذافر

ملک و ملک

سكرنا فبعد ما قبض الى سلاوي فانه ادى الخديونا بيرة اليه فان ادى غيره
 بيز الى ذكره الفير وان اعل تطل الطوائف وفي الصورة الصادق وهو الديني
 تسمى اذ اعرفت هذا فترى قاسم الحسنة العلاقية على هذه الصورة **وهو** **المتقن**
 هو ايق يثبنا ويوان الهلاك بالدين يتقن وجود الدين وبالا برهانه
 لا يبيع الدين اصلا بخلاف الشبهة فان الشبهة لا تعدم الدين بل تثبت لكل
 منها على الاخرين فيسقط الطلب لعدم الحاجة **كتاب الخبايا**
 اعلم ان القتل خمسة النوع **عز وشره** **عدو** **و** **حما** **و** **مناجزة** **و** **الخطا** **و** **القتل**
 فيبين هذه الاشياء باحكامها **فان** **القتل** **العدو** **ضرب** **فقد** **بما** **يقرب** **الاجزاء**
السلاح **و** **عند** **من** **حقت** **او** **جرح** **او** **بطلان** **او** **ان** **س** **جرح** **عند** **و** **عند** **و** **عند** **و** **عند**
ضربه **فقد** **بما** **لا** **يطيق** **الشبهة** **حتى** **ان** **له** **ضربه** **بحر** **عظيم** **او** **حرب** **عظيم** **فان**
عند **و** **به** **بالم** **و** **طوبى** **وعين** **س** **هذا** **عند** **اخلاف** **الاشياء** **فان** **القتل** **غير**
متعين **عند** **بل** **الوقت** **غير** **بني** **القتل** **واخذ** **الدين** **لأن** **الاحمال** **الاعمال**
الخطا **ضرورة** **صيانة** **الدم** **عن** **الهدا** **اذ** **عاشته** **بينه** **وبين** **النفس** **فان** **العدو**
لا **يبيع** **احتمال** **القتل** **صورة** **و** **مع** **س** **الافكار** **س** **اخلاف** **الاشياء** **فان** **هو**
يتناول **و** **جنى** **الخطا** **فالاول** **ان** **يبيع** **العدو** **عن** **القتل** **لا** **يدين** **من** **كون** **الاشياء**
ساعة **الخطا** **كونها** **ساعة** **للعدو** **و** **بكبيرة** **مضرة** **و** **به** **العدو** **فقد**
ما **كلام** **كالمعاد** **والسود** **والجوع** **و** **ان** **الشر** **بالشر** **العظيم** **والجوع** **العظيم**
فمن **شبه** **العدو** **ايضا** **عند** **ان** **صدم** **اخلاف** **نفسه** **و** **في** **الاشياء** **والافكار**
ودنية **محافظة** **على** **الحاكمة** **س** **في** **تقدير** **الدين** **الخطا** **و** **تقدير** **الوقت**

五

بلا قود و يود غيا دون النفس قدس اي ضربه قصدا بغير ما ذكره في
النفس كد موجب القصاص فليس فيها دون النفس شبهة **م** وفي الخطا والو
على عهده **م** اي قال هذا العرف فوهم ان العبد مان وضمان الاسرار لا يكون
على العاقلة قطع فذكر اذا كان قتلته خطا يكون الدية على العاقلة **م**
قصدا كرمية سدا لئلا يصير او صريحا وفلا كرمية غضا فاصبا بارميا
م الخطا قربان خطا في القصد وخطا في الفعل فخطا في الفعل ان يقصد
فعلنا قصدا من فعل آخر كما اذا رمى الموقف فخطا واصاب غيره فخطا في
القصد ان لا يكون الخطا في الخطا في الفعل وانما يكون الخطا في قصده فانه قصده
هذا الفعل من حيث كان خطا في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصده وليس الخطا
انتم القتل بل انتم ترك الاحتياط فان شئ الكفاية دليل الاثم **م** وما جاز
كنية سقط على الاثر فقتله **م** اي كناية سقط على اخر فقتله فذكر القصد
سقوط عليه كفاية ودية على عاقلة وفي قتل شبهة كذا في القتل
م بوضع حجر وجفرت في غير محله دية على العاقلة بلكافة والارث
الاثر **م** بوضع حجر وعقدنا في غير الكفاية وبشيت به حرمان الارث
الحاق بالخطا فقتل القتل معدوم حقيقة والحق بالخطا في حق العاقلة في
غيره بقى على اصله **باب ما يوجب القود وما لا يوجب** هو جرحه بغير
حقن دمه ابراء عدا **م** اي ما حفظ دمه بوقت الى رجوعه في قتل
بالرعي وبالعبد **م** هذا عدا **م** هذا انما في القتل الحر والعبد معا على
بالحر والعبد والعبد وان النفس بالنفس قود لولا ان لا يدل على انما

القتل بالحر والعبد والعبد وان النفس بالنفس قود لولا ان لا يدل على انما

عداه على اصله على انه ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد
بالعبد **م** المسلم بالنفس وهذا عدا خلافا لما في الامم باستمن بل
هو بنية **م** اي يقتل المستامن **م** والعاقلة بالجنون والباسع بالبعثي و
العبد بالاعمى والزمين وناقض الاطراف والرجل بالامانة والنجع بالجلد
ولا سيد بعدد ومدرجه وعلانية بعدد وله وعبد بعضه ولا بعدد
حتى يجمع عاقلة **م** لان العبد لا ملكة فلا يملكه والارثي لولا ان لا يدل على حق
الارثي في الرثبة فبشيت اصبحتا يسقط حق الرثبة بوضاه **م** ولا عاقلة
قتل عدا على عاقلة وارثا وسيد وان جرحها **م** لانه لم يملك الارث ولا يملك
الارثي في موته حر او رقيقا فانما حر او عاقلة في مال الوارث وان مات
رقيقا فالولي هو المولى فالسيد من المولى فلا يملكه فانه وليا بجمع
الوارث والمولى **م** فان لم يدع وارثا غير سيدة او ترك ولادها فادها سيدة
م هذا عدا على حصة والى بغير حصة خلافا لغيره وان لم يترك فاقا في دية
اي لانه شتم **م** ويسقط قود وشتم على ابيه **م** اي اذا قتل الاب بغير
دوق النفس من ابن العاقلة سقط القصاص حرمة الابوة **م** ولا عاقلة ولا سيدة
م هذا عدا وعقد الشا فقي بغير مثل ما فعل فان مات ولا عاقلة
فبقيت للسوية لنا قوله لا قود الا بالاسف واليهما بغير ان لا عودت في جرح
اي جزء الرقبة فلا سوية **م** ويقتل بالو العتوة فاقطع يده وقاطع يده
ويصل ولا يصفو ولا يصفو القصد فقتل **م** اي ليس بالعقود ولا يقتل الارث
بالرلاية على نفسه بل في ماله والقول قصدا من باب الولاية على النفس ليس

ولاية القصاص في الاطراف والصبي كما لعنوه والشيخ كالأب والجد والعصم
م حتى يكون للاب المعنوه ووجهه وانما في ما يكون للاب المعنوه ووجهه
والعاقلة بنية **م** الاب **م** يسوي الكبري قبل كبر العبد فمرد الهم **م** هذا
عند المصنف ولا يملك الكبر لولاية القصاص حتى يبلغ الكبر لا حتى
يشترك كما اذا كان بين الكبرين واحد عاقلة لم يترك لانه لا يوجب
الاسف واليهما بغير ان لا عودت في جرح
المعقودين الذي يقطع فقتل الكبرين **م** ويقتل في جرح شيت عيانا
او بغيره وجعل الجرح ذافرا من مات وفي قتل عدا لا يقتل بغير
او عود او مشغل او حقيق او تقريب او سوط او في قربة فمات
المر بالاسف كذا في ان اصابه بغيره فلا قصاص بنية امانة وعقد القصاص
فقتل الا بالو عدا **م** هذا عدا **م** هذا انما في القتل الحر والعبد معا على
ما يقطع الا بالو عدا **م** هذا عدا **م** هذا انما في القتل الحر والعبد معا على
الحق والتزويق لا قصاص من ان حو او خلا لغيره وفي جوارح السوا
خلافا لما في **م** اي قتل سب سب طر مشكك كالمشكك القاصدين في كبر
ويدي **م** اي يعطى الدية **م** وفي عت بغير نية ويزيد بسب ووجه ثلث
الدية **م** خلافا لما في ثلثة افعال الفعل بسب والدية جسد احد كونه
مطلقا وفعل بغيره كذا في جوارح الدية لا في الاقوة وفعل بغيره كذا
في ثلث افعال **م** اي بغير الدية كذا في جوارح الدية لا في الاقوة وفعل بغيره كذا
فان سب والدية لا اقوة ذلك كونهما جوارح **م** بغيره كذا في جوارح الدية لا في الاقوة وفعل بغيره كذا

على المسلمين ولا شئ يقتل فان قلت لما قال عت بغير نية من شهرها
الاحتجاج بالحق لا شئ يقتل فقلت يقتل ان عت بغير نية من شهرها
وكذا لا يوجب القصاص **م** وفي من شهرها سلاحا على رجل ببلد ونهارا
في معرو في غيره وشهر عليه عدا ببلد في معرو ونهارا في غيره مقتله
المشهور عليه **م** بالاسلام اذا شهر عليه فلا شئ يقتل ببلد ولا نهارا
بلدت والعدا اذا شهر وبلد في معرو ونهارا في غيره ولا شئ يقتل ببلد
ايضا لانه وان كان ملبسا في الليل في المعرو لا يقطع القود وكذا في النهار
في غير المعرو ولا على من شتم سارقا لانه لم يقتل ببلد فقتله **م** هذا اذا
لم يتمكن من الاسترداد الا بالقتل لقوله قاتل دون ملكه وكذا اذا لم يتمكن
فقتل الاخذ اذا قصدا خذ ماله ولا يتمكن من دفعه لا بالقتل وكذا لو قتل
رجل دار رجل بالاسلام فقتل على طين صاحب الدار انه جرحا فقتله على قتله
م وقتل بقتل من شهرها في معرو فان العدا حلت والقتل جرحا
القود نهارا في معرو فلا يقتل في القتل غلبا خلافا **م** وبقتل من شهر
سبها فقتل ولم يقتل فخرج فقتله **م** فان ادا حرب ولم يقتل فخرج
عادت عصية فاذا قتل اخر فقتله معصوما حلية القصاص ويجب الدية
بقتل جنونا وحبس شهرها على رجل فقتله **م** اي المشهور عليه **م** عدا
في ماله اي يجب الدية في ماله لان العاقلة لا يقتل العدم **م** وبهجة **م** اي
ببهيمة **م** في قتل رجل حال عدا **م** هذا عدا **م** لانه قتل شخص معصوما
والقتل خلا لا فعل العتي والجنون والولاية لا سقط المعصومة وانما يقتل

القصص وان لم يبرر بعد لا يقتض ان ان يظهر الحان من اليد والسريرة
واللسان والذكر لان يقطع الحقة **س** هذا عندنا لان الاقبح من ولا
يبري فيها فلا يبري في ثلثة وعشرون الى يوسف ان كان القتل من الاصل
س نظر في السلم والذي سواه وفيه الجحيم عليه ان كانت يد القاطع بسلام
او ناقة باصبع او شجرة لا تستوجب ما بين قرني الشاح واستوجب
ما قرني الشاح **س** اي شح رجل رجل او شح مقل وجب القصاص والشحة
طولها مقدار اربعة اشلا من المسحوق صغير الاستوجب الشحة ما بين قرني
وراس الشاح عظيم لا يستوجب الشحة وما بين قرني قرني الشاح الذي
لحق الشح في اكثر مما يملك الشاح فاعلى شح باخيار ان شاء اقتضى وان
شاء اخذ الارش **س** وسقط الخوذ لموت العاقل ويعفو الاولاد
بعضهم على مال قبل او بعد وجب جلا **س** ان لم يبرر الطول والاقبال
عقبه لا ولا يكون كالدية موقلا **س** وبصل احد لم يعفو ولم يبق
حصة من الدية **س** ان يبق من الورثة فان القصاص والدية حق جميع
الورثة عندنا خلافا لما في الرومين **س** فان صلح بالدية كسب
سيد عبد وحرقتا فاعلى من رهما به نصف **س** ان كان العاقل حر
عبد او ام ولد ومولى القدر رجلا بان يصالح من دمه على الف ففعل فلا بد
على الورثة والولى نصفان **س** ويقتل مع بقره بالملك القتلان ضررهم
ان يقتل فرسخ ويقتل بقره ولا يقتل بالبراءة غير ذلك خلاف القصاص
فان عنده يقتل الاول وجب له قبضه امان وان لم يبرر فان كانت سارية فحبس

وان لم يبرر فان كانت سارية فحبس

القصص

القصص

وقسم الدنيا بينهم وقيل يترق يقتل عن فرقة **س** وان صغر
وتى واحد قتل له وسقط حق الباقيين عندنا **س** ولا يقطع يدان بيد
ان سكن على يد تقطعت وضما رية **س** هذا عندنا وعند الشامي
اذا خذ رجلا سكين او امراه على يد اخر يقطع يداها اعتبارا بالنفس
ان لا يقطع وقب باعته وديها والخل يجرى فيها في كل واحد بعض
خلاف النفس فان زهوق اطروح غير حرق **س** فان قطع رجل يدي
فانما عليه ودية بد فان صغر احد يديا وقطع فاعلى الدية **س** هذا
عندنا سواه قطع يدي على الشاقب او من عند الشاقب
الشاقب يقطع بالاول في الوان يترق **س** وبما دعيه اخر يترق
س لا عندنا لانه غير منهم فبالا مضرية ولانه يجرى على اصل الية
في حق الدم وعندنا لا يجرى اقراره كما في الحان علاقته حق المول
ومن رمى رجلا عنده فقتل اخر فقتل الاول وعلى عاقلة الثاني
س لان الاول عدو الثاني في خطا **س** من قطع يد رجل ثم قتله اخذ يديها
في عديها ومقتله يبرأ بينهما او لا يظن بينهما يبرأ وكيفية دية
لم يبرأ بين يدي **س** هذا ثمانية سبيل لان القطع اربعة او خطا يقتل
كذلك صار اربعة ثم امان يكون بينهما يبرأ ولا يكون صراقة فانه كان
كل واحد من عدو فان يبرأ بينهما يقتل بالقطع ثم بالقتل وان يبرأ
فكذلك عندنا لان القطع ثم القتل هو امثل صورة ومعنى عندنا
يقتل ولا يقطع فيجعل جزء القطع في جزء القتل وعقوبت يضاف

الاصول

القصص وان لم يبرر بعد لا يقتض ان ان يظهر الحان من اليد والسريرة
واللسان والذكر لان يقطع الحقة **س** هذا عندنا لان الاقبح من ولا
يبري فيها فلا يبري في ثلثة وعشرون الى يوسف ان كان القتل من الاصل
س نظر في السلم والذي سواه وفيه الجحيم عليه ان كانت يد القاطع بسلام
او ناقة باصبع او شجرة لا تستوجب ما بين قرني الشاح واستوجب
ما قرني الشاح **س** اي شح رجل رجل او شح مقل وجب القصاص والشحة
طولها مقدار اربعة اشلا من المسحوق صغير الاستوجب الشحة ما بين قرني
وراس الشاح عظيم لا يستوجب الشحة وما بين قرني قرني الشاح الذي
لحق الشح في اكثر مما يملك الشاح فاعلى شح باخيار ان شاء اقتضى وان
شاء اخذ الارش **س** وسقط الخوذ لموت العاقل ويعفو الاولاد
بعضهم على مال قبل او بعد وجب جلا **س** ان لم يبرر الطول والاقبال
عقبه لا ولا يكون كالدية موقلا **س** وبصل احد لم يعفو ولم يبق
حصة من الدية **س** ان يبق من الورثة فان القصاص والدية حق جميع
الورثة عندنا خلافا لما في الرومين **س** فان صلح بالدية كسب
سيد عبد وحرقتا فاعلى من رهما به نصف **س** ان كان العاقل حر
عبد او ام ولد ومولى القدر رجلا بان يصالح من دمه على الف ففعل فلا بد
على الورثة والولى نصفان **س** ويقتل مع بقره بالملك القتلان ضررهم
ان يقتل فرسخ ويقتل بقره ولا يقتل بالبراءة غير ذلك خلاف القصاص
فان عنده يقتل الاول وجب له قبضه امان وان لم يبرر فان كانت سارية فحبس

في اصول القصة في الاداء او القصاص وان كان طارفا خطا فان يبرأ بينهما
اخذ يديها اي يجب دية القطع والقتل وان لم يبرأ بينهما كلفت دية القتل
للدية القطع **س** انما يجب عندنا حكم الله القتل وهو الدية مثل عقول
فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانها مثل عقول وان قطع يد
ثم قتل خطا سواه يبرأ بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع والقتل او يقتل بالقطع
ويؤخذ دية الشح وان قطع خطا ثم قتل عدو سواه يبرأ بينهما او لا يؤخذ
الدية للقطع ويقتل للقتل للاختلاف بيننا لان احدهما عدو والاخر
خطا **س** كما في قرب جارية سوط يبرأ من تسعين ومات من عشرة مائة
تكتفي بدية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يبق محبة الا في حق التسعة
وكذا كل امرء مدملت ولم يبق لها امر على اصل الدم ومنه ان
في مثل حكومة عدل وعن عداوة الطبيب **س** وجب حكومة عدل في
مائة سوط جرحه وبني اشرا **س** سياتي في باب الديات تعبد وكيفية
العدل **س** ومن قطع فمقتل عن القطع فمات منه فمن طاعه دية **س**
هذا عندنا اي قال لا يجب شي لان العفو عن القطع لهو امر موجه وهو
القطع ان لم يبرأ القتل ان سدد لانه عن القطع فاذا سدد على انه
كان قتلا لا قطع لا قطع ولا فاعلى في القصاص لانه العفو ولو عفى عن
عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عن غير النسخ الخطا
ثبت حاله وامر من كله **س** اي اذا كانت الجناية خطا وقضى عنها
فهو عفو عن الدية فقتل من الشك لان الدية مال في الورثة يتعلق بها

الموت **م** في حادثة تغذت شمسها **س** لانها بمنزلة النافعين **م** والمخاضة
 والدماعة والناحية والباهضة والغلاصة واسمى في حكومة العدل
 انما عارض الجبل الذي عذره وما يظهر الدم ولا يسهل كالدمع من العاني وما
 سجد الدم وما يصف الجبل الذي يقطع وما ناض في الارض ما تصل الى السطح
 الى جولة حقيقة بين الدم وعظم الكرش ثم فسر حكومة العدل بتوليد شمس
 عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر النفا وشبين البعيتين من الدية وبما
م ويرجع الى قدر التعاقب وهي ترجع الى حكومة العدل فيضض الى هذا
 لخرعبد وقيمت بلا هذا الاثر الف درهم ومع هذا الاثر شمس دية
 فالنفا وتبينها مائة درهم وهو عشر الاف فيوض هذا النفا وتبين
 الدية وهي عشرة الاف درهم ويو حكومة العدل **م** وبه يفي
 احذر انما حال الكرش انه ينظر مقدار هذه الشحنة من الخوضه فيجوز
 ذكر من نصف عشر الدية **م** وفي اصابع يد يلكف ومما نصف الدية
س ومع نصف الساعد نصف الدية وكيفية حكومة العدل **س** فان النفا
 ليست شمس وفي رواية عن ابى يوسف ان ما زاد على اصابع اليد الرجل
 الى الكرش الى النفا فليس له ان يشع او يوجب في اليد الواحدة نصف الدية
 والبرسم لهذه الحادثة **م** الى الكرش في كف يمينها اصبع عشر وان كانت
 اصبعان فكلها في الكرش **س** هذا عندنا في هذه وقيل في الارض
 الكرش والاصبع فيكون عليه اكثر من نصف العقب في الكرش وان كان ثلثه
 اصابع في الكرش الاصابع ولا شمس في الكرش بالاصابع لانه اكثر من الكفا

فالمستحق

صحت فثبت للرجل الارض بالاصابع وعندنا في الارض لان الحائبة
 قد تحققت والحادث نعمة مبتدأ من الله **م** والمطبخ نعمة اوجع ولم يبق
 اشراج بجزء فليس له في الارض فانه سقط الارض عندنا بالاصابع وال
 الشين الموصوف عندنا في بؤخة عذرا للدم ويو حكومة العدل في كل
 ان الانسان لم يخرج نفسه من هذه الحادثة فان بعض الناس يخرج منه
 وبافه على ذلك شمس وعذره في اليد الطويلة في الدعاء **م** ولا يناد
 جرح الابعاد **س** هذا عندنا وعند الشافعي يقتضي في الحائل كما في النقص
 في النقص **م** وحيد العتق والمجنون فكل وعلى عاقلة الدية ولا كما فيهم
 والاعرمان اذ ومن ضرب بطل اراة بغيره خمس دية على عاقلة
 ان الموت ميتا ودية ان ميتا مات **س** اي عيلة الدية الكاملة في الوقت
 لان موتهم بغيره اعلم ان الغرة عندنا في سنة فانه لم جعل على وقت
 في سنة وايضا في بدل المضمون وجه وما كان بدل المضمون في سنة
 ان كانت ثلث الدية اقل من نصف العتق وعندنا في عتق العتق في وقت
 سبيل المالك **م** وعرة ودية ان كانت ميتا فماتت الام ودية الام
 ان ماتت فالتقت ميتا **س** لانه يمكن ان يكون مودعة في فنانة بعد موتها
 وعندنا في عتق العتق ايضا **م** ودينان ان ماتت فالتقت ميتا
 وما عتق في الجنين لو شئت ضاربه **س** اي اذا كان الضاربه ارضا للجنين
 لرسى عما وجد لدمه لرسى للقاتل **م** وفي جنين الامه نصف عشر عشر
 في الذكورة وعشر ثلثة في الانثى **س** اعلم ان الجنين الحامل عرا ميتة في سنة

درهم

في سنة في الجنين الحامل عرا ميتة في سنة
 في سنة في الجنين الحامل عرا ميتة في سنة
 في سنة في الجنين الحامل عرا ميتة في سنة

درهم والحامل ذكر او انثى ساذلتا تحت في الجنين بين الذكر والانثى ويوصف
 عشر من الدية الذكر وعشر من دية الانثى فاذا رقتا في الجنين نصف عشر
 قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير انوثته لان دية الرقيق
 قيمته مما يعبر من دية الحر تقدير من قيمته الرقيق فان قلت يترجم ان
 يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يترجم لان في العادة
 قيمته مغلغلة زائدة على قيمته الجارية فيكون على ان قوتها مغلغلة بالعرف
 يتوهم الغلام الذي يولد منها في الحسن بالعرف درهم ونصف قيمته الجارية
 فان ذكر الا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وعندنا في يوسف النقصان هو
 انتقصت الام بانها في الجنين فانها الضمان في قتل امرئ ضمان
 الى عندنا وعندنا في الجنين **س** لان قتله بالعرف **س** اي الجنين
 وقد كان في حلق الرق **م** ولا عارة في الجنين هذا عندنا في سنة
 وما بيننا في بعض حلقه كالنكاح في ذكره وحسن القوة عاقلة امة عاقلة
 ميتة عدا اذ او قتل اذن زوجها فان كان **س** اي عتقها على عاقلة
 المودة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة فيقتل ما لها في سنة ايضا **س**
م اي عتقها في الطريق من احدث في الطريق العامة كيتا او ميراث او ميراث
 او كان وسعد ذكر ان لم يفر بالناس **س** اي عتقها في السنة **س** اي عتقها
 ولطرس البرج و قيل برسم ماء مركب في الحائط وعن البيهقي في
 الخ من الحائط ليس عليه **م** ولكل نفع له في مودة لم يفر ما كان له
 ان كان فتر بالناس لا يجوز ان يفعل وان لم يفر لهم يجوز مع ذلك يكون

عندئذ اذ ليس عليه كيس عاده الجوانق انفقند بنى حفظ علمنا اننا
فمنه بعض فهد البس بنسنة الحار والخل بعض **م** وفي ربحا بل مال
الى طريق العامة فطلب نقضه لم اوزني عن بلكه نقضه فالرايين بغيره
فانه بلكه نقضه عند ربحه **م** وابا الطغل والفتي والوضي والمكاتب
والعبد الناجر فلم يقص في مدة يمكن نقضه ضمن ملائفة به وها قد انقض
مصدرة الطبيب التي يقول اني قدمت الى هذا الرجل ليهدم حائطه ولم
انه ذكر في الكتب الطب ولا يشهد ولكن الاشهاد ليس بشي طوا ذكره يمكن
من اشياء متعددة لانكرا فكان من باب الاضطرار لاحتياجه عليه بملكه
وتجده المشتري من حفظ الطبيب عن لا يمكن نقضه لما ترون والتمت بمرادهم
واسكن الدار فان مال فان مال الى دار بعض فله الطب فتحنا جبره
منها لان مال الى الطريق فاحقه الخاصه او طب لانه حق له ان يملكون
لها بطا **م** فان بنى حائطه ابتداء بملكه طب كما في اشراج البناج وطوره
بشرايع البناج اعراج المخرج مع البذر الى الطريق وامنها عليها
واما غيره كما في الرب **م** او كنف **م** حائطه طب نقضه من ادمه من حفظ
عنده ربحي ضمن العاقلة خمس الدية كما خسرنا اشهادنا من ادمه اشدت في طعم
ببره او بنى حائطه بطا **م** الى ضمن عاقلة من طب من النقض خمس الدية
الطبع في الحس وضمن عاقلة عافر اليرباني لبطا تلقي الدية لانا
لما خربا بنى في اثنتين متوحد وهذا عند المصفه وقال جميعه النصف
واصله وطفره والباقي في الحار اعلان النصف بنصف من طب بنسبة

لا يقين

تلقا خيرا على منها مباح والمباح في حقه منه لا يسلط عليه الهلاك وفي غير
مفهومه وسبب دابة وقع اداتها على غلات وقنايد قطار طي
بغيره بجلا البرية وان كان معه سائق فمنا فان قتل بغير ربط
على قطار بل على قنايد بجلاضن عاقلة القنايد البتة وجعلها على
الرباط لان الرباط او قطع في هذه العهدة اقول ينبغي ان يكون في مال
الرباط لان الرباط او قطع في هذه العهدة اقول ينبغي ان يكون في مال
هذا اذا ربطوا القطار في الدابة اثر بالقيود دلالة اما اذا ربطوا في الدابة
الرباط فان على عاقلة القنايد قنايد بغير قيود بغير ازمه لا مقيده
ولذلك فلا يجمع بما عطف من القنايد ومن ارسل الجنا او طير او ساقه
خاصة في طوره من في المكاب لاف الطير ولا في المكاب من في المكاب
ان لا يضمن في الطير ساقه او مقيده ويضمن في المكاب ان ساق او مقيده
لا في المكاب بقول الفعل الرب يسوق وان لم يبق لا يتلقى البر لانه
فاعل مختار ولا يضمن في القيد اذا لم يسوق وكذا ان ساق
لان به لا يطيق التسوق فوجوه كونه اقول نعم لا يطيق
الضرب اما ساقه فبالرهبه والصباح بخلاف القيد فانه يحل بجره
الارسال للضرورة وعن ابي يوسف انه اوجب الضمان في هذا
لما اضبطوا المشايخ اخذوا بقوله ولا في دابة منفصلة اصيبت
نفسا او مالا لئلا ينهاروا من ضرب دابة عليها ركبا او حشها
فقط او ضربت يدها اذ او نزلت فصدمة او قتل ضمن هو

قد

لا اركب **س** فاعلمنا وعلمنا اني يوسف لان العنان على الراكب
 والنفس تعقب وهذا اذا غلبت الاركان اما اذا غلبت
 باذن فلا غمان لان ارجعها عليك اذا غلبت النفس من السوء فانقل
 الي الراكب فلا يغيب بالفهم كما اذا غلبت الراكب **س** ففهم وفي
 ففهم عين شدة الغضب فانقصها وفي عين بعث الجواب ورو
 والحار والبخل والفرس ربع القيمة **س** لانه يجعل اقامة العمل بها
 باربع اعين عينها وعين المستعمل وعند الشئ في وجه النفس
 كما في شدة الغضب قلت في شدة الغضب المقصود الذي فقط
باب جنسية الروح وعليه فان جنس عبد خطاء وهو سبي
 بها **س** اي بالجنس **س** وعلمك ولها او قولها بارشها **س** هذا
 علمنا وعلمنا ان في الجنسية في رتبة يباع فيها الا ان يقض المولى
 الاكس وثمة الاطلاق يظهر في اتباع الجنسي بعد العتق فان الجنسي
 عليه سبي الجناني اذا عتق عند الشئ في **س** فان قوله في جنس
 كالاول **س** فانه اذا فرط من الاول في فضايلت الاول كان في
 يكون في الجنسية الثانية الفروع والفرع **س** فان جنس جنس يباع دفعها
 الى ولدها بمساواة نسبه صحتها او فراد بارشها فان ولدها او
 باه او اعق او دبر او استولد **س** اي الامة الثانية ولم
 يعلم بها ضمن الاقل من القيمة ومن الارش فان علم بها غم الارش
س فان المولى قيل ان هذه المقررات كان غمها في دفعه والفرع
 والمالم

وقالم يبيع محلا للصح ولا علم المولى بالجنسية لم يغمها في الارش فضا
 رت التي مقام العبد ولا غلبة في الخبير من الاقل والاكس **س**
 الاقل بخلاف اذا علم فانه يبيع من الارش **س** كما لو علق عتق
 بعقل زيدا ورعيه او سبي ففعل **س** اي قال ان قلت زيدا
 فانت **س** ففعل او قال ان رعيه زيدا فانت **س** ورو من او
 قال ان سبيته زيدا فانت **س** ففعل او قال ان رعيه زيدا فانت **س**
 للفرع حيث عتق على رعيه الجنسية كما قال اذا عتق فانت طالق
 ثانيا فاذ من يبيع فراد وعنده زوجه لا يبيع تحتها رعاها او الاجنسية
 وقت ملكه ولا علم بوجودها **س** فان قطع بعد رعيه او رعيه اليه
 فاعتقه فري فاعلم صليها وان لم يعترف به رعيه ففعل **س** ففعل
 او يبيع **س** فانه اذا عتق دول على ان قصده يبيع الصلح او لا يبيع
 له الا وان يكون صلي عن الجنسية وما يحدث منها اذا لم يعق و
 قد سري تبين ان المال خبره واجب وان الواجب هو المولى وكان
 القلي باطلا فخره ويقال لا اولاد له ففعل او اعقوه **س** فان جنس
 ما دون مربيون ففعل فاعق سبيته بلا علمها يوم ربا الدين الاقل
 من قيمته ومن دينه ولو ليتها الاقل منها ومن الارش **س** فان
 السيد اذا عتق المأذون المديون ففعل الاقل ربا الدين الاقل
 من قيمته ومن الدين فان عتق العبد الجنسي جنسية خطاء ففعل الاقل
 من قيمته ومن الارش ففعل اعاد الاجماع ان لا تراه احد من الامة

لان لا لعناق بدفعه والجنسية في بيعه للدين **س** فان ولدته ماذونة
 ولدا يباع معها لبيها ولا يبيع معها جنسيتها **س** فان الدين في رتبة
 الامة متعلق برقتها ليس في النود وفي الجنسية **س** ففعل
 المولى لا في جنسيتها ولها بلايتها اشر العمل الحقيقي وهو الدفع والبيع
 في الامور الشرعية لا الحقيقة **س** فان قيل عبد خطاء وفي رتبة من السيد
 اعتقه فلا شئ في رتبة **س** اي قال رعيه عبد خطاء عتقه مولا ففعل
 ذلك عبد خطاء خطاء ففعل الرجل في الجنسية مولا لان ما قال ان
 مولا اعتقه ففعل رعيه على الحقيقة واربو العبد المولى
 مولا الجنسية **س** فان قال ففعل اخا زيدا قبل عتقه ففعل رعيه
 بعده صدق الاول **س** فانه كسند ففعل ان حالة من رتبة المصان فكان
 منكرا ففعل قوله كما اذا قال ففعل امراتي اوبعت دان وانا صبي
 او جنونا وكان جنونا مولا ففعل قوله فان قلت نسبه لانا يكون
 لقول العبد اعتبار لان قول الامة رتبة المقتل على عاتقك ومعنى قول
 القائل ان الواجب على مولا الاقل من قيمته ومن الدين ان لم يعلم
 يعلم بالجنسية والدين ان كان عاينا بها والاعتبار لقول العبد في حق المولى
 قلت الامة يبيع على العاتل المقتل بعد العتق ولا يبيعه له ففعل ان
 ان قرينك يبيعه من الدين لا ما يبيعه بالامر لا ففعل العاتلة فهو منكرا
 بل يقول ففعل قبل العتق ففعل قوله في قسم ففعل بعد العتق لانه في رتبة
 يبيعه على المولى في لان قول لا يكون ففعل على المولى **س** فان قال مولا

قطعت
 سبيته قبل المقتل ففعل او ففعل بعد وصفت ككفا في اخذه مالا منها لا في البيع
 والجنسية **س** ان اعتق امة ثم قال قطعت يدك واخذت منك هذا
 المال قبل ما عتقك ففعل بطل مولا ففعل قوله عند اني صبي
 وعنده القول قوله وهو النسيان لا يبيعه المصان بالسنة والنسيان المصانة
 مع مولا من رتبة المصان قلنا لم يبيعه الى الحالة من رتبة المصان بوضوح
 ومن مديونة عاتل الاصل في هذه الامور المصان ففعل امر المصان لم يبيعه
 البلاء عنه خلا ففعل ان جاسم قبل الاعتراف او اذنت العتق
 العتق قبل اعترافه فان ملك المصان من رتبة المصان **س** ففعل
 واما النسيان ففعل في حالة الرق **س** فان امر عبد يبيعه رايه صبي عتق
 رجل ففعل رايه على عاتله المصان ففعل رايه على عبد عتقه
 لا على العتق الاثر **س** لان المصان يبيعه المصان ففعل رايه على عاتله
 يبيعه من على العبد او عتق الامة او عتق العتق في هذه الامور لم يبيعه
 حجة على المولى فيص بعد العتق ولا يبيعه من على العتق الاثر
 الامة **س** فان كان مولا العبد مولا ففعل سبيته المصان او ففعل في الخطا
 رجوع في المال ويجب ان يرجع بعد عتقه ففعل من قيمته ومن العتق **س** فان
 امر عبد يبيعه بعد عتقه ففعل رايه على عاتله المصان ففعل رايه على عبد عتقه
 على العبد الاثر في المال واما قال ويجب ان يرجع بعد العتق اذا واديه في رتبة
 فيص ان يرجع باقل من قيمته ومن العتق لان العتق ومن العتق لان العتق

قطعت

وكذا لو كانت با حروف فالحاقته على اهل الحرفة **م** ويؤخذ من هذا
في ثلث سنين **م** وكذا يجب في مال القاتل بان يقتل الاب اربعة
ثلاث سنين عندنا وعندنا في حجب حاله فان خربت لاكثر منها
او اقل اخذ منه ان او اعطيت على بانث سنين بعد القضا بالدين في
سنة واحدة مثلاً او في اربع سنين يؤخذ في سنة واحدة او اربع سنين
م وصية عن ليس منهم **م** ان من اهل الديوان **م** تؤخذ من كل في ثلث
ثلاثة واربعة او اربعة فقط في كل سنة واربعة ثلث والاصح **م** ان
قال بولان رواية العود انه لا يرد له بعد على اربعة واربعة في كل سنة
لكن الاصح ان لا يرد على اربعة واربعة في ثلث سنين هكذا نص محمد عند
ان نفي يجب على كل واحد نصف دينار **م** وان لم يبق على غيره
الاصل انساب الاقرب فالاقرب كافي العبادات وان قل كما تقدم **م** عندنا
وعندنا في الجب على اقل من **م** والمحقق حتى سنة ولو لم يبق له
وماله وصية في كل سنة حجب في ثلث القتل وان قتل عدة ارضاء بعد
خطا وقد راي في حصة فضاء الاي يصلح او اخر ارم بصدقة العاقلة
او على قط فودة **م** او فدية اربعة عدا ولا جناية بعد او عدمه
ارض موصية بل الباني **كتاب الوصايا** **م** ابي الجاب بعد الموت وقد ثبت
ما قل من الثلث عندنا ورثة او استخافهم بمقتضى كفاها بعد
م ان لم يكن الورثة اقبيا ولا يورثون اقبيا بمقتضى من الشك فترك
الوصية افضل **م** وصحت الحمل وبان ودرت لاقل من مائة من وقتها

انما يقع

انما يقع الوصية ان طردت للقل من سنة الشهر من وقت الوصية والفرق بين اقل
منه للحمل وبين اقل من ثلث الحمل ريفي والاوكل سنة شهر وان في اقل
من سنة شهر **م** وصي الكسفة **م** اي يبيع الوصية والكسفة **م** في وصية
بأحد الأهل **م** فان كان يبيعها فزاد بالعقد صحيح بلسانها ومن العقد فزاد
صح الوصية باطل بلسانها **م** الوصية **م** ومن المسلم الذين **م** وبكسر
قيد الدين لان الوصية للدين لا يجوز **م** وبالثلاث لا جني لان اكثر منه
ولا الورثة وقا بذكره الاباجارة ورثة **م** قوله من شدة اصرار من
القتل تسيما كره بالبر وعذات في بخر الوصية القاتل وعلى هذا
الطرف اذا وصلي لرجل ثم انه قتل الموصي **م** ولا من وصي **م** هذا عندنا
وعذات في لا يجوز **م** ولما ثبت وان ترك وفاء وقرم الدين عليها
وتقبل بدمه وبطل قبولها وردها جوده **م** وبس اي بالقول **م**
ملك الامارات مربية **م** اي الموصي له **م** لا يقول بغيره
م ان ورثة الموصي لم ولد ان رجوعه بغيره بقول جميع او خصل بغير
من المالكين غيب كما حرس قهر في كماله غيبه **م** فان غيب
وقرر ان السوء اعظم من فقهه وماله هذا التغير رجوع من الو
صية **م** او يرد في الموصي به ما يقع تسليمه الا بكثر السويح بين
والبقاء في دار وصي بها وتعرف بملكها بالخيار والحقبة لا يملك
شوب او وصي به ولا يجوز لها ان يوسف فان الجود رجوع
عنده **م** ويبطل عبه المريض ووصية لمن تكلم بها بعد **م** اي

ويجب للمريض المرأة خباء او اوصي بشئ ثم تروها ثم ملكه بطل الوصية و
الوصية لان الوصية الجاب بعد الموت وبطلت في وارثه ولو ابا له
فهي ان كانت حرة فمن كاهن في الموت لان حكمها بغير عهد الموت
الا ترى انها تملك بالدين المستغرق وعند عدم الدين جيز من الثلث
فلا خلاف في اقرارها ثم تزوجها حيث يقع لانها عند الاقرار اصبحت
م كما قرره ووصية ووصية لابنه كاذرا او بعد ان اسلم الوفاق
بعد ذلك **م** ان اقرار المصن او اوصي او بولائه الكاذر **م** اسم الابن
قبل موت الاب بطل ذلك ما الاقرار فلان النبوة قائمة وقت الاقرار
فاعترف ايراث ثمة الا بشار او ابا الهبة والوصية على **م** وكذا
ان كان الابن عبدا او كاهنا مكاتبا فحققت مكاتبا **م** وبه في
ومفاجع واشتق ومسلول من كل مكان طال مدته ولم ينفذ حوته
والا فني ثمة وان اجمعت الوصايا بقديم الغرض وان تشاوت قوة قدم
ما قدم للموصي **م** انما اجمعت الوصايا بواقف عنها ثلث المال فان كان
بعضها زنيا وبعضها بغيره فقدم الغرض وان كان كل واحد بغيره فاقبل
قديم ما قدم للموصي **م** فان اوصي بجمع عنه المكاتب من بعده ان يبلغ
نصفه وذكره الا فني حيث تبلغ فان مات حاج في طريقه ووصي بان
في عنده من بعده **م** في من بعده عند ابي ان ما جئت بعتك ذلك
فمن حيث تبلغ وعندنا **م** من حيث مات وان لم تبلغ النصفه
فمن حيث تبلغ **م** **باب الوصية بالثلث** **م** وصية بثلث ماله تزيد ونقصه

لا فرق

ما لا يزيد وماله لا يورث بغيره وان تصف غشبهما وثلث لرواسدس لثالث بثلث بثلث لثالث
ينصف وقالا **م** قال ابو الوصية باكثر من الثلث اذ لم يرد الوصية
وقع بالاقالة ووصي بالثلث لكل واحد نصف الثلث بينهما وقالا
انما يبطل الزاوية على الثلث يعني ان الموصي لا يستحق حق الورثة لكن يجزى
ان الموصي له ما خذ من الثلث بطل ذلك الزاوية الا ما وجب لا يبطل هذه
المعنى في ثلث ثلث وثلث واحد والمثل ثلث صارت اربعة فيقسم
الثلث بثلث السهام فهذا مبي على اصل يختلف بينهم وهو قولهم ولا يخرج
الموصي باكثر من الثلث عند الامة **م** ادوا بالوصية الموصي المصطلح
بين المتسابخانة اذا اوصى بالثلث والمثل فعند الامة وصية بالوصية
اشتاقا لكل واحد نصف بغير نصف في الثلث اشغال فالنصف في الثلث
يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سهم المال وعندنا الوصية سهام
الوصية اربعة والواحدة من الاربعة ربع فيقسم الربع في ثلثا الثلث
في الثلث يكون ربع الثلث ثم تصاحب لكل ثلث من الاربعة وهي ثلث
اربعة الثلث فيقسم الاربعة في الثلث بثلث اربعة الثلث
وما بقي لصاحب الثلث واحدة من الاربعة فيقسم الباقي في الثلث ويخرج
بسمي ربع الثلث هذه السهم فيقسمه فليس في الثلث الا في الجاب
واسما في والدنا **م** المصلحة **م** حرة ابي اذ ان يكون لوصي عبدا فقيمة
اصدق ثلثون والافق ستمائة ووصي بان يبيع الاول من ثلثه وثلثه والاخر من
عمره بثلثين والامال لمساواة الوصية في حق زيد بثلثين وفي حق عمار بثلثين

صدوقها شتم ويؤخذ ذو الثلث ويؤخذ ثلث ما اقرب به ويؤخذ
 والورث يثقل ما اقرب به ويؤخذ كل على العلم بدعي الزيادة
 مع ذلك الدين الذي امر بتقديره مقدار ثلث له تقوم به ثلث
 للوصية وان شئت الورثة وقيل للوصية لهم صدوقه فيما شتم فاذا اقر
 مقدرا قلنا ذلك المقدار يكون في حقهم ثلثا مال وما بقي من الثلث
 للموصي له ويقال للورثة صدوقه فيما شتم فاذا اقر ورثته قلنا
 ذلك الشيء يكون في حقهم وهو ثلث المال والباقي للورثة وحصل كل واحد
 من الموصي له والورثة على العلم بدعي الزيادة **م** وتعين الورثة
 واجبت ليرث نصف وخمس بالورثة **م** وانما يكون لاجب نصف لان
 الورثة اصل للوصية خلا ما اذا اوصى به للميت والميت فان الميت
 ليس باصل **م** وبما قلنا ثواب متفاوت لكل رجل ان صاع ثوب لم يزد
 ان هو والورثة يقول لكل ويرى حقه بطلت كمن ان سلما ما بقي
 اخذ ولو لم يثقل شئ من الورثة وذو الورثة ثلثي الاضطر والثلثون شلث
 كل **م** ان اوصى بثلاثة اثنان متساوية حصة متوسط وردي
 وفان لم يزد وتوسط ليو والورثة لم يكره فكل واحد ولا يردى
 وهو الورثة تقول لكل واحد حصة حصة الموصية بالثلاثة لكن الورثة
 ان تساهلوا وسلموا بين ايا قين الى زيد وعمرو بكر اخذ زيد
 ثلثي الاجور من الشويبين ابايهم واخذ بكر ثلثي الادوي وعمرو ثلث
 لكل واحد **م** بيت معين من دار مشتركة فميت فان اصاب الموصي هو

الموصي

والمساوي الموت ما واجب حكمه بعد موته كانت حصة بعد موتها
 من زيد بعد موت من غير يقر حاله المرفوع ان كان ههنا في تلك الحال فخذ
 من كل مال وان كان هو زيدا فخذ من الثلث فان ادا ثلثه والى ثلثه
 فيكون فيه معنى التبع حتى ان الاقرار بالدين في المرض فخذ من كل المال والكل
 في المرض فخذ من كل المال اما المضاف الى الموت فخذ من الثلث سواء
 كان في مرض الموت او في مرض **م** ومريض من كذا بغيره واعتاقه
 وبنيته وضمانه وبيته فان جاني فاعتق في احق وما في حكمه
 الحجابة ثم الاعتاق باع عبدا قيمته ما كان عاينة ثم اعتق عبدا قيمته
 ما كان ولا مال رسوما يصره ثلث الى الحجابة ويسمى المعتق في كل قيمة
 وصوره المعتق العبد الذي قيمته ما كان ثم باع الذي قيمته ما كان
 عاينة بثلث والثالث وهو عاينة بينهما نصان فالعبد يعتق نصفه
 ويسمى في نصف قيمته وصاحب الحجابة باقدا بعد الاخر عاينة ونعمين
 وقالوا عتق اولي فيها **م** لانه يحد الفسخ لانه الحجابة اقوى لانه في مرض
 اعطى وصية لكن بعد العتق الاول لا يجوز ولا يتحمل الدفع بزيادة الحجابة من عتقه
 بين الحجابتين نصف الاول ونصف الاخرين وفي حجابة بين عتقين لا نصف
 ولهما نصف والعق اول عند ما فيها ووصيته كان يعتق عنه هذه الحجابة
 عبد الاقرار بما بقي ان يمكن درهم خلا ولا يحس بهذا عند اليرث وعند
 يخذ العتق بما بقي كما بقي كما في الجحيم والقرية تتفاوت بتفاوت قيمة
 العبد خلا ولا **م** وبطل الوصية يعتق عبده ان اوصى بعد موته فميت

ان هذا

الموصي له والاخذ قد **م** اوصى زيد ببيت معين من دار مشتركة بين
 زيد وبكر يجب ان يقع الدار فانه وقع البيت في نصيب زيد فهو الموصي له
 وان وقع في نصيب بكر فكل واحد من الاربع ولكل البيت من نصيب الموصي
 وهذا عندنا حصة زيدا الى يونس وعندنا عندنا مثل الاربع نصف ولكل
 البيت **م** كما في الاقرار **م** ان كان مكان الوصية اقرارا فلكل من اقر حصة
 بالاجماع وقيل في خلا لا يردى **م** وانما عتق من مال غير الاجازة بعد
 موت الموصي والخمس بعد ما يردى بعد الاجازة فانما ان اجازة اجازة
 تتبع فدان يثقل من التباين فانما اقرار احد الابنين بعد التهمة بوجوبه
 ابيه بالثلث وضع ثلث نصيب **م** هذا عندنا والقياس ان يعطيه نصف
 ما في يده وهو قول من لان اقراره بالثلث موجب سوا واثاباه وجه
 الاحتياط ان اقر بثلث شياع فيكون مقرأ بثلث ما في يده **م** فان
 الموصي بها بعد موته فماله ان لا يمس الموصي بها ولما **م** ان خرج بثلث
 والاخذ الثلث منها ثم منه **م** هذا عندنا الى صفة الانا **م** لا يردى الاصل
 وهذا مما يخذ من كل واحد با حصة فان كان له ستمائة درهم واثم ستمائة
 شمانية درهم فوالت ولما يردى شمانية بعد موت الموصي حتى صار
 مائة الف وما بينه فثلث المال اربع مائة عندنا الى صفة الموصي الا ان
 وثقت المولد وهذا عندنا ثلث كل منها **م** **باب العتق في المرض** العتق في المرض
 في التمر والمخز فان كان في العتق من كل ماله والا فمن ثلثه والمضاف الى موت
 من الثلث وان كان في العتق **م** التمر والمخز ما الذي اوصى حصة في المال

الموصي

روى عن ابي يعقوب الورثة بعد موته فميت العبد فميت بطل الوصية لانه المرفوع
 وان ذلك قد خرج من ملكه فميت الوصية اما ان الذي الورثة كان
 في مالههم لانهم التهموه في زنت الوصية لانه طهر عن الجنابة **م** فان اوصى بزيد
 بثلث ماله وركب عبدا او اوصى بزيد عتقه في وصية المورث في مرضه صدوق الورثة
 وهم الا ان يغفل عن ثلثه شئ او يسهل على وعده **م** اوصى بزيد بثلث
 ماله واعتق عبدا فما ربح بدين الميت فدا عتق العبد في العتق بدينه
 وصية فخذ وصية من ثلث المال وقال الورثة اعتقه في مرضه والمعتق
 في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فانقول للورثة لانه منكر لثبوت
 زيد فموت زيد لا ان يكون ثلث المال زيدا على قيمته العبد فخذ الوصية
 من زيد فيها زكو الثلث على القيمة او يرحم على ان المعتق كان في العتق
 فقتل بيشة لانه قسم في اشيائه وذكر ثلث لانه الوصية بالثلث **م** فان
 اوصى رجل زيدا على ميت وعبد اعتاقه في مرضه وصدها وارثه
 سقى العبد في قيمته **م** بعد الرجوع وقال يعتق ولا يرضى لانه الدين
 العتق في العتق ظهر ما يصدق الورثة في كلام واحد عندنا حكمهما
 واما ما يعتق في العتق لا يجوز له السعاية لان الاقرار بالدين اقرى
 لان في المرض يعتق كل مال والاقرار بالعتق في المرض يعتق ما اثنى
 ان يطل العتق لكنه لا يتحمل البطون فيطل معنى بايها السعاية **باب**
العتق في الاقارب وخبر **م** جاز من لوق **م** هذا عندنا **م** وعندنا
 المصالح وغيره مائة درهم لانه من اوصى بثلث ماله من عتقه كل
 زوج واثم درهم منه واحد عشر هذا عندنا **م** وعندنا كل من اوصى

ان هذا

وبهم نفقت لغيره تعالى والتوفى باحكم اجمعين لانه حقيقة وان
قال الله تعالى وسار بآله ويقال ناهل فلان **م** ولله اهل بيته وايه
وجده منهم واقارب وابو اقرباؤه وذو قرابته وانسابهم مضافا
من زوى له الاقرب فالاقرب غير الولدين والولد **م** ان قال من اهل بيته
المعنى من الاقرب فاقرب من اقرب من اقرب هذا معنى وقال الوجه الثاني
من نسل اقصى اهل بيته من الاقلام وعنده بعض النسخ الى قصى اهل بيته
يرحل الى بعد من وجوده الاقرب ثم لا يدخل قرابة الولادة وقد قيل
من قال **م** بلوالد قريب فهو عاق **م** فان كان له عاق وقال لا يزد
الاقرب **م** وفيه من هذا عندنا في حقه وقال لا يتسم بهم اربابا لعدم اعتبار
الاقرب **م** وفيه من خلافه في حقه **م** وبهنا **م** ان اهل بيته
كان اثنين فلهما واحد النصف بقی النصف الاخر فيكون لهما اثنين وعندهما
بقي الثلثا بينهم **م** وفيه من ينفق اوصى لاقرب له ولحق واحد النصف
لما ذكرنا انهم **م** وانهم والعهدة سواء فيها وفي ولد زيد الذكر والاغنى سوا
في ورثة ذكر كائين **م** لانه اجرة الارث ورثة وحكم الارث هذا **م** وروى
بنه وعما بينهم وزمناهم وارامهم وحل بينهم وغيرهم وذكرهم
وانت هم له اوصوا او لا فلهما من اوصى لا يتسم بهم زيد وعما
الى اخره فان كانا قوما لا يوصون وحل النصف والفقير فان يكون قديما
لهم وان كانوا قوما لا يوصون لا يكون عليهما بل يراد به القرابة الى
وضع الحاشية فيقول انفقوا منهم الى اخره ايتهم من زيد وفقر اعيانهم

وكذا

وكذا في الباقي **م** وفي بني فلان الاغنى منهم وبطلت الوصية لغيره
لعدم كونهم من اهل بيته **م** لان النكاح مشترك ولا يحرم له ولا قرينة يولد
على احد مناهما وفي بعض كتب الشافعي ان الوصية للكل والله اعلم **باب الوصية**
تصل الوصية بخدمة عبده وسكنى طرفة مدة معينة وابدأ وتطهرها فانما
الوصية من الثلث اية **م** ان اوصى الى الموصل له لاجل الوصية **م** ولا يتسم
الثلثا بما بالعبد **م** ان يتسم للدار ومن الى الموصل له مقدار ثلث المال
يسكن فيه العبد يحكم الموصل له بخذارة ما صحت فيه الوصية وبخدمته
عقد له ما لم يصح وبموت في حياة موصيه بطلت ولا يورثه بعد ذلك الوصية
بحكم النكاح وبقرينة ان ماتت وخبره مرة ليدفعه فقط **م** ان اوصى
الثقة الكائنة حال موت الموصل له لا يورث **م** وان لم يرد عليه هذه
يحدث كما في غلة بستان **م** ان اوصى بستانه لغيره لغيره
اولا فلهما وما عدا ذلك **م** ويورث غنم وولدا ولها له ما في وقت
موتهم ابد اول **م** والفرق بين الثمرة والخدمة والصور ان الخدمة
تطلق على الموصود وعلى ما يوجد به بعد اخرى والخدمة لا تطلق الا
على الموصود الا انهم اذ اوصوا ابا صديقته والدة على تناول الموصود
يصح في الثمرة دون الصور لان الخدمة على الثمرة الموصود يصح عا
كالمساقاة لا على الصور والولد موقوفها **م** وتورث بيعة وكسبة جملتها
في الفقة **م** لان هذا بمنزلة الوقف عندنا **م** والوقف يورث عبده
وما عدا هذا فان جده معقبة فلا يصح **م** والوصية تجعل احدى اهل بيته

لغيره والفقير وان كانوا مملوكا ليس لهم ولاية انفق فلا مساقاة فلا
ما اذا كان البعض كبارا اذ لم يمتع ويسع نصيبهم من هذا العبد **م** والى
عاجز عن القيام بما في الوصية **م** ان اوصى القاصي بغيره **م** يسقط ائتمن
بقدر سلكه اذا كان الوصي امينا قادرا على الثمرة لا يجوز له ان ينفق
بل يبيع بخدمته والى اثنين لا يجوز احدهما الا بغيره وتجب له الوصية
في حقوقه وقضاؤه وثبته وطالبه ورثا جابر الطفل والانهاب
له اوقاف عبيته **م** ان اوصى باق من عبيته فلهما
الوصيين ملكا اعانة لعدم الامتياز الى الراي بخلاف
اعانة العبد الغير المعين **م** وروى ابنه وتنفيد وصية معين
وجاء احوال يتابعه ويبيع ما يخاف تلفه فان بعض هذه الاشكال
الى الراي وبعضها مما ينفذ التوقف فلا يستطير الا بتمام في المصلحة
شعب وهذا قول الرضا في شرحه ومجروح وعنده ابنه يستنفذ
كل الموقوف في جميع الاشياء **م** ووصى الوصي الى غيره اموال
موصيه وصى فيها جميع وقسمه الرضى بين الورثة مع الموصلي
يصح فلا يرجع عليه ان ضاع قسطهم من ثمنه اى قسمه الرضى
التركة مع الموصلي من الورثة الضائع واليكرا العاين يصح
حتى لو قسم الرضى بغيره الرضا وقام في يده لا يكون للورثة
الرجوع على الموصي ليرث **م** وقسمه على الموصي لم يجرم لا يرجع
بثلث ما بقي **م** ان اوصى عن الموصي الى غيره

او لا يصح **م** فان اوصى بغيره او وصى الى غيره لغيره من ثمنه او
كسبه يبيع والوصي يبيع بخدمته **م** ان اوصى بغيره فان الوصية
بالخدمة لا يصح لانه قرينة في معتقدهم وهم من كون على ما يدينها
م كوصية من لا يورث له من اهل بيته **م** ان اوصى بغيره فان الوصية
بكل المال لا يصح لغير الورثة واما المصنف في قوله في حقه **م** ان
الاموات خلاص من الفقة **باب الوصية** بقاى اوصى الى فلان فلهما
التركة حاله بعد موته والاسم منه الوصاية بالخدمة والنفقة والموقوف اليه
م ومن اوصى الى زيد وقيل عبده فان رده عبده رده **م** لا لا يصح
التركة لانه اعتمد عليه حيث قبله فان صح الوصية بغيره فلهما
م فان سكت فان وصية عبده رده وقيل له القبول **م** ومن اوصى
نفسه من التركة وان جعل بين اهل بيته فان اوصى ابا جابر من التركة
من علم بالاباء سجد البيع خلاص الوكيل اذ ابا جابر بلا علم بالوكيل
فان رده بعد موته لم يقل صح الا اذا نفذ قاض رده **م** ان اوصى بغيره
لا يسلط الوصاية لان في بطلانه فرائضه الا ان كان ذلك في حقه
وان عبدا وكافرا فاسقط بطله القاض بغيره من قبل الوصاية صحه
بطل ما خرج القاض وقيل في العبد باطله وفي غيره صحه وقيل في الكافر
باطله لعدم ولايته على المسلم وفي غيره صحه **م** وان اوصى بغيره فان كان وارثا
صحارا والا لاس هذا عندنا في صدره **م** وقال لا يصح وان كانت الورثة
صحارا وهو ائتمن **م** لانه قبله **م** ان اوصى بغيره فان كان وارثا

لغيره

مع الورثة الكبار لما ضربن لايصح حتى لو قبض نصيب الوصي له العايب
ويملك في يده رجع الوصي له بثلاث مائة اياها عن الوصي له لما قبض الوصي
نصيب ان كان باؤنه فهو كبل عن الوصي له بالقبض فلا يكون له حق الرجوع
وان لم يكن باؤنه فلا رجوع **م** وصحت للقاضي واخذ قسطه **س** اي تحت
للقاضي قسمة التركة عن الوصي له رجع الورثة واخذ القاضي نصيب الوصي له
فقد رجعوا خذ عطف على الضيق في صحت ويجوز لوجود الفصل بينهما **م** فان
قاسمهم **م** تحت ما بقى عند الوصي له وحده الى يورثه ان كان له يورثه
في يده او في يد من تحت **س** اي ان قسم الوصي مع الورثة في الوصية **م** فملك
المال في يد الوصي في يد من تحت **م** تحت ما بقى عند الوصي له وحده ويجوز
ان كان ما اوزر له تحت المال لا يورث من الباقي **س** اي **م** وان كان اقل فله
التمام **م** تحت ما بقى لا يورث من الباقي لان اقرار الوصي كافور لم يمت
ولو اقر الميت ببناء من مال **م** فخصه بعد موته لا يورث من الباقي ولا يورث
ان عمل الوصية الشئ فيقتل ان بقي من الشئ شئ ولا يورثه ان تمام
القسمه بالتسليم الى الميراث **م** فاذ لم يورث الى التركة لم يورثه صار كماله
قبل القسمه **م** فوصي ببيع الوصي بعد ان التركة بغيره **س** اي لا يجوز
للوصي ان يبيع القضاة الدين بعد من التركة بغيره **م** فوصي وصي
باع ما اوصى ببيع وتصدق عنه فاستحق بعد ذلك عنه **م** فوصي
في التركة **س** اي اوصى الميت بان يباع هذا العبد ويصدق بثمنه فباع الوصي
العبد قبض الثمن فملك في يده فاستحق العبد في يد المشتري فحق الوصي

بالتنقي

بالتنقي اي رجع المشتري بالتنقي على الوصي ثم الوصي يرجع في التركة لانه عامل
للميت وكان ابو صفة يقول لا يرجع في التركة لانه ضمن بغيره **م** فرجع الى
ما ذكره وعند محمد يرجع في التركة لان عمل الوصية التركة **م** كما رجع في مال
الطفل وصي باع ما اوصى به من التركة ويملك موصيه فاستحق والطفل
على الورثة بغيره **س** اي قسم الميراث فاصاب الطفل عبقه فباع الوصي وقبض
عنه فملك في يده فاستحق العبد واخذ المشتري من الوصي رجع الوصي
في مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورثة بغيره ما في اليد **م** لان
القيمة قد انتقلت فصار كأن العبد لم يكن **م** ولا يبيع حتى ولا يشتري الا بال
يتقايين الناس فيه **س** اي اعلم ان يجوز للوصي ان يبيع مال الصبي ويورثه من التركة
من الاجنبي بغير القيمة **م** وما يتقايين الناس فيه ويورثه ما يدخل تحت
تقويم المتقويين ويجوز ان يشتري لمن الاجنبي كذلك لا يبيع لنفسه
واما من يتقايين كان الوصي وصي الاب يجوز ان كان وصي القاضي بغيره
يشتري ان يكون له خفي فيه منعه طاعة وقد فسر بان يبيع ماله من الصغير
ويورثه او يورثه عشرة او يورثه مال الصغير لاجل نفسه او
عشرة **م** عشرة وهذا عند ابي حنيفة ولا يورثه وعند محمد لا يجوز
بل كل حال **م** ابيع الاب مال الصغير من نفسه يجوز بغير القيمة وما يتقايين
الناس فيه وما عفا الصغير فان باع الوصي من اجنبي بغير القيمة يجوز
بهذا جواب المتقدمين واختار الحنفية ان يشتري من اجنبي بغير القيمة يجوز
المشتري بضعف القيمة او للصغير حاجته ان غنه او علم الميت دين لا يقضي

الا بئنه قالوا وبغيره واما الاب ان باع عفا صغيره بغير القيمة
ان كان محمدا عند الناس او مستورا لم يورثه بالقبول بان يبيع العفا
من الاجنبي انما يجوز عند تحقق التراضي المذكورة كرجية المشتري
بضعف القيمة وغو ذلك يورث ان يبيع من ثمنه لا يجوز لان العفا
من النفس الوصال فاذا باع من غير قاتله ظاهرة **م** ويورث ماله
مضاربة وشركة وبها حصة ويجوز على الاملاء لا على الاعراض ولا يورث
ويبيع على الكبر الغايب الا العفا **س** اي لا يبيع ماله انما يجوز له ان يبيع
والعفا بعض بغيره **م** ولا يورث من ماله لان العفا من التركة لا يورث
لا التجارة **م** ووصي الى الطفل احق بانه من حقه فان لم يكن وصي فله
خلف ولغت شهادة الوصين الصغار حال او كبر حال الميت **س** لان
التوفر في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة او لم يكن واما مال
فلا توفر للوصي فيجوز ان يشهد وان كان من التركة لا يجوز الشهادة
عند ابي حنيفة ويجوز عند سفيان لانه لا توفر للوصي في مال الكبر فله الشهادة
البيع اذ كان الكبر غايبا وصحت بغيره شهادة رجلين الاخرين يدين
الف على ميت والاخرين الاولين غنله خلافا لشهادة بوصية الف
او الاولين بعد والاخرين بثلاث مائة فانه يجوز الشهادة عند سفيان
ومحمد وعنده ابي يوسف **م** بالتشكي يورثه وخرج وذكر فان بال
من ذكره فذكر وان بال من خرج فأنشئ وان بال منها حكم بالاسبق
وان استويا بمثل ولا يعيد بالاكتر **س** اي هذا الى حنيفة وقال يعيد

م

م فان بلغ وخرج له حخته او وطئ امرأة فرجها وان فله له نرى او ظهر
لبن او حاض او وطئ فأنشئ **س** اي لا يورثه ان لم يكن كذا ان ظهر
لكم العلامات فخط فذكر وان ظهرت هذه العلامات فخط فأنشئ **م**
والا فخط ان لم يكن كذا بان لم يظهر ثمن من العلامات المذكورة
او اجتمعت علامات الذكر مع علامات الاناث كما اذا وجدت حخته
وظهر له نرى فهو مشكوك **م** ويقترب بين صف الرجال والنساء فان قام
في صفتين اعدا وان قام في وصفين يعيد من بغيره ومن حخته حخته
وصلى بقتل ولا يلبس حريرا او حليا ولا يكشف عن رجله وامرأة
ولا يخلعوا به غير حرم رجل امراة ولا يسافر بلا حرم وكذا للرجال
وامراة حنثت وبيع استخف ان مكر مالا والا فمن بين المال
ثم شاع فان مات قبل ظهور حاله لم يعقل ويتهم **م** من ايتهم وهو
جعل الغير خايتهم وانما لا يشهد لغيره تقديرا لان الجارية لا تكون
مكورة لا بعد الموت اذ لو كان لها غسل الجارية سيدا اذ لم يكن حنثي
وكان هذا اول غسل الرجل الرجل **س** اي لا يعز ما بقى غسل ميت
وندر بغيره **م** قدر حنث التسمية في باب الجنائز **س** موضع
الرجل لغيره الامام ثم يورث المدة اذ اصابه علم **م** فيكون جنازة
المراة ابعد عن عيون الناس ثم الحنثي **م** وان تركه ابوه وابنا طهره
ولا يلبس سمان وعنده الشعبي له نصف النسيبيين وهذا ثلثه من سبعة عند
الي يورثه خمسة من اثني عشر عند محمد **م** اعلم ان عند ابي حنيفة

لا اقل النصفين اي ينظم الى نصف ان كان ذكر او الى نصفين ان كان
 مائة منها يكون اقل فلهذا في هذه الصورة مبراة على تقدير
 الاثنية اقل فلهذا ذكر فان ترك زوجا وجمدة وخالاب وام ويؤ
 حشفي فعلى تقدير الاثنية له ثلثة من سبعة وعلى تقدير الزكوة ان
 من سبعة فلهذا لانه اقل من ذلك لان الثلث السبع السبعة
 ثلثة وعند الشهي ربع النصفين الى النصف بين نصفين ان كان
 ذكر او بين نصفين ان كان اثني فلهذا نصف فذكر النصف فغير ابو يوسف
 بانه ثلثة من سبعة لانه الكلى على تقدير الزكوة والنصف الاثنية
 فنصار واحد ونصف والنصف ثلثة الاربع فالحج اربعة فالكلى اربعة وثلثة
 الاربع صار ثلثة صار سبعة بطريق العدل لابن اربعة والثلثة
 ثلثة وان بقيت تقول لا النصف ان كان اثني والكلى ان كان ذكر
 والنصف يتقن وقع الشكر في النصف الاخر فينصف صار ربعا والنصف
 والربع ثلثة اربع وفسره محمد بانه ثلثة من اثني عشر لانه
 ربع النصف والثلثة ثلثة من ستة فلهذا نصف فذكر وهو اثنيان
 ونصف من ستة وقع الكلى بالنصف فغير من اثني صار ثلثة
 من اثني عشر وهو نصيب بقوله ان ثلث ان كان اثني والنصف ان كان
 ذكر وخرجها ستة والثلثة اثنيان والنصف ثلثة فاشافا
 يتقن وقع الشكر في الواجب الاخر فنصف صار اثني ونصف وقع

اقل من ثلثة الكلى لانه ثلثة السبعة اثنيان وثلثة واحد وثلثة

الكلى

وقع الكلى بالنصف فنصار ثلثة من اثني عشر وان روت ان تعرف
 ان ثلثة من سبعة اكثر ارم ثلثة من اثني عشر فلا بد من النصفين
 وسو جعل الكلى من مقام من مقام واحد فافتر السبعة في اثني
 عشر صار اربعة وثلثين فلهذا ثلثة في اثني عشر صار ستة
 وثلثين فلهذا هو الثلثة من السبعة وافتر الثلثة في سبعة صار
 ثلثة وثلثين فلهذا هو الثلثة من اثني عشر والاولى والوحدة وثلثون
 فابدا على هذا الى على ثلثة وثلثين يواحد من اربعة وثلثين
 فلهذا هو الثلثة بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه
 محمد **مسائل** ثلثة كتابة الاخرس والماؤه بما يوفيه تكافؤا وطلاقة
 ورسوخا وشهادة وقوده كالبيان **س** اما ان كانت به فهي اما غير مستبينة
 على المواد وعلى المار فلا اعتبار بها واما مستبينة غير رسوم غوان
 يكون على ورق شجر او على جدار او على كفاخذ كمن على رسم
 الكتب بان لا يكون معنونا فهو كالكاتب لا بد من البينة او
 العريضة كالاشهاد مثلا واما مستبينة رسوم بان يكون على كفاخذ
 ويكون معنونا فهو من فلان الى فلان فلهذا مثل البيان سواء في
 الغائب من الحاضر **س** ولا يجزى اي اذا اقر بما يوجب الحد بطريق
 الاشارة او قذف بطريق الاشارة **م** وعلوا في معتق اللسان
 ان ائتمن ذكر وعلم اشرارة فكذلك والافلا **س** المعتقل اللسان
 هو الذي عرض اجتناس اللسان حتى لا يقدر على الكلام فلهذا الشافعي

حكمه حكم الاخرس وعند اهلنا بان ان ائتمن ذكر وعلم اشرارة
 كان حكمه حكم الاخرس ما والا فلا وقد الامتداد بسنة وقيل
 بان يسبق الى زمان الموت وعليه الفتوى **م** وفي غنم من ذبحه
 فيها ميتة ويبي اقل تحري والكل في الاختيار **س** وانما قال
 في الاختيار لانه يحل الحكم الميت في حاله الاطوار وقال الشافعي
 لا يباح التناول للتحري دليل ضرورة ولا ضرورة بينا قن
 التحري بهما ايه لرفع الحج وسواق المسلمين لا يخلو عن الحقوق
 والمقصود والحرم ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الغالب

مكتبة جامعة القاهرة
 اهداء
 مكتبة جامعة القاهرة
 ١٣٦٧

25072



